

Distr.: General  
15 April 2021  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة 14 نيسان/أبريل 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجنوب السودان

يتشرف أعضاء فريق الخبراء الممدّدة ولايته عملاً بقرار مجلس الأمن 2521 (2020) أن يحيلوا  
طيه التقرير النهائي المقدم وفقاً للفقرة 18 من القرار.  
وقد أحيل التقرير إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2206 (2015) بشأن جنوب  
السودان في 19 آذار/مارس 2021 ونظرت فيه اللجنة في 26 آذار/مارس.  
ويرجو فريق الخبراء ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وعلى التقرير النهائي  
وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) إيميليو مانفريدي

منسق

فريق الخبراء المعني بجنوب السودان

(توقيع) لورا برنال

خبيرة

(توقيع) مارك فيرولو

خبير

(توقيع) أندريه كولماكوف

خبير

(توقيع) فاليري يانكي - وأين

خبيرة



الرجاء إعادة استعمال الورق



## التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجنوب السودان المقدم عملاً بالقرار 2521 (2020)

### موجز

منذ شباط/فبراير 2020، أعاق بطء وتيرة الإصلاحات التي قامت بها حكومة جنوب السودان، وتنفيذها الانتقائي للاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، تحقيق تحسن على صعيد حماية المدنيين وأفاق تحقيق سلام طويل الأجل. وقد أدى ما يزيد على عام من النزاعات السياسية والخلافات حول كيفية تنفيذ الاتفاق إلى اتساع نطاق الانقسامات السياسية والعسكرية والعرقية القائمة في البلد، وإلى وقوع حوادث عنف متعددة بين الطرفين الرئيسيين الموقعين على الاتفاق، وهما الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة الرئيس سلفا كير مياديت، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان بقيادة ريك مشار تيني، النائب الأول للرئيس.

ويحتاج إلى المساعدة الإنسانية في جنوب السودان في عام 2021 عدد من الأفراد أكبر من أي وقت مضى. وعلى الرغم من الاحتياجات الإنسانية لـ 8,5 ملايين شخص، فقد فرضت الحكومة حواجز بيروقراطية تمنع إيصال المعونة الإنسانية، وحال النزاع المستمر دون إيصالها بشكل آمن. وفي أوائل آذار/مارس 2021، كان شعب جنوب السودان في إدارة البيبور الكبرى ومقاطعات أكويو في جونقلي، والأويل الجنوبية في شمال بحر الغزال، وشرق التونج وشمال التونج وجنوب التونج في وارب، يواجه ظروفاً تشبه المجاعة.

وقد توترت العلاقات بين الطرفين الرئيسيين الموقعين على الاتفاق وداخل كل منهما بسبب حالة الجمود السياسي القائمة بخصوص قرارات رئيسية مندرجة في إطار الاتفاق، بما في ذلك ما يتعلق منها بالترتيبات الأمنية. وقد أدى الاستياء داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان وفي صفوف القاعدة الشعبية للرئيس من طائفة الدينكا حول التعامل مع المرحلة الانتقالية إلى دعوات من أجل تنصيب قيادة جديدة. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب قادة رفيعو المستوى في الحركة الشعبية لتحرير السودان وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان عن شواغل بشأن استغلال السيد كير حالة التشرد من أجل بقاءه السياسي، واعتماده على سياسات الصفقات المتبادلة كي يستمر في السلطة.

ونظراً لعدم قدرة الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان على التأثير في عملية صنع القرارات الحكومية أو حفز عملية تنفيذ الاتفاق، ولا سيما الترتيبات الأمنية، فقد بدأ الجناح المعارض يتفكك. وقد تشكلت مجموعات منشقة جديدة من داخل الجناح المعارض شككت في قيادة السيد مشار ودوره في الحكومة.

وبعد مرور أكثر من 11 شهراً من المفاوضات، شغلت الحكومة آخر مناصب حاكم ولاية متبقي في كانون الثاني/يناير 2021، بتعيين بودهوك أياغ كور حاكماً لولاية أعالي النيل، وانتهت من إنشاء الإدارات على مستوى الولاية والمستويات المحلية في شباط/فبراير وأوائل آذار/مارس. وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت الحكومة في أواخر كانون الثاني/يناير 2021، بعد مرور أكثر من عامين من التأخير، عن عملية إنشاء آليات العدالة والمساءلة الثلاث المنصوص عليها في الاتفاق، بما في ذلك المحكمة المختلطة لجنوب

السودان. بيد أن الحكومة لم تقم بعد بإعادة تشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي، وركزت في الأغلب على تنفيذ الجوانب الإدارية للإصلاحات الاقتصادية المنصوص عليها في الفصل 4 من الاتفاق.

وقد تسببت الانقسامات السياسية في جوبا في وقوع حوادث أمنية خارج العاصمة، حيث ازداد العنف. وفي أعالي النيل، ازداد القتال بين الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، لأسباب منها رفض السيد كير ترشيح الجنرال جونسون أولوني لمنصب حاكم الولاية. وبدعم من ميليشيات مابان المحلية على كلا الجانبين، اشتبكت قوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في كانون الأول/ديسمبر 2020 وكانون الثاني/يناير 2021 في انتهاك لاتفاق وقف الأعمال العدائية المبرم في كانون الأول/ديسمبر 2017. وفي أوائل آذار/مارس 2021، قامت ميليشيات جيكانى النوير في أعالي النيل، الواقعة تحت سيطرة الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، بمهاجمة قرى في مقاطعة أكوكا وإضرار النيران فيها.

وقد استغل الفريق أكلول كور كوك، المدير العام لمكتب الأمن الداخلي التابع لجهاز الأمن الوطني، وتوت كيو غانلوك مانيمي، مستشار الرئيس للشؤون الأمنية، الانشقاقات الداخلية في الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان لتشجيع كبار قادة الجناح المعارض على الانشقاق. وفي أيلول/سبتمبر 2020، انشق اللواء موزس لوكوجو عن الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، مما أدى إلى اندلاع القتال لعدة أشهر بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في كاجو كاجي، بولاية وسط الاستوائية، مما أطلق موجة من أعمال العنف الجنساني المرتبط بالنزاع وعمليات القتل وتشريد المدنيين.

ومع استمرار حدوث أعمال العنف التي ألحقت الأذى بالمدنيين في أجزاء من وارب، قام الحاكم المعين حديثاً، أليو أيني أليو، في آذار/مارس 2021 بحشد قوة مختلطة من الجنود والمدنيين الذين جُنّدوا وسُلّحوا بأوامر من السيد كير. وفي وارب أيضاً، واصل الفريق كوك تجنيد وتسليح قوات يسيطر عليها مكتب الأمن الداخلي، شاركت في أعمال العنف التي أضرت بالمدنيين وشردتهم.

ونظراً لاستمرار انهيار السيطرة على الحالة السياسية والأمنية، فإن قوات الأمن الحكومية والجماعات المسلحة الأخرى قد أوجدت لنفسها مصادر خاصة لتوليد الإيرادات. ففي وسط وشرق وغرب الاستوائية، على سبيل المثال، انخرطت جماعات مسلحة تابعة للحكومة والمعارضة في استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها، بما في ذلك أنشطة التعدين الحرفي على نطاق ضيق، وقطع الأشجار غير المشروع، ونقل الفحم والأخشاب وفرض الضرائب عليها، وذلك من أجل الحفاظ على سبل عيشها.

وسيطرت قوات الأمن الحكومية، بما في ذلك مكتب الأمن الداخلي، على الموارد العامة والطبيعية لتوليد مصادر مستقلة للدخل لا تساهم في ميزانية البلد. وتدخل مكتب الأمن الداخلي أيضاً في تحصيل الإيرادات في الهيئة الوطنية للإيرادات، وعين أفرادها في وظائف بينك جنوب السودان ووزارة المالية والتخطيط. ولم تصدر الحكومة بعد ميزانية للسنة المالية 2020/2021، التي تنتهي في آخر حزيران/يونيه 2021، ولكنها واصلت تمويل مشاريع إنشاء الطرق التي تبلغ قيمتها 3,87 بلايين دولار ويديرها مكتب الرئيس.

وقد جنت الحكومة معظم إيراداتها من بيع نفطها، الذي استمر بيعه مقدّماً من خلال اتفاقات الدفع المسبق. وفي عام 2021، خُصّص نحو ثلاثة أرباع شحنات النفط المتوقعة لدى الحكومة لسداد مستحقات

القروض أو العقود. وقد أدت الفوائد والرسوم والتكاليف الإضافية المرتبطة باتفاقات الدفع المسبق للنفط الخام إلى انخفاض الإيرادات المحتملة للحكومة. وفي عامي 2018 و 2019، على سبيل المثال، دفعت الحكومة 95 مليون دولار من الرسوم المتعلقة بأربعة اتفاقات للدفع المسبق.

وكان ينبغي للحكومة أن تحقق إيرادات إضافية من خلال حصتها في شركة النيل للبترول، ومن الرسوم التي تدفعها الشركات المشغلة لحقول النفط. بيد أن الفريق لم يتلق أي تأكيدات بأن الحكومة قد تلقت إيرادات صافية قدرها 3,4 ملايين دولار شهريا في المتوسط من شركة النيل للبترول، أو ما يقدر بـ 20 مليون دولار سنويا من رسوم إيجار المسطحات التي تدفعها الشركات المشغلة لحقول النفط.

وكان للدعم المقدم للاتفاق في جنوب السودان من المنطقة الإقليمية دور محوري في الدعوة إلى التوصل إلى حل وسط وإعادة تماسك الأطراف الموقعة المنقسمة. بيد أنه في العام الماضي، حولت النزاعات الإقليمية التركيز عن الأزمات السياسية في جنوب السودان. ولذلك، هناك حاجة إلى زخم متجدد من الشركاء الإقليميين والدوليين لتخفيف حدة الانقسامات الأمنية والسياسية المتزايدة في جنوب السودان. ونظرا لشواغل المجتمع المدني والزعماء السياسيين والمسؤولين العسكريين فيما يتعلق بقدرة الاتفاق على إحلال سلام دائم في جنوب السودان، ودعواتهم الناشئة إلى تنحي السيد كير والسيد مشار، فإن هناك حاجة إلى المشاركة العاجلة لتفادي العودة إلى نزاع واسع النطاق.

## المحتويات

## الصفحة

أولا -	معلومات أساسية .....	7
ألف -	الولاية والسفر .....	7
باء -	التعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة .....	7
جيم -	المنهجية والشكل .....	8
ثانيا -	تفتت التحالفات السياسية في ظل بطء تنفيذ اتفاق السلام .....	8
ألف -	انتشار حالة عدم الرضا عن جهود السلام .....	9
باء -	المنافسة المتنامية داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان وبين نخب الدينكا .....	10
جيم -	بداية انهيار الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان .....	11
دال -	خطوات متفاوتة لتنفيذ اتفاق السلام .....	12
هاء -	تمويل محدود لتنفيذ السلام .....	13
واو -	إصدار الرئيس المراسيم التي تأخرت طويلا .....	14
زاي -	الإجراءات الإدارية التي اتخذتها الحكومة لتنفيذ الفصل 4 .....	14
حاء -	استمرار مقاومة المحكمة المختلطة لجنوب السودان على الرغم من المراسيم .....	15
طاء -	انتهاك قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان اتفاق وقف الأعمال العدائية .....	16
ثالثا -	تدهور الحالة الأمنية والحالة على صعيد سلامة المدنيين .....	16
ألف -	العرقلة المستمرة لإيصال المساعدات الإنسانية .....	17
باء -	تعتيم الحكومة على نقشي انعدام الأمن الغذائي .....	18
جيم -	تصاعد الانقسام والعنف خارج العاصمة .....	20
دال -	قرارات سياسية أسهمت في نشوب النزاعات في أعالي النيل .....	21
هاء -	عدم تنفيذ الترتيبات الأمنية يزيد من انعدام الاستقرار .....	23
واو -	توافر الذخيرة للمليشيات المحلية .....	23
زاي -	تشجيع الحكومة للانشقاقات من الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان .....	24
حاء -	إسهام التمويل الذاتي للقوات في حالة انعدام الأمن .....	25
طاء -	استمرار انعدام الأمن قرب مواقع تعدين الذهب .....	25
ياء -	قطع الأشجار غير القانوني في ولايتي شرق الاستوائية ووسط الاستوائية .....	26

27	كاف - انشقاق جنرال يتسبب في هجمات ضد النساء في ولاية وسط الاستوائية . . . . .
28	لام - عدم تتبع إيرادات الشركات التي أنشأتها قوات الأمن . . . . .
29	رابعا - تجزؤ السيطرة على الموارد العامة والطبيعية . . . . .
30	ألف - تأثير محدودة التمويل على الحوكمة . . . . .
31	باء - الإنفاق المستمر على مشاريع الطرق . . . . .
32	جيم - إيرادات نفط لا يعرف مآلها . . . . .
33	دال - غياب الرقابة على مبيعات وعقود النفط . . . . .
35	هاء - عدم خضوع إيرادات شركة Nile Petroleum Corporation لمراجعة الحسابات . . . . .
36	واو - عدم وجود بيانات بشأن رسوم استئجار مسطحات حقول النفط . . . . .
37	زاي - اختلاس جهات حكومية للأموال العامة . . . . .
37	حاء - استيلاء مكتب الأمن الداخلي على حصص في الإيرادات غير النفطية المحصلة . . . . .
38	طاء - اختلاس مسؤول في وزارة الصحة أموالا عامة . . . . .
39	خامسا - تحوّل التركيز عن جنوب السودان بسبب النزاعات الإقليمية . . . . .
41	سادسا - الخلاصة . . . . .
41	سابعا - التوصيات . . . . .
44	ثامنا - المرفقات* . . . . .

---

\* تُعمم باللغة التي قُدمت بها فقط ودون تحرير رسمي.

## أولا - معلومات أساسية

### ألف - الولاية والسفر

1 - فرض مجلس الأمن، بموجب قراره 2206 (2015)، نظام جزاءات يستهدف جهات من الأفراد والكيانات تشارك في النزاع الدائر في جنوب السودان وأنشأ لجنة للجزاءات (لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2206 (2015) بشأن جنوب السودان). وحددت اللجنة ستة أفراد لتفرض عليهم جزاءات محددة الأهداف في 1 تموز/يوليه 2015. وفرض مجلس الأمن، باتخاذ القرار 2428 (2018)، على إقليم جنوب السودان حظراً على توريد الأسلحة، وأضاف شخصين إلى قائمة الأفراد المشمولين بالجزاءات. وفي 29 أيار/مايو 2020، جدد المجلس، باتخاذ القرار 2521 (2020)، نظام الجزاءات حتى 31 أيار/مايو 2021.

2 - وبموجب القرار 2521 (2020)، مدد مجلس الأمن ولاية فريق الخبراء المعني بجنوب السودان حتى 1 تموز/يوليه 2021 لكي يتسنى له توفير المعلومات والتحليلات الرامية إلى دعم عمل اللجنة، بما في ذلك ما يتعلق منها بإمكانية تحديد الجهات من الأفراد والكيانات التي قد تكون ضالعة في الأنشطة المبينة في الفقرتين 15 و 16 من القرار كجهات خاضعة للجزاءات.

3 - وفي 2 تموز/يوليه 2020، قام الأمين العام، بالتشاور مع اللجنة، بتعيين أعضاء الفريق الخمسة (انظر S/2020/647).

4 - ومنذ تموز/يوليه 2020، سافر أعضاء الفريق إلى أوغندا وإيطاليا وجنوب السودان وكينيا.

### باء - التعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة

5 - رغم أن الفريق يعمل بشكل مستقل عن وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها، فإنه يود أن يعرب عن امتنانه لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للدعم الذي تلقاه منها في الميدان ولموظفي الأمم المتحدة الآخرين، ولا سيما في نيويورك.

6 - واجتمع فريق الخبراء رسمياً، أثناء عمله، بوزير الدفاع وشؤون المحاربين القدامى ووزير الشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث في جنوب السودان.

7 - واجتمع الفريق مع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها في جنوب السودان وفي أماكن أخرى. وتشاور الفريق أيضاً مع ممثلي آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية.

8 - وشدد مجلس الأمن، في الفقرة 17 من القرار 2521 (2020)، على أهمية أن يتشاور فريق الخبراء مع الدول الأعضاء المعنية والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، ومع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ونظراً لقدرة الفريق المحدودة على السفر بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، فقد أرسل طلبات متعددة لعقد اجتماعات عن بعد مع حكومة جنوب السودان والدول الأعضاء الإقليمية. بيد أن الفريق لم يتمكن من تنظيم اجتماعات افتراضية إلا مع البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة.

9 - وفي إطار التحضير لهذا التقرير، وجّه الفريق 14 رسالة رسمية إلى حكومة جنوب السودان والاتحاد الأفريقي ودول أعضاء أخرى، ولا سيما في المنطقة، طلب فيها معلومات، وأتاح مهلاً ممدّدة للردود نظراً للاضطرابات الناجمة عن الجائحة. وردت الحكومة على إحدى الرسائل؛ ولكن لم يتلق الفريق أي ردود

على الرسائل العشر التي وجهها إلى دول المنطقة والاتحاد الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، أرسل الفريق 29 رسالة رسمية إلى جهات أخرى من الكيانات والأفراد، وتلقى 10 ردود موضوعية عليها.

## جيم - المنهجية والشكل

10 - أعد هذا التقرير استناداً إلى البحوث المستفيضة التي أجراها فريق الخبراء. وأجرى الفريق مئات المقابلات لجمع مجموعة من المعلومات الموثوقة المستقاة من طائفة واسعة من المصادر. واستعرض الفريق الوثائق التي أتاحتها الأفراد والكيانات التجارية والمصادر السرية، والحكومة. واستند الفريق أيضاً إلى أعماله السابقة، بما في ذلك التقارير السابقة المقدمة إلى مجلس الأمن واللجنة، سواء كانت علنية أو سرية.

11 - وامتثل فريق الخبراء للمعايير التي أوصى بها الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات في تقريره الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2006 (S/2006/997). وقد تحقق الفريق من المعلومات الواردة في هذا التقرير مستعيناً في ذلك بمصادر متعددة ومستقلة لاستيفاء معايير الإثبات السليمة.

12 - وأجرى الفريق أبحاثه بأكبر قدر ممكن من الشفافية، مع منح الأولوية لطابع السرية، عند الاقتضاء. وتوصف المصادر أو الوثائق أو المواقع بأنها سرية إذا كان الكشف عنها يمكن أن يعرض سلامة المصدر للخطر.

13 - ويتألف التقرير من ثمانية فروع. وعقب هذه المقدمة، يوثق الفرع الثاني الانقسامات السياسية التي نشأت لأسباب منها بطء تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. ونظراً لاستمرار العنف في البلد، يقدم الفرع الثالث أدلة على وقوع انتهاكات ضد المدنيين، ويبلغ عن الانقسامات المتزايدة على صعيدي تماسك الجماعات المسلحة ومالياتها. ويفصل الفرع الرابع انعدام الشفافية والرقابة على الموارد العامة والطبيعية، ولا سيما في إدارة موارد النفط وإيراداته في البلد. ويحلل الفرع الخامس كيفية تغير الديناميات السياسية للمنطقة منذ توقيع الاتفاق. ويحتوي الفرع السادس على الخلاصة، وترد توصيات الفريق في الفرع السابع.

## ثانيا - تفتت التحالفات السياسية في ظل بطء تنفيذ اتفاق السلام

14 - منذ تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة في شباط/فبراير 2020، أحرزت الحكومة بعض التقدم في تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان<sup>(1)</sup>. ومع ذلك، ظل استقرار جنوب السودان في خطر في ظل التأخر عن المواعيد النهائية والجمود السياسي فيما يتصل بالأحكام الرئيسية للاتفاق.

15 - ومنذ صدور التقرير المؤقت للفريق (S/2020/1141) في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، يتسع نطاق الانقسامات المستمرة بين الأطراف الموقعة على الاتفاق في نفس الوقت الذي تواجه فيه الأطراف الموقعة على الاتفاق انشقاقات سياسية داخلية متزايدة. وكشفت المقابلات التي أجراها الفريق مع القادة

(1) مقابلات مع مسؤولي الحكومة، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، وآلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ومصادر سرية، آب/أغسطس - شباط/فبراير 2021.



السياسيين والعسكريين أن الانقسامات داخل القاعدة السياسية لكل من الطرفين الموقعين الرئيسيين، وهما الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة الرئيس سلفا كير ميارديت والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان بقيادة النائب الأول للرئيس، رباك مشار تيني، قد هدّدت تماسك الأطراف الموقعة والتزامها بالاتفاق (انظر S/2020/342 و S/2020/1141).

16 - ونظرا لعدم تمكّن الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان من الحصول على مكانة متساوية في الحكومة بعد سنة من تشكيلها، تساءل مختلف المسؤولين الحكوميين وممثلي المجتمع المدني الذين تحدث معهم الفريق عما إذا كان الاتفاق لا يزال خيارا مجديا من أجل تحقيق سلام دائم. وبدلا من ذلك، انخرط القادة السياسيون في العاصمة جوبا بصورة متزايدة في مساومات على صفقات سياسية خارج إطار الاتفاق<sup>(2)</sup>. وبوجه خاص، أعرب قادة رفيعو المستوى في الحركة الشعبية لتحرير السودان وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان عن شواغل بشأن استغلال السيد كير لحالة التشرد من أجل ضمان بقائه السياسي، واعتماده على سياسات الصفقات المتبادلة كي يستمر في السلطة.

### ألف - انتشار حالة عدم الرضا عن جهود السلام

17 - في 1 آذار/مارس 2021، تناول منتدى المجتمع المدني لجنوب السودان، وهو مجموعة جامعة على الصعيد الوطني تمثل مئات من منظمات المجتمع المدني، حالة تنفيذ مساعي إحلال السلام والوضع في جنوب السودان. ورأى المنتدى أن تنفيذ الاتفاق "كان محدودا جدا، ويقوم أساسا على النخبة، ويركز على جوبا"، ولاحظ أن "الإصلاحات لم تعد تحتل مكانا بارزا في المناقشات التي يجريها قادة بلدنا" (انظر المرفق الأول).

18 - وبالمثل، أبلغت مصادر متعددة داخل الحكومة والجماعات المسلحة الفريق بأن زخم الاتفاق قد تضاعف بعد مرور عامين ونصف العام على توقيعه. ونتيجة لذلك، أبلغ العديد من هؤلاء القادة السياسيين والعسكريين أنفسهم الفريق بأنهم فقدوا الأمل في الاتفاق. وفي مقابلات مع الفريق، أشار مسؤولون في الحركة الشعبية لتحرير السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وتحالف المعارضة في جنوب السودان إلى أسباب مختلفة لعدم رضاهم عن الاتفاق، لكنهم اتفقوا في الغالب على أن بطء وتيرة التنفيذ وتحول المواقف السياسية لبعض الأطراف الموقعة جعل تنفيذ الاتفاق أمرا غير محتمل.

19 - وجرى أيضا انتقاد حالة الجمود السياسي الحالية في إطار مبادرة الحوار الوطني، وهي جهد منفصل لإحلال السلام بدأه الرئيس. وبعد ثلاث سنوات من المشاورات التي قادتتها المجتمعات المحلية في جميع أنحاء جنوب السودان على المستوى المحلي، انتهت عملية المصالحة التي أجريت في إطار المبادرة في مؤتمر انعقد في الفترة من 3 إلى 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2020<sup>(3)</sup>. وعندما أطلق السيد كير المبادرة في كانون الأول/ديسمبر 2016، كان قد شدّد على أن هذا المسعى لإحلال السلام ينطلق من القاعدة الشعبية العريضة، وذلك وفقاً لمسؤولين حكوميين قابلهم الفريق. غير أن مصادر تقوم بأدوار في هذه المبادرة أبلغت الفريق بأن اختيار المندوبين تم بناء على دعمهم للسيد كير، مما أدى إلى توجيه أحزاب المعارضة انتقادات مفادها أن المبادرة كانت متحيزة للرئيس. وعلى الرغم من هذه الادعاءات، فقد تعرّض السيد كير

(2) مقابلات مع مسؤولي الحكومة، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، ومصادر سرية، شباط/فبراير 2020 - آذار/مارس 2021.

(3) مقابلات مع أعضاء مجلس مبادرة الحوار الوطني والمجتمع المدني، تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر 2020.

إلى انتقادات كبيرة في إطار المبادرة؛ وأعرب الرئيس المشارك للمبادرة، أنجيلو بيداء، في ملاحظاته الافتتاحية للمؤتمر الذي عقد في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، عن أسفه لأن قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان "قد أثبتت فشلها في بناء نظام سياسي جديد في جنوب السودان"<sup>(4)</sup>.

20 - وعلى نحو ما أفاد به الفريق في تقريره المؤقت لعام 2020، لم تُعالج الانقسامات السياسية بين الأطراف غير الموقعة على الاتفاق. وقد ظلت الأطراف غير الموقعة، التي كانت متحدة في السابق تحت مظلة تحالف حركات المعارضة لجنوب السودان، منقسمة إلى فصيلين، أحدهما بقيادة الجنرال توماس سيريلو سواكا، زعيم جبهة الخلاص الوطني، وفصيل آخر بقيادة الجنرال باغان أموم والجنرال بول مالونغ أوان أنيي المشمول بالجزاءات (SSI.008)<sup>(5)</sup>.

21 - ونظراً للانقسام الداخلي، نظمت جماعة سانت إيجيديو الكاثوليكية غير الكنسية محادثات سلام منفصلة. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، اجتمعت الحكومة والفصيل الذي يقوده الجنرال سيريلو في روما، ولكن الاجتماع لم يكن يفض إلى نتيجة حاسمة. وفي أوائل آذار/مارس 2021، جرت في نيفاشا، كينيا، جولة منفصلة من المحادثات بين الحكومة والفصيل الذي يقوده الجنرال أموم والجنرال مالونغ. ورغم أن الطرفين وقعا على إعلان مبادئ يهدف إلى تشجيع إجراء المزيد من الحوار (انظر المرفق الثاني)، أعرب ممثلو كل من الفصيلين عن الشكوك إزاء إمكانية التوصل إلى اتفاق شامل بسبب تهميش الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وهو طرف في الاتفاق، داخل الحكومة.

## باء - المنافسة المتنامية داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان وبين نخب الدينكا

22 - احتدم التنافس ضمن الحركة الشعبية لتحرير السودان ونخب جماعة الدينكا الإثنية التي يمثلها السيد كير منذ تشكيل الحكومة. وأبلغت مصادر سرية متعددة في الحركة الشعبية لتحرير السودان وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان الفريق بأن انقسامات داخل معسكر الرئيس قد تشكلت بشأن إعادة توزيع المناصب الحكومية.

23 - وفي حزيران/يونيه 2020، قام السيد كير، تحت ضغوط من كبار قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان وأعيان الدينكا، بإقالة ماييك أبي دينغ وتعيين نبال دينغ نبال وزيراً لشؤون الرئاسة. وكما وصف الفريق في تقريره المؤقت لعام 2020، فقد عُيّن السيد نبال لإيجاد ثقل مكافئ للفريق أكول كور كوك، المدير العام لمكتب الأمن الداخلي التابع لجهاز الأمن الوطني، وحليفه المقرب توت كيو غاتلوك مانيمي، مستشار الرئيس للشؤون الأمنية. وقد اكتسب الفريق كوك والسيد غاتلوك صلاحيات أمنية وموارد مالية غير خاضعة للرقابة، كما أفاد الفريق بصورة روتينية (انظر S/2019/301 و S/2019/897 و S/2020/342).

24 - وأبلغت مصادر قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان الفريق بأن محاولات السيد كير لإدارة التوترات الداخلية بين مؤيديه قد باءت بالفشل، وأدت إلى وقوع حوادث أمنية خارج العاصمة. فعلى سبيل المثال، أبلغ كبار ممثلي الدينكا بور الفريق بأن مجتمعاتهم تشعر بأن السيد كير قد تخلى عنها، وأثاروا شواغل بشأن المسار العام للبلد. وأبلغ كبار ممثلي الدينكا من ولايات البحيرات وشمال بحر الغزال وأعالي النيل وواراب الفريق أيضاً بعدم رضاهم عن طريقة تعامل السيد كير مع عملية الانتقال

(4) Radio Tamazuj, National Dialogue Co-Chair says SPLM failed South Sudan, 4 November 2020

(5) مقابلات مع الجنرال سيريلو، والجنرال أموم، والجنرال مالونغ، والجنرال أويباي دينغ أجاك، كانون الثاني/يناير - آذار/مارس 2021.

السياسي. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ محاورو الفريق تزايد التوترات بين السيد كير ونائب الرئيس تابان دينغ غاي، الذي كان قد شغل منصب النائب الأول للرئيس في فترة ما قبل المرحلة الانتقالية، والذي يُعتبر حليفا مقربا إلى السيد كير<sup>(6)</sup>.

25 - وفي 31 كانون الثاني/يناير 2021، أصدر مجلس أعيان جيبينق، وهو هيئة مؤثرة من قيادات الدينكا التقليدية، بيانا بعنوان "كسر جدار الصمت"، أيد فيه ما وُجّه إلى قيادة السيد كير من انتقادات في إطار مبادرة الحوار الوطني (انظر المرفق الثالث). وقد كان المجلس داعما قويا للسيد كير ومتّهما بالقيام بدور مساعد في سياسة الهيمنة الإثنية للدينكا (انظر S/2018/292). وفي 19 شباط/فبراير 2021، أصدر المجلس بيانا ثانيا بعنوان "كسر جدار الصمت - الطريق إلى الأمام"، ذكر فيه أن "الفساد في جنوب السودان هو محرك المنافسة السياسية"، وحذّر من أن البلد في طريقه للعودة إلى الحرب بسبب تركيز الاتفاق على تقاسم السلطة وتجاهله بناء السلام على المستوى المحلي (انظر المرفق الرابع).

### جيم - بداية انهيار الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان

26 - أحدث عدم قدرة الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان على أن يكون صوتا مؤثرا ومستقلا في الحكومة وعملية تنفيذ السلام حالة من الانقسام بين قيادات الجناح (انظر S/2020/342 و S/2020/1141). واستنادا إلى مقابلات مع كبار قادة الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان، أقصي السيد مشار من معظم عمليات صنع القرار في الحكومة لأن الحركة الشعبية لتحرير السودان التي يقودها السيد كير قد احتكرت سياسات الحكومة. وأفادت المصادر نفسها بأنه يُنظر إلى بعض وزراء الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان على أنهم "عملاء لجهات أجنبية يعملون ضد مصالح الرئيس".

27 - وفي ظل عدم قيامهم بدور نشط في الحكومة، قام القادة السياسيون والعسكريون الساخطون في الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان بالطعن في قيادة السيد مشار، وانشق بعض كبار ضباط الجناح مع وحداتهم للانضمام إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان. وبات هناك استياء متزايد من جانب كبار القادة، ومنهم رئيس أركان الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان، الفريق أول سيمون غاتويتش دوال الخاضع للجزاءات (SSi.002)، وأعضاء الجناح تجاه القيادة السياسية للحركة (انظر S/2019/897 و S/2020/342 و S/2020/1141)<sup>(7)</sup>.

28 - وعقب توجيه الفريق أول سيمون غاتويتش دوال طلبا إلى السيد مشار في أيلول/سبتمبر 2020 للتنفيذ الفوري للترتيبات الأمنية وإعادة نشر قوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، وهو ما أبلغ عنه الفريق في تقريره المؤقت لعام 2020، أبلغت مصادر سرية في القيادة العليا للجناح الفريق أن السيد مشار يعتزم تعيين الفريق أول دوال مستشارا للرئيس. غير أن الفريق أول دوال وقادة الجناح الذين عُرض عليهم أيضا تقلد مناصب في القيادة الموحدة للجيش أخبروا السيد مشار أنهم يرفضون قبول هذه المناصب دون التنفيذ الكامل لاتفاق السلام، ولا سيما الفصل 2 منه.

(6) مقابلات مع مصادر سرية، آذار/مارس 2021.

(7) مقابلات مع كبار قادة الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، أيلول/سبتمبر 2020 - آذار/مارس 2021.

29 - وعلاوة على ذلك، وبعد أن تراجع السيد مشار عن اختياره الجنرال جونسون أولوني ليكون مرشح الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لمنصب حاكم ولاية أعالي النيل، انتقدت عدة مصادر من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي التي أجرى الفريق مقابلات معها السيد مشار لتخليه عن الجهود التي تبذلها الحركة في الدعوة إلى إجراء إصلاحات في مجال الحكم، ولقبوله قرار السيد كير رفض تعيين الجنرال أولوني.

30 - ونتيجة للضغط السائد في الجناح المعارض في الجيش الشعبي، تشكلت جماعات منشقة متعددة، ولم يكن بعضها قد أعلن عن خططه رسمياً حتى أوائل آذار/مارس 2021<sup>(8)</sup>.

31 - وفي 31 كانون الثاني/يناير 2021، أعلن بعض أعضاء الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش المعارض من المنتمين إثنيا إلى جماعة لو نوبر انفصالهم عن الحركة وشكلوا جماعة جديدة. وعُلفت الجماعة الجديدة هذا التحرك بضعف القيادة والتمهيش، ونددت بقيام السيد مشار بتتحية جماعة لو نوبر الإثنية جانباً، بمن في ذلك الفريق أول دوال (انظر المرفق الخامس). وعلاوة على ذلك، ففي 8 كانون الأول/ديسمبر 2020 و 13 شباط/فبراير 2020، على التوالي، فرقة العمليات المنبثقة عن فرقة تافنغ التابعة للجناح المعارض في الجيش الشعبي في شرق الاستوائية، بقيادة العميد كيندي أونجي أودونغ، و 132 جندياً من الجناح المعارض في الجيش الشعبي المنتمين إلى الفرقة 2B في وسط الاستوائية تحت قيادة العقيد إيمانويل واني ماسكو الذي انشق وانضم إلى جبهة الخلاص الوطني (انظر المرفقين السادس والسابع).

## دال - خطوات متفاوتة لتنفيذ اتفاق السلام

32 - منذ كانون الثاني/يناير 2021، أعطت الحكومة الأولية لتنفيذ مواد في الاتفاق لم يُحرز أي تقدّم حيالها لمدة عام تقريباً. وأفادت اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، في تحديثها السنوي عن الاتفاق، بأن "حالة الجمود بين الأطراف" أبطأت وتيرة التنفيذ<sup>(9)</sup>. وأبلغت مصادر حكومية مشاركة في عملية التنفيذ الفريق بأن الحكومة لم تتفّذ المواد المتأخرة من الاتفاق إلا تحت ضغط مستمر من الجهات الشريكة الدولية والمجتمع المدني.

33 - ووفقاً لتقييم الرئيس المؤقت للجنة، اللواء تشارلز تاي غيتواي، نفذت الحكومة مهام تتعلق أساساً بمسائل الأمن والحكومة، مثل تعيين قادة دون وطنيين واستعراض التشريعات<sup>(10)</sup>. وفي الوقت نفسه، كان تركيز معظم ما نفذته الحكومة من مواد الفصل 4، المتعلق بالإدارة الاقتصادية، والفصل 5، المتعلق بالعدالة الانتقالية والمساءلة، منصباً على الجوانب الإدارية والإجرائية للاتفاق، لا على الإصلاحات الرامية إلى التصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن والاستقرار في جنوب السودان<sup>(11)</sup>.

(8) المرجع نفسه.

(9) اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، "تقرير مرحلي أعدّه اللواء (متقاعد) تشارلز تاي غيتواي، الرئيس المؤقت للجنة المشتركة عن السنة الأولى من الفترة الانتقالية للاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، يغطي الفترة من 22 شباط/فبراير 2020 إلى 23 شباط/فبراير 2021"، 2 آذار/مارس 2021.

(10) المرجع نفسه؛ ومقابلات مع مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى ومصادر سرية بالهاتف، كانون الثاني/يناير - آذار/مارس 2021.

(11) مقابلات مع اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها ودبلوماسيين أجانب ومصادر سرية، كانون الثاني/يناير - آذار/مارس 2021.

## هاء - تمويل محدود لتنفيذ السلام

- 34 - لم تفصح الحكومة عن تفاصيل بخصوص كيفية تخصيص الموارد العامة لتنفيذ السلام. ووفقاً للمادة 1-4-8 من الاتفاق، فإن اللجنة الوطنية للفترة ما قبل الانتقالية مسؤولة عن إنشاء صندوق لإدارة نفقات تنفيذ الفترة ما قبل الانتقالية، مثل التكاليف الإدارية لمجلس الدفاع المشترك وإيواء مندوبي اللجنة. وكما أفاد الفريق سابقاً، لم تقم اللجنة بإدارة الأموال المخصصة لتنفيذ السلام بشفافية (انظر S/2020/342).
- 35 - وعقب انتهاء الفترة ما قبل الانتقالية في شباط/فبراير 2020، أصدر الرئيس مرسوماً يقضي بأن تتولى اللجنة الانتقالية الوطنية الجديدة، التي أنشئت لتنسيق تنفيذ الترتيبات الأمنية والتي يتولى قيادتها السيد غاتلوك، المسؤولية عن إنجاز مهام اللجنة الوطنية للفترة ما قبل الانتقالية. وفي حين أن الاتفاق لا يحدد الهيئة المسؤولة عن إدارة نفقات الترتيبات الأمنية، فإن اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها أفادت بأنه وفقاً للمرسوم الرئاسي، تُكلف اللجنة الجديدة بإعداد ميزانية للترتيبات الأمنية وتنفيذها<sup>(12)</sup>.
- 36 - بيد أن اللجنة ووزارة المالية والتخطيط لم توضحا كيفية تخصيص الحكومة الأموال لتنفيذ السلام. وكما ذكر الفريق في تقريره المؤقت لعام 2020، تعتزم الحكومة تخصيص مبلغ قدره 68,7 مليون دولار لتنفيذ السلام في السنة المالية 2020/2021، التي تنتهي في حزيران/يونيه 2021.
- 37 - واستناداً إلى المعلومات التي قدمتها اللجنة إلى الفريق، تلقت اللجنة تحويلين من أموال الميزانية من مصرف جنوب السودان بلغ مجموعهما زهاء 9 ملايين دولار لاستخدامهما في الترتيبات الأمنية لتنفيذ السلام منذ تشكيل اللجنة في 17 حزيران/يونيه 2020. وأوضحت اللجنة في رسالة إلى الفريق أن الأموال لم تخصص لنفقات محدّدة، بل خُصّصت لتمويل مختلف الترتيبات الأمنية بشكل عام، وذلك من قبيل الأغذية وغيرها من اللوازم في مواقع التجميع ومراكز التدريب، والتكاليف الإدارية، وإيواء 485 مندوباً معنيين بتنفيذ الترتيبات الأمنية للاتفاق<sup>(13)</sup>.
- 38 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، قامت تسعة فنادق في جوبا كانت قد استضافت مئات المندوبين المشاركين في تنفيذ الترتيبات الأمنية بإرسال خطابات إلى رئيس اللجنة تطلب فيها دفع تكاليف الإقامة غير المسدّدة. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، أذن السيد غاتلوك بدفع حوالي 259 000 دولار إلى عدة فنادق. ثم أرسلت مجموعة الفنادق خطاباً على سبيل المتابعة في شباط/فبراير 2021، عندما بلغت المتأخرات حوالي 10 ملايين دولار، وهدّدت بطرد المندوبين إذا لم يتم دفع الرسوم<sup>(14)</sup>.
- 39 - وتتصّل المادة 1-4-8 من الاتفاق على إدارة الأموال المستخدمة في الترتيبات الأمنية بشفافية. بيد أن اللجنة لم تحدد كيفية تخصيصها الأموال المتبقية البالغة نحو 8,7 ملايين دولار التي تلقتها في الفترة من 17 حزيران/يونيه 2020 إلى 22 كانون الثاني/يناير 2021.

(12) اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، "تقرير أعدّه السفير الفريق (متقاعد) أوغوستينو نجوروي، الرئيس المؤقت للجنة المشتركة، عن حالة تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 آذار/مارس 2020".

(13) وثيقة محفوظة لدى الفريق.

(14) رسالة محفوظة لدى الفريق.

## واو - إصدار الرئيس المراسيم التي تأخرت طويلاً

40 - في 29 كانون الثاني/يناير 2021، اتفق السيد كير والسيد مشار على استبدال الجنرال أولوني، المرشح الأصلي للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لمنصب حاكم ولاية أعالي النيل، ببودهوك أيانغ كور من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي<sup>(15)</sup>. وأفضى هذا التعيين الذي تأخر طويلاً إلى اكتمال قيادات الولايات العشر، لكنه أثار أيضاً توترات داخل الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي وفيما بين مختلف الطوائف والجماعات المسلحة في أعالي النيل<sup>(16)</sup>.

41 - وفي 2 شباط/فبراير 2021 تحت قيادة السيد نيال، التقى السيد كير بالسيد مشار ونواب الرئيس الأربعة لوضع خطة للتجديد بإنجاز تشكيل الحكومة الوطنية والحكومات الوطنية. وأعلن السيد نيال أيضاً أنه سيتم إصدار مراسيم رئاسية بالموافقة على توحيد قيادات الجيش وتخريج الدفعة الأولى من القوات الموحدة (انظر المرفق الثامن). وفي 3 شباط/فبراير 2021، أعلن السيد نيال كذلك أن الرئاسة وافقت على إكمال عملية إعادة تشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي ومجلس الولايات "في 15 شباط/فبراير أو قبل ذلك التاريخ" (انظر المرفق التاسع).

42 - ويلاحظ الفريق أنه حتى أوائل آذار/مارس 2021، لم يكن إصدار المراسيم الرئاسية قد اكتمل على النحو المشار إليه. وبحلول 3 آذار/مارس 2021، كان السيد كير قد عين مستشاري الولايات ووزراء الولايات ومفوضي المقاطعات ومسؤولين آخرين في جميع الولايات العشر. غير أن عمليات توحيد قيادات الجيش، وتخريج دفعة القوات الموحدة، وإعادة تشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي لم تكن قد أُنجزت<sup>(17)</sup>.

## زاي - الإجراءات الإدارية التي اتخذتها الحكومة لتنفيذ الفصل 4

43 - لدعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية المنصوص عليها في الاتفاق، قامت لجنة الرقابة على الإدارة المالية العامة التي تدعمها الجهات المانحة بوضع عمليات لإصلاح تحصيل الحكومة للإيرادات وإدارتها لها (انظر S/2020/1141). ومن جهة أخرى، بدأت اللجنة العاملة للشؤون الاقتصادية، وهي الآلية التابعة للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، عقد اجتماعاتها في كانون الأول/ديسمبر 2020<sup>(18)</sup>. وعقب اجتماعها الأولي، أبلغت اللجنة المشتركة عن "عدم وجود أي تحرك ذي شأن" في تنفيذ الحكومة لجوانب الفصل 4<sup>(19)</sup>.

44 - ومنذ ذلك الحين، اتخذت الحكومة بعض الخطوات الأولية لتنفيذ الإصلاحات المبينة في الفصل 4 من الاتفاق. فعلى سبيل المثال، نقلت الحكومة اللجنة التي تشرف على مفاوضات القروض من مكتب الرئيس

(15) مقابلات مع مسؤولين حكوميين والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، كانون الثاني/يناير 2021.

(16) مقابلات مع الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان ومصادر سرية في ولاية أعالي النيل، كانون الثاني/يناير - آذار/مارس 2021.

(17) مقابلات مع مسؤولين حكوميين، آذار/مارس 2021.

(18) مقابلات مع المجتمع المدني وخبراء دوليين، تشرين الثاني/نوفمبر 2020 - شباط/فبراير 2021.

(19) اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، "تقرير أعدّه اللواء (متقاعد) تشارلز تاي غيتواي، الرئيس المؤقت للجنة المشتركة، عن حالة تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان للفترة من 1 تشرين الأول/أكتوبر إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020".

إلى وزارة المالية والتخطيط بهدف معالجة مسألة غياب الحوكمة المالية في إجراءات القروض الحكومية (المادة 4-13-4 من الاتفاق). وبالإضافة إلى ذلك، وقّع السيد كير على أمر تنفيذي يقضي بتشكيل لجنة للإشراف على مراجعة حسابات الموارد النفطية (المادة 4-8-1-14-5؛ انظر المرفق العاشر).

45 - بيد أن معظم الإصلاحات الاقتصادية المنصوص عليها في الفصل 4 لم تعالج، أو ركزت إلى حد كبير على المهام الإدارية. وأبلغ المجتمع المدني والجهات المانحة الدولية وبعض أحزاب المعارضة المشاركة في جهود الإصلاح الفريق بأن التزام الحكومة كان بطيئاً وغير متسق. وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى أن الحكومة لم تقم بإعادة تشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي، لم يتمكن المشرعون من الإشراف على إدارة البلد لموارده أو الموافقة على ميزانية (انظر المرفق الحادي عشر)<sup>(20)</sup>.

## حاء - استمرار مقاومة المحكمة المختلطة لجنوب السودان على الرغم من المراسيم

46 - أشار مجلس الأمن صراحة في عدة قرارات إلى العدالة الانتقالية بوصفها مفتاحاً لتحقيق السلام المستدام (انظر المرفق الثاني عشر). وقد شدد مجلس الأمن أيضاً في ديباجة القرار 2521 (2020) على وجوب محاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في جنوب السودان على أفعالهم، وحثّ الحكومة على توقيع مذكرة التفاهم مع الاتحاد الأفريقي من أجل إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان<sup>(21)</sup>.

47 - وعلى نحو ما أفاد به الفريق في السابق (انظر S/2017/326 و S/2020/1141)، عرقلت الحكومة تشكيل المحكمة المختلطة لأكثر من أربع سنوات. غير أن مجلس الوزراء وافق في 29 كانون الثاني/يناير 2021 على عملية إنشاء آليات المساءلة والعدالة الانتقالية المنصوص عليها في الفصل 5، بما في ذلك المحكمة المختلطة<sup>(22)</sup>. وأبلغ عدة خبراء من جنوب السودان وخبراء دوليين معنيين بالعدالة الانتقالية والمساءلة الفريق بأنه على الرغم من أن الإعلان كان خطوة إيجابية نحو مزيد من المساءلة، فإن الحكومة لا تزال بعيدة جداً عن إنشاء المحكمة المختلطة أو غيرها من آليات المساءلة المنصوص عليها في الفصل 5 من الاتفاق.

48 - وحذرت المصادر نفسها من أن الإعلانات السابقة التي صدرت عن الحكومة بشأن المحكمة المختلطة لم يتم الوفاء بها. وفي عام 2017، أفادت التقارير بأن الحكومة وقّعت على مشروع مذكرة تفاهم مع الاتحاد الأفريقي لإنشاء المحكمة المختلطة. غير أنه، كما ذكر الفريق في تقريره المؤقت لعام 2020، لم تتوافر أي معلومات عن مضمون هذه الوثيقة والإجراءات التي اتخذت لإنشاء المحكمة المختلطة.

49 - وفيما يتعلق بإعلان مجلس الوزراء الذي صدر مؤخراً، حذرت مصادر قابلها الفريق من عدم وجود إرادة سياسية من جانب كبار المسؤولين لإنشاء المحكمة المختلطة لأنهم كانوا قلقين من احتمال إدانتهم بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، واجه إنشاء المحكمة المختلطة معارضة من قبل أعلى المسؤولين القضائيين في البلد. فوفقاً لخبراء من جنوب السودان، دفع القضاة بأن

(20) مقابلات مع أعضاء سابقين في البرلمان والمجتمع المدني، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 2021.

(21) تنص المادة 5-3 من الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان على إنشاء محكمة قضائية دولية وجنوب سودانية مختلطة من أجل التحقيق في أشد انتهاكات حقوق الإنسان خطورة، بما في ذلك الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

(22) Jale Richard, "Cabinet approves establishment of hybrid court", Eye Radio, 30 January 2021.

المادتين 5-3-2 و 5-3-3 من الاتفاق تنتهكان سيادة جنوب السودان فيما يتعلق بإجراء تحقيقات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان السابقة لأن المواد تنص على أن غالبية القضاة والمدعين العامين ومحامي الدفاع ينبغي أن يكونوا من "دول أفريقية غير جمهورية جنوب السودان".

50 - وأكدت مصادر الفريق أن الحكومة أجرت بالفعل محادثات أولية لإجراء المشاورات العامة التي تنص عليها المادة 5-2-1-3 من الاتفاق بخصوص إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح. ووفقاً لمصادر الفريق، تولّد مزيد من الزخم داخل الحكومة لإنشاء هذه الآلية لأن المتوحّي في تصميمها هو أن يتولّى جنوب السودان إدارتها بالكامل، ولأنها ليست آلية عقابية<sup>(23)</sup>.

## طاء - انتهاك قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان اتفاق وقف الأعمال العدائية

51 - تتوافر لدى الفريق أدلة مستمدة من صور ساتلية تفيد بأنه جرى نقل طائرة هليكوبتر واحدة على الأقل من طراز Mi24 متمركزة في المقر العام لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، المسمى "بلفام"، في الفترة بين 15 شباط/فبراير 2020 و 17 أيلول/سبتمبر 2020 (انظر المرفق الثالث عشر). ويشكل نقل طائرات هليكوبتر من هذا النوع دون إخطار مسبق، بغض النظر عن السبب، انتهاكاً للمادة 2-1-10-4 من الاتفاق وللمواد 1-2 و 11-5 و 11-6 من اتفاق وقف الأعمال العدائية المبرم في 21 كانون الأول/ديسمبر 2017. وعلى نحو ما ينص عليه هذان الاتفاقان، فإن جميع الجماعات المسلحة مطالبة بتقديم إشعار مسبق لآلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية قبل أي عمليات نقل للمعدات. وأكد ضباط الآلية للفريق أنهم لم يتلقوا أي إخطار من الحكومة بشأن نقل طائرة هليكوبتر من طراز Mi24.

52 - وكما وثّق الفريق في تقاريره السابقة، كانت عمليات نقل طائرات هليكوبتر تابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في بعض الأحيان مرتبطة بشنّ هجمات عسكرية. وقد نُشرت طائرات الهليكوبتر التابعة للحكومة لاستخدامها في هجمات ضد القوات غير الموقّعة، بما في ذلك جبهة الخلاص الوطني في وسط الاستوائية في كانون الأول/ديسمبر 2019، وفي إيصال الأسلحة والذخائر إلى الميليشيات، مثل إيصال الأسلحة والذخائر إلى ميليشيات مورلي في غوموروك، بإدارية البيبور الكبرى، في أيار/مايو 2020 (انظر S/2020/342 و S/2020/1141).

## ثالثا - تدهور الحالة الأمنية والحالة على صعيد سلامة المدنيين

53 - لم يؤدّ تشكيل الحكومة قبل أكثر من عام إلى تحسين حماية حقوق المدنيين الذين واجهوا تهديدات مستمرة من جانب قوات الأمن الحكومية والجماعات المسلحة. وأدى العنف إلى النزوح القسري في عدة ولايات، وإلى إحدى أفظع الأزمات الغذائية التي واجهها البلد منذ استقلاله في عام 2011<sup>(24)</sup>. وفي مقابلة مع الفريق في 2 شباط/فبراير 2021، قال بيتر ماين ماجونغديت، وزير الشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث، للفريق إن "البلد يواجه حالة من أفظع الحالات الإنسانية وأكثرها مأسوية".

(23) مقابلات مع خبراء من جنوب السودان وخبراء دوليين في مجال العدالة الانتقالية والمصالحة، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 2021.

(24) مقابلات مع مصادر سرية، تموز/يوليه 2020 - شباط/فبراير 2021.



54 - وواصل مكتب الأمن الداخلي، بأمر مباشر من الفريق كوك، تقييد الحيز المدني وعرقلة تنفيذ الاتفاق. وتؤكد فريق الخبراء، من خلال مصادر سرية، من صحة البلاغات التي مفادها أن ضباط مكتب الأمن الداخلي قاموا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بتهديد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وقادة المجتمع المدني وبمضايقتهم واعتقالهم تعسفاً. وقد سبق للفريق أن أفاد عن مرافق الاحتجاز خارج نطاق القضاء التابعة لمكتب الأمن الداخلي، حيث كان المدنيون وأولئك الذين يُعتقد أنهم يعارضون مصالح الفريق كوك يُحتجزون ويعذبون ويُقتلون بصورة روتينية (انظر S/2019/301 و S/2020/342).

55 - وأبلغت مصادر سرية الفريق بأن ضباط مكتب الأمن الداخلي، بناء على أوامر مباشرة من الفريق كوك، ما فتئوا يفرضون على منظمات المجتمع المدني الحصول على تصاريح لمعظم الأنشطة أو البرامج المجتمعية. وأكدت المصادر نفسها أن ضباط مكتب الأمن الداخلي يراقبون أنشطة منظمات المجتمع المدني حتى عندما تُمنح التصاريح.

### ألف - العرقلة المستمرة لإيصال المساعدات الإنسانية

56 - تشير الأرقام الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في كانون الثاني/يناير 2021 إلى أن عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية في جنوب السودان أكبر من أي وقت مضى<sup>(25)</sup>. ووفقاً للمكتب، فإن ما يقدر بنحو 8,5 ملايين شخص، أي أكثر من ثلث السكان، يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية في عام 2021، مقارنةً بـ 7,5 ملايين شخص في عام 2020 و 7,1 ملايين شخص في عام 2019<sup>(26)</sup>.

57 - ووفقاً للنتائج المستمدة من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، فإن ما يقل بالكاد عن نصف سكان جنوب السودان كانوا يعانون من مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وأكثر من 92 000 ممن يعيشون في إدارية البيبور الكبرى ومقاطعات الأويل الجنوبية في شمال بحر الغزال وشرق التونج وشمال التونج وجنوب التونج في واراب كانوا يواجهون ظروفاً تشبه المجاعة في أوائل آذار/مارس 2021<sup>(27)</sup>.

58 - وعلى الرغم من المستويات المرتفعة من الاحتياجات، واجهت المنظمات الإنسانية حواجز أمنية وبيروقراطية لإيصال المعونة الإنسانية، وهو ما شكّل مخاطر شخصية شديدة على العاملين في مجال تقديم المعونة. ولاحظ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في كانون الثاني/يناير 2021 أن ثمة زيادة في عدد حوادث عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية المبلغ عنها في عام 2020 مقارنةً بعام 2019، وهو ما يرجع في معظمه، وفقاً لتقدير المكتب، إلى ما يجري بصورة نشطة من أعمال عنائية وعنف ضد العاملين في المجال الإنساني والأصول الإنسانية<sup>(28)</sup>. وفي الفترة بين 4 و 6 كانون الثاني/يناير 2021، وبسبب أعمال القتال في

(25) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "South Sudan: humanitarian snapshot", January 2021.

(26) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Humanitarian needs overview 2020: South Sudan", November 2019; and Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Humanitarian needs overview 2019: South Sudan", November 2018.

(27) IPC, "South Sudan: consolidated findings from the IPC technical working group and external reviews".

(28) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "South Sudan: 2020 humanitarian access overview", February 2021.

بونجي، في مقاطعة مابان، بولاية أعالي النيل، أوقفت عدة منظمات إنسانية عملياتها. ومنذ ذلك الحين، خفّضت المنظمات الإنسانية الوطنية والدولية مستويات نشاطها لحماية الموظفين<sup>(29)</sup>.

59 - وبالإضافة إلى ذلك، أظهر التحقيق الذي قام به الفريق في مختلف أشكال منع وصول المساعدات الإنسانية أن الحكومة تعمّدت إنشاء نظام بيروقراطي معقّد لتقديم المعونة، وأنها لا تكفل إيصال المعونة الإنسانية بطريقة آمنة. وعلى وجه الخصوص، أثارت مصادر متعددة شواغل خطيرة بشأن سياسة الحكومة المتمثلة في رفض أو تأخير منح تأشيرات لمئات من موظفي المساعدة الإنسانية الدوليين الذين تم إجلاؤهم من جنوب السودان بسبب كوفيد-19. ووفقاً للمصادر، تمثلت نية الحكومة في الحد من عدد الموظفين الدوليين العائدين إلى جنوب السودان (انظر S/2017/326 و S/2017/979 و S/2018/292)، مما دفع بعض المنظمات الإنسانية إلى العمل بأقل من نصف ملاك موظفيها العادي.

## باء - تعميم الحكومة على تفشي انعدام الأمن الغذائي

60 - في أعقاب أعمال القتال التي اندلعت في جونقلي وإدارية البيبور الكبرى من منتصف شباط/فبراير إلى أوائل آب/أغسطس 2020، تدهورت الحالة الإنسانية للمدنيين إلى حد يشبه المجاعة اعتباراً من أوائل آذار/مارس 2021. ونتيجة للعنف والتشريد، لم يكن بوسع المدنيين في إدارية البيبور الكبرى مواجهة الفيضانات الشديدة التي اجتاحت المنطقة في تموز/يوليه 2020. وأشار الفريق في تقريره المؤقت لعام 2020 إلى أن المدنيين في المنطقة قد باتوا على حافة المجاعة، وهو ما تحققت من صحته في وقت لاحق لجنة استعراض المجاعة المعنية بالتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي.

61 - وبالنظر إلى انعدام الأمن الغذائي، عقد فريق عامل تقني يتألف من خبراء وطنيين ودوليين، من بينهم ممثلون حكوميون، اجتماعات ابتداء من 16 تشرين الأول/أكتوبر 2020 من أجل تقييم وتحديد مستوى الحاجة. وخلص أغلبية أعضاء الفريق إلى أن السكان في إدارية البيبور الكبرى وفي مقاطعة أكوبو في جونقلي، ومقاطعة الأويل الجنوبية في شمال بحر الغزال، ومقاطعات شرق التونج وشمال التونج وجنوب التونج في وارب يعانون من أعلى مستوى من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وهو المرحلة 5 في التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي (انظر المرفق الرابع عشر).

62 - غير أن ممثلي الحكومة احتجوا بعدم وجود بيانات كافية تؤيد هذا الاستنتاج<sup>(30)</sup>. وعلم الفريق من مصادر سرية أن الحكومة قد مارست، عن طريق وزارة الزراعة والأمن الغذائي، ضغوطاً سياسية على الوكالات العاملة في المجال الإنساني في محاولة لمنع نشر النتائج التي توصل إليها الفريق العامل التقني. ووفقاً لمصادر فريق الخبراء، مارست الحكومة ضغوطاً على الوكالات العاملة في المجال الإنساني من أجل عرقلة وصول الاستجابة الإنسانية الكاملة التي تلزم لمعالجة أزمة الغذاء في عدة أجزاء من البلد، بما في ذلك في إدارية البيبور الكبرى. وعلى نحو ما أفاد به الفريق سابقاً، استخدمت الحكومة أساليب لعرقلة وصول المساعدات الإنسانية بما يخدم خططها السياسية والعسكرية والاقتصادية، بما في ذلك عن طريق عرقلة إيصال الأغذية وتحويل وجهتها إلى دوائرها الانتخابية (انظر S/2017/326 و S/2017/979 و S/2018/292 و S/2018/1049).

(29) مقابلات مع مصادر سرية، تموز/يوليه 2020 - شباط/فبراير 2021.

(30) مقابلات مع مصادر سرية وتقييمات تم إطلاع الفريق عليها بسرية، تشرين الثاني/نوفمبر 2020 - شباط/فبراير 2021.

63 - وبسبب عدم وجود توافق في الآراء بشأن النتائج التي خلص إليها الفريق العامل التقني، أجرت وحدة الدعم العالمي المعنية بالتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، وهي فريق من الخبراء الدوليين، استعراضاً مستقلاً في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وخلصت هذه الوحدة إلى أن "الحالة تبعث على قلق شديد، حيث تجاوزت بعض المؤشرات عتبة المرحلة الخامسة (المجاعة) في التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي" في إدارية البيبور الكبرى<sup>(31)</sup>. واستناداً إلى النتائج التي توصلت إليها الوحدة، خلصت لجنة استعراض المجاعة، في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 2020، إلى أن بيامات غوموروك، وليكوانغولي، والبيبور، وفيريتيت دخلت بالفعل المرحلة 5 في التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي<sup>(32)</sup>.

64 - وخلصت لجنة استعراض المجاعة إلى أن "الهجمات المنسقة التي طبعها عنف غير مسبوق" في ليكوانغولي وغوموروك في حزيران/يونيه وتموز/يوليه والفيضانات الشديدة أدت إلى أزمات الغذاء الحالية<sup>(33)</sup>.

65 - ورفضت الحكومة تأييد النتائج التي توصلت إليها لجنة استعراض المجاعة ووحدة الدعم العالمي، وأصدرت استنتاجاتها الخاصة في 18 كانون الأول/ديسمبر 2020 حيث أفادت فيها أن 11 000 كانوا في المرحلة 5 في التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي في إدارية البيبور الكبرى، وهو ثلث عدد الأشخاص البالغ 33 000 شخص الذين حددتهم لجنة استعراض المجاعة<sup>(34)</sup>. ولم تعترف الحكومة أيضاً في تقريرها بأثر العنف وانعدام الأمن على أزمات الغذاء الحالية، وأشارت بدلاً من ذلك إلى "آثار جائحة كوفيد-19، واستمرار الظروف الاقتصادية الكلية السيئة، وأثر الفيضانات"<sup>(35)</sup>.

66 - وفي أوائل آذار/مارس 2021، وفقاً لمصادر الفريق، كانت أعداد كبيرة من السكان معرضة لخطر الموت جوعاً في إدارية البيبور الكبرى، وسُجّلت وفيات متصلة بالجوع في فيريتيت وغوموروك وليكوانغولي<sup>(36)</sup>. وقد بينت وثائق سرية استعرضها الفريق أن معظم الناس في تلك المناطق لم يحصلوا في الأشهر الثلاثة الماضية سوى على وجبة واحدة في اليوم، وأن النساء مقدمات الرعاية بدأت يتناولن وجبة واحدة كل يومين إلى ثلاثة أيام<sup>(37)</sup>. وأبلغت المصادر الفريق أيضاً أنه بسبب عدم وجود الاستراتيجيات النمطية لمواجهة انعدام الأمن الغذائي وانعدام جدوى الموجود منها، كان الناس يعتمدون اعتماداً شبيه كاملاً على ما يحصلون عليه من غذاء من الطبيعة البرية وعلى عمليات إسقاط الأغذية من الجو<sup>(38)</sup>.

(31) IPC, "Multi-partner real time quality review and famine review of the South Sudan IPC acute food insecurity analysis: summary report"

(32) IPC, *IPC Famine Review: Conclusions and Recommendations for Pibor County – South Sudan – IPC Analysis – November 2020* (2020).

(33) المرجع نفسه.

(34) مقابلات مع مصادر سرية، كانون الأول/ديسمبر 2020 - آذار/مارس 2021؛ والتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، الدراسة التحليلية "IPC acute food insecurity and acute malnutrition analysis: October 2020–July 2021"، 18 كانون الأول/ديسمبر 2020.

(35) IPC, "IPC acute food insecurity and acute malnutrition analysis"

(36) مقابلات مع مصادر سرية وثمانية تقييمات تم إطلاع الفريق عليها بسرية، تشرين الثاني/نوفمبر 2020 - شباط/فبراير 2021.

(37) المرجع نفسه.

(38) المرجع نفسه.

## جيم - تصاعد الانقسام والعنف خارج العاصمة

67 - تسبب عجز الحكومة عن تسخير الاتفاق لكفالة إرساء الحكم والأمن المحليين في ظهور فراغ أمني في عدة مواطن، مما أدى إلى انتشار عنف خارج عن السيطرة في ما لا يقل عن سبع من الولايات العشر وفي إدارية البيبور الكبرى. ووصف الفريق في تقريره المؤقت لعام 2020 ارتفاع مستويات العنف في جونقلي، وإدارية البيبور الكبرى، وولايتي وسط وغرب الاستوائية، وواراب، والدور الذي اضطلعت به الجهات السياسية والأمنية في جوبا في تأجيج العنف. ومنذ ذلك الحين، اتسع نطاق العنف المحلي ليشمل مقاطعة شمال التونج في ولاية واراب ومقاطعة كوج في ولاية الوحدة. وبالإضافة إلى ذلك، شهدت معظم مقاطعات ولاية البحيرات - وهي أويريال، وشرق يرول، وغرب يرول، وشرق رمبيك، ووسط رمبيك، وشمال رمبيك، وكوبييت - وأعالي النيل أعمال عنف أيضاً<sup>(39)</sup>.

68 - وفي 27 كانون الثاني/يناير 2021، خلال مؤتمر للسلام بشأن جونقلي وإدارية البيبور الكبرى، علّق السيد كير على حالة انعدام الأمن الخارجة عن السيطرة في أجزاء من البلد. وقال في كلمته إنه "إذا خضتم في القتال مرة أخرى، لن أتحرك لنجدتكم مرة أخرى ... سأترككم تتقاتلون حتى يهرب طرف من الآخر"<sup>(40)</sup>.

69 - وفي 28 كانون الثاني/يناير 2021، استبدل السيد كير حاكم ولاية واراب، بونا بانيك بيار، الذي كان قد عيّنه في حزيران/يونيه 2020، بأليو أبييني أليو، معللاً ذلك بدواعي تحسين النظام العام<sup>(41)</sup>.

70 - وفي 8 آذار/مارس 2021، شهد السيد أليو، مرتدياً الزي العسكري، استعراضاً لقوة مختلطة من الجنود والميليشيات المدنية، تُعرف باسم "توك"، في بلدة كيريك في مقاطعة شمال التونج. واستناداً إلى شريط فيديو للاستعراض وإلى تحقيق مستقل، ذكر السيد أليو أن السيد كير كلفه بتسليح القوة. وقال السيد أليو إن المشاكل في واراب نجمت عن "استخدام السياسيين للمدنيين ليعملوا باسمهم بالوكالة"، وذلك كما ورد في العرض المفصّل الذي قدمه الفريق فيما يتعلق بجونقلي وإدارية البيبور الكبرى في تقريره المؤقت لعام 2020. وأطلق الحاكم على القوة المختلطة تسمية "ماتيانق أنيور الثانية"، في إشارة إلى ميليشيا ماتيانق أنيور التي ارتكبت جرائم ضد المدنيين خلال النزاع الذي اندلع في عام 2013 (انظر S/2016/70)<sup>(42)</sup>.

71 - وعلم الفريق من مصادر متعددة في قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان أن الأسلحة والبرّات العسكرية التي ظهرت في شريط الفيديو كان قد تم شراؤها في الأصل لتستخدمها القوات الموحدة اللازمة. ووعد السيد أليو أيضاً أفراد الميليشيا بإدماجهم في القوات المسلحة النظامية<sup>(43)</sup>. ويلاحظ الفريق أن تجنيد وتسليح قوة مسلحة جديدة خارج الترتيبات الأمنية يشكل انتهاكاً للفصل 2 من الاتفاق.

(39) مقابلات مع مسؤولين إداريين محليين، والمجتمع المدني، ومصادر سرية، تشرين الثاني/نوفمبر 2020 - آذار/مارس 2021.

(40) David Mono Danga, "South Sudan's Kiir to stay out of inter-communal conflicts", Voice of America, 29 January 2021.

(41) Radio Tamazuj, "Kiir fires Warrap governor, appoints a successor", 29 January 2021.

(42) شريط فيديو العرض العسكري المنشور على مواقع التواصل الاجتماعي وتم التحقق منه بصفة مستقلة.

(43) المرجع نفسه.

72 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تأكد فريق الخبراء أيضاً من صحة تقارير تفيد أن الفريق كوك واصل تجنيد وتدريب وتسليح القوات التي يسيطر عليها مكتب الأمن الداخلي في مقاطعة شمال التونج في ولاية واراب، في انتهاك للاتفاق. وقد كان بعض القوات الخاضعة لقيادة الفريق كوك ضالعة في أعمال العنف، وكانت هذه القوات تقدم الدعم للمليشيات المرتبطة بكوك إثنياً. وقد تبين أن مقاطعة شمال التونج في ولاية واراب تعاني من أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي (المرحلة 5 في التصنيف المتكامل لانعدام الأمن الغذائي)<sup>(44)</sup>.

73 - وفي وقت سابق، اندلعت أعمال عنف في شرق التونج في ولاية واراب إثر حملة لنزع السلاح قادها رئيس الاستخبارات العسكرية في قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، الفريق رين تويني مابور دينغ، حسبما أفاد به الفريق في تقريره المؤقت لعام 2020. وهذه الحملة التي نُفذت خلال الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس 2020 وركزت على نزع سلاح المليشيات المدنية في المنطقة قد أسفرت عن مقتل عشرات المدنيين وتشريد الآلاف منهم.

## دال - قرارات سياسية أسهمت في نشوب النزاعات في أعالي النيل

74 - بالنظر إلى الانقسامات السياسية في جوبا وتأثيرها على الأمن، ظلت ولاية أعالي النيل الغنية بالنفط عرضة لخطر العنف الشديد. وشهدت هذه الولاية وجوداً مكثفاً للجماعات المسلحة، بما في ذلك قوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، وقوات مكتب الأمن الداخلي التي تحمي حقول النفط (انظر S/2020/342)، ومختلف المليشيات الإثنية، بما في ذلك الجماعات المرتبطة بطوائف النوير، والدينكا بادانق، والشلوك. وفي أيلول/سبتمبر 2019، اندلعت أعمال عنف على طول الحدود مع إثيوبيا بعد أن أقنع مكتب الأمن الداخلي اللواء جيمس أوشان بوت بالانشقاق عن الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان والانضمام إلى الحكومة (انظر S/2019/897).

75 - وقبل تعيين بودهوك أيانغ كور حاكماً لولاية أعالي النيل ومنذ تعيينه في هذا المنصب في كانون الثاني/يناير 2021، كانت ترد تقارير من مصادر مختلفة بشأن تحول الولاءات الوطنية وتنافس الأجندات المحلية في أعالي النيل على نحو أدى إلى مزيد من العنف<sup>(45)</sup>. وقد ازدادت حدة التوتر بسبب الرفض النهائي من جانب السيد كير والسيد مشار للجنرال أولوني، المنتمي إثنياً إلى الشلوك، كمرشح عن الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان لمنصب حاكم ولاية أعالي النيل<sup>(46)</sup>. ووقعت اشتباكات بين طائفتي الشلوك والدينكا بادانق بشأن السيطرة على ملكال، العاصمة الإقليمية، وعلى مناطق أخرى على الضفة الشرقية لنهر النيل كانت تقليدياً تحت سيطرة الشلوك لكن أهالي الدينكا بادانق احتلوا خلال نزاعات سابقة، وبالأخص في عام 2017.

76 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2020 وكانون الثاني/يناير 2021، اندلعت أعمال القتال في مقاطعة مابان في شرق أعالي النيل، على طول الحدود مع السودان، بين الجناح المعارض في الجيش الشعبي

(44) مقابلات مع المجتمع المدني المحلي ومصادر سرية، شباط/فبراير - آذار/مارس 2021.

(45) مقابلات مع المجتمع المدني المحلي ومصادر سرية، كانون الثاني/يناير 2021.

(46) مقابلات مع مسؤولين حكوميين، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، ومصادر سرية، حزيران/يونيه - تموز/يوليه 2020.

لتحرير السودان وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، في انتهاك لاتفاق وقف الأعمال العدائية. وقد بدأت أعمال العنف بين القوات، التي شملت ميليشيات مدنية محلية، في 13 كانون الأول/ديسمبر 2020 في لياغ، مقاطعة مابان. وأبلغت مصادر متعددة في مابان الفريق بأن نطاق الاشتباكات قد اتسع وأن الحوادث بدأت في 4 كانون الثاني/يناير 2021 تقع في جميع أنحاء مقاطعة مابان. ووقعت أعمال القتال الأكثر حدة حول بونج في الفترة من 4 إلى 6 كانون الثاني/يناير 2021 وفي توماجي وغاسمالا في 9 و 10 كانون الثاني/يناير 2021. وأسفرت أعمال القتال عن مصرع عشرات المدنيين وتشريد الآلاف منهم، وفرار بعضهم إلى إثيوبيا<sup>(47)</sup>.

77 - واستناداً إلى المقابلات التي أجراها الفريق، تلقت قوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان في المنطقة، التي ظلت تحتفظ بقوام يزيد على 3 000 جندي، دعماً من مئات الجنود المنتمين إلى مابان من الميليشيات المحلية، ومن ميليشيات النوير الأخرى من الناصر ومايوت، في ولاية أعالي النيل. وفي الوقت نفسه، فإن قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، التي احتفظت بقواعد صغيرة الحجم في القرى والبلدات الرئيسية في المنطقة، كانت مسلحة برشاشات ثقيلة وتلقت الدعم من ميليشيات إثنية أخرى من مابان. ووفقاً لمصادر متعددة، كان هناك مزيد من الميليشيات المابانية المتورطة في أعمال العنف تنشيط بشكل مستقل عن الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان.

78 - وفي شباط/فبراير 2021، اندلع النزاع في مقاطعة أوكا في ولاية أعالي النيل. وقد تضررت هذه المنطقة بشدة من الفيضانات التي حدثت في كانون الأول/ديسمبر 2020 وكانون الثاني/يناير 2021 وأدت إلى تشريد عشرات الآلاف من الأشخاص وقطعت سبل الوصول إلى المقاطعة. وابتداءً من 2 شباط/فبراير 2021، وفقاً لمصادر محلية، شن ما لا يقل عن 3 000 من أفراد ميليشيات جيكاني النوير من أولانق والناصر في ولاية أعالي النيل، يُفترض أنهم تحت إمرة الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، هجمات على القرى، وأحرقوا الأكواخ ونهبوا المحاصيل والأغذية. ووفقاً للمصادر نفسها، قُتل ميليشيات جيكاني النوير عشرات المدنيين وأفراد قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وشردت الآلاف من السكان المحليين. وفي أوائل آذار/مارس 2021، كانت ميليشيات جيكاني النوير تواصل التجول في مقاطعة أوكا، وكانت، وفقاً لمصادر على اتصال بقيادة هذه الميليشيات، تعتزم شن غارات على حقول النفط في بالوش.

79 - ويبدو أن أعمال القتال التي امتدت لأشهر في أعالي النيل كانت مرتبطة جزئياً بالتعيينات السياسية في الولاية. فقد تلقى الفريق معلومات من قادة وسياسيين في المنطقة تفيد بأن العنف كان مرتبطاً جزئياً بعدم رضا السكان المحليين بسبب عدم قيام السيد كير بتعيين الجنرال أولوني حاكماً. وتولد مزيد من التوتر بسبب فشل محاولة الفريق كوك والسيد غاتلوك استقدام الجنرال أولوني إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان من خلال منحه منصباً عسكرياً رفيعاً وعائدات اقتصادية، وفقاً لمصادر سرية.

80 - وبالإضافة إلى ذلك، علّق العديد من القادة والسياسيين المحليين بأن المحاولات التي بدأت مؤخراً من جانب وحدات مسلحة في الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان وميليشيات محلية أخرى لإعادة تنظيم الصفوف قد أسهمت في الاضطرابات. ووفقاً لتلك المصادر، فإن وحدات متعددة من هذا

(47) مقابلات مع المجتمع المدني المحلي والقادة المجتمعيين والقادة المحليين، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 2021.

الجناح المعارض المتمركزة في أعالي النيل وشمال جونقلي، وغير الراضية عن عدم تنفيذ اتفاق السلام، قد بادرت باتخاذ خطوات لتشكيل ائتلاف جديد خارج إطار الاتفاق. وعلم الفريق من مصادر متعددة في المنطقة أن بعض زعماء الدينكا بادانق، الذين شعروا بأن السيد كير قد تخلّى عن طائفتهم، شرعوا في مناقشات بشأن إعادة توجيه ولائهم السياسي.

## هاء - عدم تنفيذ الترتيبات الأمنية يزيد من انعدام الاستقرار

81 - أدى تعيين الحكومة لحكومات الولايات والحكومات المحلية بعد تأخير دام عاماً كاملاً إلى تحويل الاهتمام السياسي بعيداً عن أحد أسس الاتفاق: الترتيبات الأمنية المشتركة. وعلى نحو ما أوضحه الفريق سابقاً (انظر S/2020/342 و S/2020/1141)، لم تُسهّم مواقع التجميع ومراكز التدريب في توحيد أي قوات أو حتى في تقييم القوات التي يتعين إعادة تدريبها أو تسريحها، وفقاً لمسؤولين معينين بالترتيبات الأمنية أجرى الفريق مقابلات معهم.

82 - وظل معظم قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان خارج مواقع التجميع، في حين تمركزت بعض قوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات معارضة أخرى في تلك المواقع<sup>(48)</sup>. وبالإضافة إلى انعدام التدريب في المواقع، علم الفريق من العديد من المسؤولين المعيّنين بالترتيبات الأمنية، بمن فيهم مسؤولون من آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، أن الظروف المعيشية مزرية وأن المواقع تفتقر إلى الغذاء والمرافق الصحية الأساسية والأدوية. وفي 5 آذار/مارس 2021، اعترفت وزيرة الدفاع، أنجلينا تيني، علناً بأن مواقع التجميع ومراكز التدريب قد هُجرت، وأضافت أن الظروف سيئة على وجه الخصوص بالنسبة للنساء<sup>(49)</sup>.

83 - وحسب تقييم مصادر رفيعة متعددة في قطاع الأمن أجرى معها الفريق مقابلات، فبالنظر إلى الكيفية التي تم بها إجراء عمليات التجميع والتدريب، حتى لو تخرجت القوات الموحدة وتم نشرها، ستكون هذه القوات على الأرجح منقسمة بين الجبهات السياسية ولا يمكن الاعتماد عليها عسكرياً. وعلاوة على ذلك، علم الفريق من مصادر سرية متعددة مطلعة على قطاع الأمن أن الحكومة أنشأت مجلس استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين، وفق ما ينص عليه الاتفاق (المادة 2-5)، لكن هذا المجلس لم يعدّ بعد استراتيجيته شاملة تتعلق بالأمن والدفاع. ولم تقم الحكومة أيضاً بوضع خطة شاملة لنزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج جنود من مختلف الفصائل المسلحة التي لن تكون جزءاً من الجيش الجديد (المادة 2-4-10)<sup>(50)</sup>.

## واو - توافر الذخيرة للميليشيات المحلية

84 - في مختلف أنحاء البلد، كان انتشار وتوافر كميات صغيرة من الذخيرة عاملاً مكن الجماعات المسلحة غير المرتبطة بقوات الأمن الحكومية، مثل الميليشيات المحلية والجماعات المغيرة على الماشية، من إطالة حالة عدم الاستقرار في جنوب السودان. وقد تمكن أفراد الميليشيات ورعاة الماشية المدججون

(48) مقابلات مع قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان ومصادر سرية، تشرين الثاني/نوفمبر 2020 - شباط/فبراير 2021.

(49) Emmanuel J. Akile and Priscah Akol, "Cantonments have been deserted – Defense Minister", Eye Radio, 5 March 2021.

(50) مقابلات مع مصادر سرية في قطاع الأمن، كانون الأول/ديسمبر 2020 - كانون الثاني/يناير 2021.

بالسلاح من مقاومة قوات الأمن الحكومية، على نحو ما قامت به مثلاً الميليشيات المحلية في مقاطعة شرق التونج في ولاية واراب خلال حملة نزع السلاح في تموز/يوليه 2020 (انظر S/2020/1141).

85 - وفي الاجتماع الرسمي الذي عقده الفريق مع وزير الدفاع وشؤون المحاربين القدماء في 3 شباط/فبراير 2021، أعربت السيدة تيني عن قلقها إزاء زيادة توافر الذخيرة، وهو ما يشكل تهديداً ليس للمدنيين فحسب، وإنما أيضاً لموظفي المساعدة الإنسانية وحفظه السلام.

86 - وقد أكد الفريق، من خلال مصادر سرية، تقارير تفيد بأن بعض المدنيين في جوبا وووا كانوا يمتلكون أسلحة وذخائر عسكرية عالية المستوى منذ عام 2018. ومن بين الذخيرة التي كانت بحوزة المدنيين خراطيش من العيار 12,7×99 ملم والعيار 12,7×108 ملم، وهي ذخيرة مخترقة للدروع<sup>(51)</sup>. ولم يسبق أن وردت تقارير عن وجود هذا النوع من الذخيرة في أيدي المدنيين، وهي ذخيرة شديدة التدمير قادرة على اختراق المركبات المصفحة بدروع خفيفة.

## زاي - تشجيع الحكومة للانشقاقات من الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان

87 - بالإضافة إلى عدم اهتمام الحكومة بالترتيبات الأمنية للاتفاق، واصل السيد كير ومؤيدوه تشجيع انشقاق ضباط والوحدات عن الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان. وتتعارض هذه الإجراءات مع أحكام المادة 2-1-8 والمادة 2-1-10-4 من الاتفاق. وبالإضافة إلى ذلك، وحسبما أشار إليه الفريق في تقاريره السابقة (انظر S/2019/897 و S/2020/342 و S/2020/1141)، فإن الانشقاقات قد يسّرت اتساع التصدّعات الداخلية القائمة في الجناح المعارض، وعزّزت للخطر قدرة الأطراف الموقّعة على الاتفاق على بناء الثقة والعمل على تنفيذه.

88 - وهناك أعداد متزايدة من كبار القادة في الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الذين انشقوا وانضموا إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان منذ توقيع الاتفاق. وعلى النحو المبين في تقارير الفريق السابقة (انظر S/2019/897 و S/2020/342 و S/2020/1141)، يسّرت الحكومة انشقاق كبار القادة من الجناح المعارض، مثل اللواء أوشان في مقاطعة مايوت في أعالي النيل، واللواء جيمس ناندي مارك في ولاية غرب الاستوائية، واللواء موزس لوكوجو في مقاطعة كاجو كاجي في ولاية وسط الاستوائية، وفي الآونة الأخيرة جداً كبار القادة في مقاطعة مابان في ولاية أعالي النيل.

89 - وتؤكد فريق الخبراء من أن الفريق كوك والسيد غاتلوك وقادة في قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان قد يسروا انشقاق كبار القادة السابقين في الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان وعرضوا عليهم حوافز مالية مقابل ذلك<sup>(52)</sup>. وقام أيضاً الفريق كوك، وكذلك كبار القادة في قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، في بعض الأحيان بإعطاء هؤلاء القادة المنشقين عن الجناح المعارض تعليمات بانتهاك اتفاق وقف الأعمال العدائية واتفاق السلام من خلال مهاجمة القوات التي كانوا ينتمون إليها

(51) تقارير من مجموعات المراقبة المجتمعية وأفراد الأمن ومقابلات معهم، تشرين الأول/أكتوبر 2020 - شباط/فبراير 2021. وأكثر الذخائر التي ينتشر استخدامها تشمل الخراطيش من العيار 7,62×39 ملم (لبنادق كلاشنيكوف الهجومية الآلية المحدث)، والعيار 7,62×54 ملم (R) (لبنادق كلاشنيكوف الرشاشة)، والعيار 7,62×51 (لبنادق الرشاشة من الطراز M60 و M240 وبنادق القنّاصة)، والعيار 12,7×108 ملم و 12,7×99 ملم (المخترقة للدروع).

(52) مقابلات مع قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان ومصادر سرية، آب/أغسطس - كانون الأول/ديسمبر 2020.



سابقاً<sup>(53)</sup>. وأدى هذا النوع من الهجمات في ولاية وسط الاستوائية في الفترة من أيلول/سبتمبر 2020 إلى كانون الثاني/يناير 2021 وفي أعالي النيل في الفترة من أيلول/سبتمبر 2019 إلى آذار/مارس 2021 إلى مقتل مدنيين وحدث تشريد جماعي.

## حاء - إسهام التمويل الذاتي للقوات في حالة انعدام الأمن

90 - بسبب الافتقار إلى الدعم في مواقع التجميع، وعدم انتظام صرف الرواتب، وغياب الوضوح في القيادة والتحكم، اعتمدت الجماعات المسلحة على مصادرها الخاصة لتوليد الدخل من أجل كسب العيش وتمويل الأنشطة المتصلة بالنزاعات. فعلى سبيل المثال، تلقى الفريق تقارير تفيد بأنه في ولاية وسط الاستوائية، حصل جنود من جبهة الخلاص الوطني، ومكتب الأمن الداخلي، وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، وفرع الاستخبارات العسكرية في قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان على عائدات من تجارة الذهب ومن بيع ونقل الفحم والخشب<sup>(54)</sup>. وفي أماكن أخرى، أنشأت الجماعات المسلحة طبقات من الحكم غير الرسمي على أساس الضرائب غير القانونية، واستغلال الموارد المحلية، وإقامة الشركات الخاصة<sup>(55)</sup>.

91 - وقد أسهم انهيار التسلسل القيادي في ظهور أنشطة التمويل الذاتي. وأخبرت مصادر متعددة الفريق أن تجزؤ القيادة السياسية والأمنية قد أشعل شرارة "سياسات أمراء الحرب"، حيث كانت الجماعات المسلحة تقاتل من أجل التحكم في الموارد وبسط السلطة على الأراضي بدلاً من حماية المدنيين والنظام العام<sup>(56)</sup>. فعلى سبيل المثال، وصف أحد المصادر في ولاية وسط الاستوائية للفريق دوافع انشقاق اللواء لوكوجو عن الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان للانضمام إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، قائلاً: "كان يقاتل هو وأتباعه لمجرد النهب والحصول على مزيد من النساء، وإحكام السيطرة الكاملة في نهاية المطاف على نشاط قطع الأشجار غير المشروع وكسب الإيرادات من خلال فرض الضرائب غير القانونية"<sup>(57)</sup>.

## طاء - استمرار انعدام الأمن قرب مواقع تعدين الذهب

92 - حال استمرار انعدام الأمن في ولاية وسط الاستوائية دون ضخ استثمارات إضافية في الأنشطة القانونية لتعدين الذهب (انظر S/2020/342 و S/2020/1141). وفي أواخر عام 2020، وضعت الحكومة خطة اقتصادية لزيادة الإيرادات المتأتية من قطاع الذهب. غير أن أربع شركات تعدين دولية حاصلة على تراخيص التنقيب أبلغت الفريق بأن عدم قدرتها على الحصول على امتيازات التعدين بسبب وجود جماعات مسلحة قد منعها من التنقيب والاستثمار<sup>(58)</sup>.

(53) المرجع نفسه.

(54) مقابلات مع المجتمع المدني وصحفيين وعمال التعدين ووزارة التعدين، تموز/يوليه - كانون الأول/ديسمبر 2020.

(55) المرجع نفسه.

(56) مقابلات مع مسؤولين إداريين محليين، والمجتمع المدني، وقادة الميليشيات، ومصادر سرية، تشرين الثاني/نوفمبر 2020 - آذار/مارس 2021.

(57) مقابلة مع مصدر سري، كانون الأول/ديسمبر 2020.

(58) مقابلات مع رؤاد أعمال، ووزارة التعدين، وموظفين في مجال التعدين، آب/أغسطس 2020 - كانون الثاني/يناير 2021.

93 - ومنذ حزيران/يونيه 2020، سجل الفريق وقوع أعمال عنف منخفضة الحدة بين موقعين على الاتفاق وجماعات مسلحة أخرى بجوار مواقع تعدين الذهب الرئيسية في لاورو، ولاية شرق الاستوائية في حزيران/يونيه 2020، وفي كارييتو، ولاية وسط الاستوائية في تموز/يوليه 2020، وفي غوروم، ولاية وسط الاستوائية في آب/أغسطس 2020 (انظر S/2020/1141)<sup>(59)</sup>. وعلى النحو الذي أشار إليه الفريق في تقريره المؤقت لعام 2020، واصلت وحدات الجماعات المسلحة في جميع أنحاء ولايتي شرق ووسط الاستوائية ممارسة أعمال التعدين بالوسائل الحرفية على نطاق ضيق. وعلم الفريق أيضا من عدة قادة وضباط في قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان أنه بسبب عدم صرف مرتبات الجنود، بمن فيهم أولئك الموجودون في مواقع التجميع، تحوّل القادة والجنود إلى نشاط تعدين الذهب بالوسائل الحرفية.

94 - ويرى الفريق أن الإيرادات التي حقّقها أفراد الجماعات المسلحة من خلال تعدين الذهب بالوسائل الحرفية والاتجار به قد دعمت سبل كسب عيش الأفراد، بالنظر إلى عدم انتظام صرف المرتبات. ولم يجد الفريق أدلة على أن الجماعات المسلحة كانت في وضع يمكنها من تمويل الأنشطة المتصلة بالنزاعات اعتماداً على أنشطة تعدين الذهب والاتجار به.

## ياء - قطع الأشجار غير القانوني في ولايتي شرق الاستوائية ووسط الاستوائية

95 - اعتبر الفريق، أثناء تحقيقاته في الاستغلال غير المشروع لقطع الأشجار، أن ولايتي شرق الاستوائية ووسط الاستوائية تظان الموقعين الرئيسيين اللذين مارست فيهما قوات الأمن الحكومية، والجماعات المسلحة والشركات الخاصة نشاط قطع الأشجار غير القانوني واستفادت منه (انظر S/2020/342 و S/2020/1141). وفي ولاية شرق الاستوائية، تتركز مزارع خشب الساج في مقاطعتي توريت وماغوي اللتين تقعان على مقربة من الحدود مع أوغندا، وذلك بهدف تيسير الاتجار غير المشروع في الخشب على طول طرق توريت - إيكوتوس - تسيريتينيا، وكودو - لوي - ليريا - نيمولي، وتوريت - ماغوي - نيمولي نحو أوغندا<sup>(60)</sup>.

96 - ووفقاً لمصادر متعددة<sup>(61)</sup>، قدم ضباط الفرقة 7 التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، إلى جانب مسؤولين إداريين محليين في ولاية شرق الاستوائية، الدعم لاستغلال شركات خاصة غير المشروع للخشب. وتلقى الفريق معلومات مفادها أن شركة Lucky Friends Trading and Construction Company Ltd. (انظر S/2020/342)، واصلت قطع الأشجار في غابة إيموتونغ الواقعة في مقاطعة توريت<sup>(62)</sup>. وفي شباط/فبراير 2021، كان الخشب يُباع في أوغندا مقابل 420 دولاراً إلى 540 دولاراً للمتر المربع<sup>(63)</sup>. واستناداً إلى المقابلات التي أجراها الفريق، تلقى ضباط الفرقة 7 التابعة لقوات الدفاع الشعبي

(59) مقابلات مع المجتمع المدني، ورواد أعمال، ووزارة التعدين، وجبهة الخلاص الوطني، تموز/يوليه - كانون الأول/ديسمبر 2020.

(60) مقابلات مع موظفي منظمات غير حكومية، والمجتمع المدني، كانون الأول/ديسمبر 2020 - شباط/فبراير 2021.

(61) المرجع نفسه

(62) مقابلات أجريت ومراسلات جرى تبادلها مع أعضاء منظمات غير حكومية في جنوب السودان في جوبا وتوريت، ونشطاء المجتمع المدني، وتجار، كانون الأول/ديسمبر 2020 - شباط/فبراير 2021.

(63) مقابلات مع موظفي منظمات غير حكومية، والمجتمع المدني، وتجار، شباط/فبراير 2021.

لجنوب السودان مبالغ مالية من تلك الشركات لحماية الخشب والمواقع، وما يناهز 800 إلى 900 دولار عن كل شاحنة من شاحنات نقل الأشجار المقطوعة نظير مرافقتهم لها حتى الحدود مع أوغندا<sup>(64)</sup>.

97 - وتلقت شركة Lucky Friends Trading and Construction Company Ltd وغيرها من الشركات والتجار أيضا دعما إداريا من مسؤولين في حكومة ولاية شرق الاستوائية ومسؤولين في الفرع المحلي لوزارة البيئة والغابات<sup>(65)</sup>.

98 - واستنادا إلى وثائق سرية استعرضها الفريق، قامت شركة في مقاطعة كاجو كاجي، على نحو غير قانوني، بقطع خشب الساج والأفزيلا أفريكانا في ولاية وسط الاستوائية، ونقله إلى أوغندا.

99 - وفي مقابلات أجراها الفريق مع المجتمعات المحلية في توريت وكاجو كاجي، وجد أن الاستغلال غير المشروع لقطع الأشجار لم يعد بالنفع على المدنيين، بل إن إزالة الغابات أدت في الواقع إلى تدهور البيئة المحلية وتفاقم الأوضاع الاقتصادية في المجتمعات المحلية. وبينما وعدت الشركات الخاصة ببناء الجسور والمدارس والطرق، أخبر أفراد المجتمعات المحلية الفريق بأن أغلب المشاريع لم يبدأ بعد<sup>(66)</sup>. وعلاوة على ذلك، فقد وُجد نشاط قطع الأشجار غير القانوني مخاطر أمنية لأن قوات الأمن الحكومية والجماعات المسلحة سعت إلى تحقيق مصالحها الاقتصادية في قطع الأشجار على حساب أمن المدنيين.

#### كاف - انشقاق جنرال يتسبب في هجمات ضد النساء في ولاية وسط الاستوائية

100 - على نحو ما هو مذكور أعلاه، شجعت الحكومة انشقاق قادة الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان وقدمت حوافز اقتصادية للقادة مقابل تغييرهم لولائهم. وبالإضافة إلى ذلك، وفي الوقت الذي خسر فيه الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان سلطته السياسية والاقتصادية في جوبا، وجد الفريق أن القادة غيروا ولاءهم من أجل ضمان السيطرة على الإقليم والموارد الطبيعية. وإزاء هذه الخلفية، انشق اللواء لوكوجو في 21 أيلول/سبتمبر 2020 وانضم إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان (انظر S/2020/1141).

101 - وأعربت مصادر الفريق المقرّبة من اللواء لوكوجو عن رأي مفاده أن انشقاقه من أجل الانضمام إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان جاء من منطلق رغبته في الاحتفاظ بالسيطرة الإقليمية على الطرق الرئيسية من أجل نقل الموارد الطبيعية بصورة غير قانونية إلى أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية<sup>(67)</sup>. ومنذ عام 2017 على أقل تقدير، كان اللواء لوكوجو ضالعا بشكل مباشر في فرض ضرائب على خشب الساج والماهوغي في المناطق التي تقع تحت سيطرته في ولاية شرق الاستوائية، إلى جانب ضلوعه في نقل الأخشاب عبر الحدود (انظر S/2019/897).

102 - وبعد فترة وجيزة من انشقاق اللواء لوكوجو، هاجمت قوات خاضعة لقيادته، في 27 أيلول/سبتمبر 2020، مدنيين وجنود تابعين للجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان يعيشون في تكتات كيروا. وبُعِيدَ ذلك، نُفِذَ هجوم في 29 أيلول/سبتمبر 2020 ضد جنود تابعين للجناح المعارض في الجيش

(64) المرجع نفسه.

(65) المرجع نفسه.

(66) مقابلات مع موظفي منظمات غير حكومية، والمجتمع المدني، كانون الأول/ديسمبر 2020 - شباط/فبراير 2021.

(67) مقابلات مع مصادر سرية، تشرين الأول/أكتوبر 2020 - شباط/فبراير 2021.

الشعبي لتحرير السودان ومدنيين يعيشون في مركز مورتو للتدريب. وكما أفاد به الفريق سابقاً، فإن المدنيين الذين يعيشون في القواعد العسكرية وفي محيطها معرضون للهجمات المسلحة (انظر S/2020/342).

103 - وبعد مرور شهر، بدأ اللواء لوكوجو وقواته، في الفترة ما بين 26 و 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، حملة عسكرية ثانية ضد قوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان وضد المدنيين الذين ظلوا في مركز مورتو للتدريب وتكنات كبروا أو عادوا إليهما. وفي هذه المرحلة الثانية، استهدفت القوات المدنيين في قرى أجيو وليوولو وكوريجو وبوري في مقاطعة كاجو كاجي<sup>(68)</sup>.

104 - وخلال هذه الفترة، تحقق الفريق من أن القوات الخاضعة للقيادة والتحكم المباشرين للواء لوكوجو ارتكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك 10 عمليات قتل خارج نطاق القضاء، و 32 حالة اغتصاب وغير ذلك من أنواع العنف الجنسي والجنساني، إلى جانب ضلوعها في خمس حالات لمنع الوصول إلى المواقع لأغراض الرصد، وحالتين لمنع الوصول إلى المواقع لأغراض إيصال مساعدات إنسانية، بالإضافة إلى أعمال نهب لممتلكات مدنية وفرض قيود على حرية تنقل المدنيين<sup>(69)</sup>. وعلاوة على ذلك، لاحظ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن هذه الهجمات العنيفة سببت حالات تشريد قسري واسعة النطاق مرتبطة بالنزاع<sup>(70)</sup>.

## لام - عدم تتبّع إيرادات الشركات التي أنشأتها قوات الأمن

105 - كسب كل من مكتب الأمن الداخلي وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجهاز الاستخبارات العسكرية التابع لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان إيرادات خارجة عن الميزانية من استغلال الموارد الطبيعية، وذلك من خلال إنشاء شركات مستقلة مدرة للدخل وإدارات داخلية تضطلع بإدارة عمليات الشركات. واستناداً إلى استعراض الفريق لوثائق وزارة المالية والتخطيط، ولسجلات الشركات والمقابلات التي أجراها، لم تخضع الأرباح التي كسبتها كل واحدة من قوات الأمن من استغلال الموارد الطبيعية ومن عمليات تجارية أخرى للتتبع والمراجعة، وظلت محتجزة خارج نطاق الاستخدام الحكومي.

106 - وقد أدى غياب الرقابة على الشركات التي أنشأتها قوات الأمن والإيرادات المتأتية من مصادر مستقلة إلى زيادة خطر أن تكون قوات الأمن قد حجبت معلومات عن نفقات من شأنها أن تهدد السلام والأمن والاستقرار في جنوب السودان. وكما أفاد به الفريق سابقاً، حاول مكتب الأمن الداخلي، بوجه خاص، اقتناء أسلحة باستخدام مصادر الدخل المستقلة الخاصة به (انظر S/2020/342 و S/2020/1141).

107 - وبأوامر مباشرة من الفريق كوك، واصل مكتب الأمن الداخلي تشغيل شركات خاصة لم تفصح عن إيراداتها ولم تساهم في التحصيل المركزي للإيرادات لوزارة المالية والتخطيط (انظر S/2020/342 و S/2019/301)<sup>(71)</sup>. واستناداً إلى استعراض وثائق الشركات وسجلات الاستيراد، فإن شركات مختلفة

(68) المرجع نفسه.

(69) المرجع نفسه.

(70) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "South Sudan: humanitarian snapshot", December 2020.

(71) مقابلات مع وزارة المالية والتخطيط، والمجتمع المدني، ومسؤول حكومي سابق، ورواد أعمال، آب/أغسطس 2020 - شباط/فبراير 2021.

تعمل في قطاعي النفط والأمن كانت مملوكة لمسؤولين رفيعي المستوى في مكتب الأمن الداخلي يعملون في شعبة الاستثمار، التي تدير الشركات، وشعبة الإدارة.

108 - وعلى غرار مكتب الأمن الداخلي، فإن قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان تشغل شعبة أعمال تعرف باسم المؤسسة الاقتصادية العسكرية<sup>(72)</sup>. واستنادا إلى المقابلات التي أجراها الفريق، أنشأت المؤسسة الاقتصادية العسكرية شركات خاصة في طائفة من القطاعات، بما في ذلك قطاع استخراج الموارد الطبيعية. ووفقا لوثائق الشركات، فقد أنشأت المؤسسة الاقتصادية العسكرية شركة MED Construction for Development Co. Ltd. التي قدمت طلبات وحصلت على ثلاث رخص للتقيب عن الذهب في عام 2018<sup>(73)</sup>. واستنادا إلى وثائق تأسيس مختلفة استعرضها الفريق، فإن الشركات الخاصة التابعة للمؤسسة الاقتصادية العسكرية، بما في ذلك MED و Bolt Engineering Co. Ltd.، اتبعت الإجراءات العادية لتسجيل الشركات في جنوب السودان، لكنها لم تعلن أنها تابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان.

109 - وزاد جهاز الاستخبارات العسكرية التابع لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان أيضا من إيراداته الخارجة عن الميزانية المتأتية من الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. فعلى سبيل المثال، كسب جهاز الاستخبارات العسكرية إيرادات مستقلة متأتية من اتفاق أبرمه مع شركة غوروم للتعيين فيما يخص حراسة موقع تعدين صغير النطاق (انظر S/2019/897 و S/2020/1141)<sup>(74)</sup>. واستنادا إلى وثيقة سرية أكدت مصادر متعددة، نقل جهاز الاستخبارات العسكرية أيضا الخشب إلى جوبا في وسط الاستوائية في مركبات عسكرية في إطار عملياته التجارية الخاصة. وعلاوة على ذلك، ذكر رواد أعمال في جوبا للفريق أن جهاز الاستخبارات العسكرية سعى إلى استغلال فرص أعمال جديدة تتجاوز استغلال الموارد الطبيعية من أجل زيادة مصادر إيراداته الخاصة بعيدا عن وزارة المالية والتخطيط والهيئات الرقابية<sup>(75)</sup>.

## رابعاً - تجزؤ السيطرة على الموارد العامة والطبيعية

110 - منذ تشكيل حكومة الوحدة في شباط/فبراير 2020، استطاع العديد من الوزارات والوكالات وقوات الأمن التابعة لحكومة جنوب السودان السيطرة على الموارد العامة والطبيعية للبلد كوسيلة لتحقيق مصادر إيرادات مستقلة ومنفصلة عن الميزانية المركزية للحكومة (انظر S/2020/342 و S/2020/1141). وقد أضعف التجزؤ المتزايد للسيطرة على الموارد العامة والطبيعية وإدارتها الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تنفيذ الفصل 4 من اتفاق السلام، والحد من الاستيلاء على أموال الحكومة، وتحسين الوضع الاقتصادي للبلد. واستمرت الديون الخارجية لجنوب السودان في الارتفاع لتتجاوز بليون دولار<sup>(76)</sup>.

(72) مقابلات مع المجتمع المدني ودبلوماسيين أجانب وشركات تعمل في صناعة التعدين، ووثائق سرية، تشرين الثاني/نوفمبر 2020 - كانون الثاني/يناير 2021.

(73) وزارة البترول والتعدين في جنوب السودان ومؤسسة Trimble لإدارة الأراضي، انظر سجل التعدين في جنوب السودان. وهو متاح على العنوان الشبكي: <http://portals.flexicadastre.com/southsudan/>.

(74) مقابلات أجريت مع مصادر سرية، كانون الأول/ديسمبر 2020 - كانون الثاني/يناير 2021.

(75) مقابلات مع رواد أعمال، وصحفيين، ودبلوماسيين أجانب، تموز/يوليه 2020 - كانون الثاني/يناير 2021.

(76) مقابلات مع وزارة المالية والتخطيط، وصندوق النقد الدولي ووثائق سرية محفوظة لدى الفريق.

111 - ولم تُخضع مصادر الحكومة المختلفة للإيرادات المتأتية من بيع الموارد الطبيعية، ولا سيما النفط الخام، للرقابة ولم يجر توحيدها في حساب واحد، وفقاً لما تنص عليه القوانين الوطنية والاتفاق (المادة 4-10-2). وحذر صندوق النقد الدولي من أن "عدم شفافية المبالغ المقبوضة مقدماً نظير النفط، والقروض المضمونة بالنفط، والصفقات الخارجة عن الميزانية تقوض الانضباط المالي والنزاهة في إعداد الميزانيات"، وهو ما توصل الفريق إلى أنه قد أوجد قنوات إيرادات حكومية غير منسقة لا تُستخدم لتنفيذ الاتفاقية<sup>(77)</sup>. فعلى سبيل المثال، أفادت وزارة المالية والتخطيط في أيلول/سبتمبر 2020 بأن 19 مؤسسة مدرّة للدخل لم تحول المدفوعات إلى هيئة الإيرادات الوطنية<sup>(78)</sup>.

## ألف - تأثير محدودية التمويل على الحوكمة

112 - في بداية آذار/مارس 2021، وقبل أربعة أشهر من انتهاء السنة المالية 2020/2021، لم تكن الحكومة قد أصدرت بعد ميزانيتها الكاملة أو أفصحت عن خططها لتغطية عجز مالي متوقع (انظر [S/2020/1141](#))<sup>(79)</sup>. وبالنظر إلى الأثر المالي لجائحة كوفيد-19، قدم صندوق النقد الدولي مساعدة مالية مباشرة إلى الحكومة في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، في صورة قرض بقيمة 52,3 مليون دولار في إطار آليته للتسهيلات الائتمانية السريعة<sup>(80)</sup>. ودفعت الحكومة شهرين من متأخرات المرتبات تخص حزيان/يونيه وتموز/يوليه 2020 باستخدام جزء من قرض التسهيل الائتماني السريع، لكنها بقيت مدينة بمرتبات خمسة أشهر على الأقل للموظفين المدنيين والجنود<sup>(81)</sup>.

113 - واستخدمت الحكومة أيضاً صناديق الطوارئ الممولة من التسهيل الائتماني السريع في عملية بيع كميات من دولار الولايات المتحدة بالمزاد لشركات الصرف الأجنبي، في محاولة للتحكم في الأسعار نظراً لاعتماد جنوب السودان على السلع المستوردة. ومنذ كانون الأول/ديسمبر 2020، باع بنك جنوب السودان بالمزاد مبالغ تراوحت بين مليون ومليون دولار في الأسبوع لشركات الصرف الأجنبي (انظر المرفق الخامس عشر)<sup>(82)</sup>. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، أدى بيع بنك جنوب السودان مليون دولار بالمزاد إلى توزيع حصص بمبلغ 50 ألف دولار على 20 شركة صرف أجنبي<sup>(83)</sup>. ولاحظ الاقتصاديون أن استبعاد المصارف

IMF, "Republic of South Sudan: 2019 article IV consultation – press release; staff report; and statement by the Executive Director for the Republic of South Sudan", country Report No. 19/153, June 2019.

Voice of America, "South Sudan in Focus", audio episode, 14 September 2020 (78).

(79) مقابلات مع المجتمع المدني، ودبلوماسيين أجانب، ومسؤولين حكوميين، شباط/فبراير - آذار/مارس 2021.

(80) IMF, "South Sudan: 2019 article IV consultation".

(81) مقابلات مع المجتمع المدني، ودبلوماسيين أجانب، ومسؤولين حكوميين، بالإضافة إلى وثائق سرية، كانون الثاني/يناير - آذار/مارس 2021.

(82) Sudan Tribune, "South Sudan's central bank to auction \$2m every week: official", 26 January 2021.

(83) وثيقة محفوظة لدى الفريق؛ ومقابلات مع منظمات غير حكومية محلية والمجتمع المدني، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 2021؛ والمرجع التالي: Jale Richard, "Central bank to auction \$2 million weekly", Eye Radio, 25 January 2021.

التجارية من المزايدات الأسبوعية قد حد من فعالية المزايدات في تخفيض التضخم وسد الثغرة القائمة بين أسعار الصرف الرسمية وتلك السائدة في السوق السوداء<sup>(84)</sup>.

114 - ونظرا لمحدودية الأموال المتاحة للحكومة، أشار القادة السياسيون والعسكريون الذين أجرى معهم الفريق مقابلات إلى النقص المقابل في التمويل المتاح للسيد كير من أجل تحفيز الولاء في صفوف جماعات الدعم التقليدية وإدماج قادة المعارضة السياسية والعسكرية في الحكومة. وبينما قام السيد كير وحلفاؤه، كما هو مشار إليه أعلاه، بتقديم حوافز مالية لإقناع القادة العسكريين للجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان بالانشقاق، أشارت مصادر مقربة من الرئيس إلى أن نظام المحسوبية التقليدي للسيد كير بات مقيّدا بشكل متزايد بسبب الاتفاق، وكذلك بسبب التباطؤ الاقتصادي الناجم عن كوفيد-19.

115 - وعلى مستوى الولايات، أشارت مصادر الفريق أيضا إلى نقص الأموال المتاحة للإدارات المحلية. وأبرز مسؤولون في ولايات أعالي النيل والبحيرات ووسط الاستوائية أجرى الفريق مقابلات معهم أن إدارات الولايات لا تملك موارد مالية مخصصة لها، وهو ما دفع أحد المصادر إلى إبلاغ الفريق بأن "الخزائن المحلية فارغة، ومن ثم، فإن نهب [الموارد] سيظل الخيار الوحيد أمامها".

## باء - الإنفاق المستمر على مشاريع الطرق

116 - لم تمنع المرونة المالية المحدودة للحكومة - توقعت وزارة المالية والتخطيط أن الإيرادات الحكومية ستساوي حوالي 600 مليون دولار خلال السنة المالية 2021/2020 - من تخصيص موارد لبرنامج النفط مقابل الطرق (انظر S/2020/1141). وقد تحقق الفريق من صحة المعلومة التي تفيد بأن الحكومة وقّعت، منذ بداية عام 2019، عقودا بخصوص أربعة مشاريع لإنشاء الطرق بقيمة 3,87 بلايين دولار. واستنادا إلى استعراض العقود، من المتوقع أن تُنجز الطرق الأربعة بحلول عام 2024<sup>(85)</sup>.

117 - وعند بداية مشاريع الطرق في عام 2019، أوضح الرئيس كيف خططت الحكومة لتغطية تكاليف المشاريع الأربعة من خلال بيع النفط الخام من مزيج النيل المستخرج من ولاية الوحدة ومنطقة روينق الإدارية. بيد أن الفريق نتّبت من المعلومة التي تفيد بأن التمويل الأولي الذي تجاوز 100 مليون دولار المخصّص لطريق جوبا - بور، والذي وثقه الفريق في تقريره المؤقت لعام 2020، لم يمول في إطار خطة السداد المسماة النفط مقابل الطرق.

118 - وفي عام 2019، تلقت الحكومة تسهيلا ائتمانيا بقيمة 400 مليون دولار من مصرف التصدير والاستيراد الأفريقي (انظر S/2020/342)<sup>(86)</sup>. وبموجب شروط الاتفاق، قام المصرف، باسم وزارة المالية والتخطيط، بدفع مبالغ إلى بعض المستفيدين بشكل مباشر. وعلى صعيد منفصل، حوّل المصرف جزءا من التسهيل الائتماني إلى بنك جنوب السودان من أجل دعم المصروفات المقررة في ميزانية الحكومة. ووفقا لمصادر مستقلة، خصصت الحكومة جزءا من الأموال المودعة في بنك جنوب السودان لسداد مدفوعات تخص طريق جوبا - بور.

(84) مقابلات مع منظمات غير حكومية محلية والمجتمع المدني، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 2021.

(85) مقابلات مع مصادر سرية، كانون الأول/ديسمبر 2020 - كانون الثاني/يناير 2021، ووثائق سرية محفوظة لدى الفريق.

(86) مقابلات مع دبلوماسيين أجانب، ومسؤولين حكوميين سابقين، ومصادر سرية، تموز/يوليه 2020 - كانون الثاني/يناير 2021.

119 - ومنذ ذلك الحين، أقرّ مصرف التصدير والاستيراد الأفريقي تسهيلا إضافيا بقيمة 250 مليون دولار لتستخدمه الحكومة من أجل المصروفات ومشاريع البنية التحتية، لكنها لم تصرف أي أموال حتى بداية آذار/مارس 2021<sup>(87)</sup>.

120 - ومنذ التمويل الأولي، تلقى مشروع جوبا - بور ما لا يقل عن 50 مليون دولار إضافية، وخُصص لمشروع طريق جوبا - رمبيك مبلغ لا يقل عن 82 مليون دولار خلال الفترة نفسها<sup>(88)</sup>. وعقب إجراء استعراض حكومي وإدخال تعديلات هندسية على طريق جوبا - رمبيك، استؤنفت أشغال البناء في كانون الثاني/يناير 2021 (انظر S/2020/1141).

121 - واضطلع مكتب الرئيس بشكل مباشر بإدارة التفاوض بشأن مشاريع إنشاء الطرق وتنفيذها منذ أن وافق مجلس الوزراء في أيار/مايو 2019 على تخصيص 30 ألف برميل من النفط الخام في اليوم لتطوير البنية التحتية (انظر المرفق السادس عشر). وأبلغ مسؤولون سياسيون حاليون وسابقون الفريق بأنه بسبب إنشاء مكتب الرئيس جهازا خاصا لإدارة المشاريع على نحو مباشر، لم تكن هناك أي رقابة حكومية. ولم تجر وزارة الطرق والجسور الاستعراض العادي للجوانب التقنية للطرق، كما أن وزارة المالية والتخطيط لم تلتزم بالشفافية المالية فيما يتعلق بالمدفوعات الخاصة بالمشاريع (انظر المرفق السابع عشر)<sup>(89)</sup>.

## جيم - إيرادات نفط لا يعرف مآلها

122 - يشكل بيع النفط الخام لجنوب السودان وتحصيل إيراداته خطرا على الاستقرار الاقتصادي لأن إدارة المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية لم تكن ممثلة للفصل 4 من الاتفاق. وعلى الرغم من أن النفط الخام يمثل نحو 90 في المائة من الإيرادات الحكومية، فقد صوّتت الحكومة معظم جوانب عملياتها وإيراداتها النفطية على أنها "سرية"<sup>(90)</sup>. ووفقا لذلك، لم تُرَدّ الحكومة على الطلبات الكتابية المتعددة التي وجهها الفريق للحصول على المعلومات التي ينص قانون النفط لعام 2012، وقانون إدارة إيرادات النفط لعام 2013، على أنها ينبغي أن تكون متاحة للجمهور.

123 - واستعرض الفريق بعض مصادر الإيرادات الحكومية المتأتية من قطاع النفط، ووجد أن معظم الإيرادات لم يتم تحصيلها والتحقق منها والمصادقة عليها بواسطة مراجعي حسابات مستقلين. ووفقا للمادة 4-14-8 من الاتفاق، "يتعين معرفة مآل جميع الإيرادات الحكومية وإتاحة المعلومات عن ذلك للجمهور".

124 - وقد كسبت الحكومة إيرادات نفطية من ثلاثة مصادر رئيسية ولكنها منفصلة، وهو ما أضفى إبهاما على حسابات إيراداتها المتأتية من النفط. واستنادا إلى استعراض قانون إدارة إيرادات النفط لعام 2013، ينبغي أن يتلقى بنك جنوب السودان أموال النفط من: (أ) بيع الحكومة المباشر لحصتها من النفط الخام؛ (ب) وحصة شركة النيل للبترول من إيرادات النفط الخام عن طريق حصتها في شركات تشغيل حقول النفط؛ (ج) والمبلغ المقطوع والمدفوعات السنوية التي تسدّها شركات تشغيل حقول النفط للحكومة مقابل رسوم استخراج المسطحات وعلاوات التوقيع.

(87) مقابلات مع مصادر سرية، شباط/فبراير - آذار/مارس 2021.

(88) مقابلات مع مصادر سرية، كانون الأول/ديسمبر 2020 - كانون الثاني/يناير 2021.

(89) مقابلات مع مصادر سرية، تموز/يوليه 2020 - كانون الثاني/يناير 2021.

(90) مقابلات مع مسؤولين حكوميين ورواد أعمال يشتغلون في قطاع النفط، تشرين الثاني/نوفمبر 2020 - شباط/فبراير 2021.



## دال - غياب الرقابة على مبيعات وعقود النفط

125 - شكلت مبيعات وزارة البترول المباشرة لنفطها الخام أكبر تدفق للإيرادات الحكومية. بيد أن معظم مدفوعات تسديد الدين الخارجي لجنوب السودان، كما ورد في التقرير المؤقت لعام 2020، مرتبطة ببيع شحنات النفط بناء على جداول محددة مسبقاً، وهو ما عَقِدَ عملية الرقابة على مبيعات النفط وكثيراً ما أدى إلى نقصان سعر بيع النفط. ولم يكتمل استعراض الحكومة لديونها المضمونة بالنفط، وفقاً لما تنصّ عليه المادتان 4-1-8 و 4-14-4 من الاتفاق.

126 - وبالإضافة إلى التسهيل الائتماني لمصرف التصدير والاستيراد الأفريقي المضمون بالنفط والمفصل في التقرير المؤقت للفريق لعام 2020، أعاد جنوب السودان، في عام 2020، هيكله ديون بقيمة حوالي 650 مليون دولار مستحقة لبنك قطر الوطني لتشمل ضماناً سيادياً (انظر S/2017/979). وبموجب اتفاق السداد، يحق لبنك قطر الوطني الحصول كل سنة على دفعتين عينيتين في صورة شحنتين من النفط الخام<sup>(91)</sup>.

127 - واستعرض الفريق وثائق سرية بشأن اتفاقات الدفع المقدم لشحنات النفط الخام التي جرى ربطها بالأشهر التي حُدِّدَت لمخصصات مصرف التصدير والاستيراد الأفريقي، وبنك قطر الدولي، وشركة NASDEC للتجارة العامة، ومشاريع النفط مقابل الطرق. واستناداً إلى هذه البيانات، خلص الفريق إلى أن ما مجموعه 21 شحنة عينية، أو أكثر من ثلاثة أرباع شحنات الحكومة المتوقعة من النفط، قد حُصِّصَت لعام 2021<sup>(92)</sup>. وخصصت الحكومة 16 شحنة لعام 2022 بموجب خطط السداد نفسها<sup>(93)</sup>.

128 - وفي الغالب، لم تشمل المفاوضات بشأن التمويل المضمون بالنفط وإدارته، بما في ذلك اتفاقات الدفع المسبق للنفط، المشاركة الكاملة للوزارات المعنية، ولم تحصل على موافقة مجلس الوزراء، ولم يجر إشعار البرلمان بها<sup>(94)</sup>. فعلى سبيل المثال، وقعت الحكومة منذ نيسان/أبريل 2018 سلسلة من اتفاقات الدفع المسبق مع شركة Sahara Energy Resources<sup>(95)</sup>. وبموجب أحكام ثالث هذه الاتفاقات، وفّرت شركة Sahara Energy Resources خط ائتمان تصل قيمته إلى 600 مليون دولار، تسددها الحكومة من خلال تخصيص شحنات من النفط الخام في المستقبل<sup>(96)</sup>. ولاحظت مصادر سرية أن المفاوضات بشأن اتفاق الدفع المسبق غير التافسي تقتصر إلى الشفافية. وفي أواخر عام 2020، كان على الحكومة دين قائم لشركة Sahara Energy تناهز قيمته 137 مليون دولار<sup>(97)</sup>.

(91) مقابلات مع مسؤولين حكوميين، كانون الأول/ديسمبر 2020 - كانون الثاني/يناير 2021، ووثائق سرية.

(92) مقابلات مع رواد أعمال في قطاع النفط ومسؤولين حكوميين، تموز/يوليه 2020 - شباط/فبراير 2021، ووثائق سرية.

(93) المرجع نفسه.

(94) مقابلات مع رواد أعمال، ومسؤولين حكوميين، وأخصائيين مصرفيين، تموز/يوليه 2020 - شباط/فبراير 2021.

(95) مقابلة مع مسؤول سابق في وزارة البترول ورواد أعمال، نيسان/أبريل 2020؛ و Valéry Guillebon, "Sahara Energy in South Sudan", presentation at the Africa Oil and Power conference, November 2018.

(96) وثائق سرية استعرضها الفريق؛ ومقابلات مع مسؤول سابق في وزارة البترول، ودبلوماسيين أجانب، وخبراء في القطاع، نيسان/أبريل 2020؛ و "Africa Intelligence, 'Sahara Energy's Tope Shonubi seals crude oil deal'", 8 May 2018.

(97) مقابلات مع المجتمع المدني ومصارف تجارية، تشرين الأول/أكتوبر 2020 - شباط/فبراير 2021، ووثائق سرية محفوظة لدى الفريق.

129 - وفي عام 2021، واصلت الحكومة تخصيص مبالغ ثابتة من مبيعات النفط الخام لمدفوعات تسديد الدين والمشاريع، وهو ما جزأً إدارة نفطها وزاد من خطر حدوث اختلاسات لموارد الحكومة النفطية. وأبلغ المجتمع المدني ورواد أعمال الفريق بأنه، نتيجة لممارسة التخصيص المسبق، أعطيت الأولوية لنفقات حكومية معينة، مثل الرواتب، على حسابات نفقات أخرى، وأن هناك مدفوعات تتم خارج عملية الميزنة التي تقودها وزارة المالية والتخطيط<sup>(98)</sup>. ونظرا لهذه الممارسة، طُلب إلى الحكومة في 6 كانون الأول/ديسمبر 2020، خلال المؤتمر السنوي السادس للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، أن ترصد مخصصات نفطية مباشرة من أجل تنفيذ السلام<sup>(99)</sup>.

#### دراسة حالة إفرادية: الإيرادات الحكومية المفقودة نتيجة لاتفاقات الدفع المسبق

130 - دأب الفريق على الإبلاغ عن أن ممارسة البيع المسبق للنفط من خلال اتفاقات دفع مسبق مع تجار نفط دوليين - التي يقوم بموجبها المشتري بسداد مدفوعات إلى الحكومة بشكل مسبق مقابل التسليم الآجل للنفط - معرضة بوجه خاص لخطر حدوث تحويل لوجهة الأموال العامة (انظر S/2019/301 و S/2020/342 و S/2020/1141). وقد افترقت هذه الممارسة للرقابة لأن الحكومة لم تفصح عن أحكام مختلف اتفاقاتها المتعلقة بالدفع المسبق أو عن حجم التزاماتها المالية المرتبطة بالديون المضمونة بالنفط، وهو أمر مطلوب بموجب الاتفاق (المادتان 4-8-1-3 و 4-14-4). وفي حزيران/يونيه 2019، فتحت الحكومة تحقيقا في هذه الممارسة؛ بيد أن التحقيق أغلق ولم تُشر أي استنتاجات (انظر S/2019/897)<sup>(100)</sup>.

131 - وخسرت الحكومة إيرادات حكومية كبيرة من الرسوم المرتبطة باتفاقات الدفع المسبق، وهو ما أقرت به وزارة المالية والتخطيط في مخططها للميزانية الوطنية لعام 2021/2020، مشيرة إلى أن "الحكومة تعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط والديون المضمونة بالنفط لتمويل الميزانية، وهو ما تصاحبه تكاليف باهظة للحكومة". وتشير تقديرات الفريق إلى أن اتفاقات الدفع المسبق في الفترة 2018-2020 قد قلّصت حجم الإيرادات الحكومية الممكنة بما يعادل 150 مليون دولار على الأقل، استنادا إلى بيانات إيرادات النفط، وأحكام اتفاقات الدفع المسبق، ووثائق حكومية سرية.

132 - واستعرض الفريق وثائق تتعلق بأربعة اتفاقات للدفع المسبق وقعتها الحكومة مع شركة دولية تعمل في تجارة النفط، وأجرى مقابلات مع مصادر سرية من أجل التحقق من التكاليف المرتبطة بتلك الاتفاقات.

133 - وخلال الفترة من نيسان/أبريل 2018 إلى آب/أغسطس 2019، حصلت الحكومة على تمويل مسبق من خلال اتفاقات الدفع المسبق الأربعة، وهو ما نجم عنه سداد الشركة ثمانين دفعة مسبقة إلى الحكومة بلغ مجموعها 446 973 882,79 دولارا. وفي الوقت نفسه، وعلى النحو المنصوص عليه في اتفاقات الدفع المسبق، دفعت الحكومة للشركة مبلغ 95 138 582,61 دولارا كفوائد ورسوم وتكاليف.

134 - وعلى النحو المفصّل في اتفاقات الدفع المسبق وفي وثائق التسوية الخاصة بوزارة البترول التي استعرضها الفريق، كانت الحكومة مسؤولة عن ثلاثة تكاليف رئيسية. فأولا، دفعت الحكومة مسبقا الرسوم المتعلقة

(98) مقابلات مع المجتمع المدني وتجار نفط، تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر 2020.

(99) وثيقة محفوظة لدى الفريق.

(100) مقابلات مع مسؤولين حاليين وسابقين في وزارة البترول ومع المجتمع المدني، تموز/يوليه 2020 - شباط/فبراير 2021.

بالترتيب، التي تشمل التكاليف الإدارية لاتفاق التمويل، والتي تعادل نسبة 1,25 في المائة إلى 3,5 في المائة من القيمة الإجمالية لاتفاق التمويل. وفي المجموع، دفعت الحكومة ما يعادل 68 238 400,00 دولار كرسوم متعلقة بالترتيب بموجب اتفاقات الدفع المسبق الأربعة على مدى 17 شهرا في عامي 2018 و 2019. وثانيا، دفعت الحكومة على الرصيد غير المسدد للتمويل فوائد بمعدل يفوق النقطة المرجعية العالمية لسعر الفائدة بنسبة 7 في المائة، وهو ما عادل في مجموعه 13 079 925,55 دولارا<sup>(101)</sup>.

135 - وثالثا، فبالنظر إلى أن الحكومة تلقت ثمن النفط مسبقا، فإن الشركة حصلت على النفط بخصم محدد مسبقا بأقل من أسعار السوق في حالة التسليم الفوري. وشملت مخططات الدفع المسبق الأربعة التي استعرضها الفريق خصما يعادل 1,15 دولار إلى 1,35 دولار لبرميل النفط الخام، وهو ما أدى إلى انخفاض الإيرادات المتأتية من بيع 11 شحنة بين أيار/مايو 2018 وتموز/يوليه 2019، بما يعادل 8 504 139,85 دولارا<sup>(102)</sup>.

136 - وتشير تقديرات الفريق إلى أن مختلف الرسوم ومدفوعات الفائدة بموجب اتفاقات الدفع المسبق الأربعة القصيرة الأجل أسفرت عن انخفاض بنسبة 24 في المائة في الإيرادات الحكومية الممكنة، أو ما يناهز 5,5 ملايين دولار في الشهر، مقارنة بالقيمة المتوقعة للنفط من خلال العطاءات الفورية (انظر الوثيقة S/2020/342). ولم يكشف الفريق أي تحويل لوجهة الأموال العامة مرتبط باتفاقات الدفع المسبق الأربعة. بيد أن مسؤولين في وزارة المالية والتخطيط ووزارة البترول أخبروا الفريق بأنه لم يكن بوسع وزارتهما تتبع أموال سداد القروض بشكل كامل، وهو ما يرجع جزئيا إلى طريقة حساب المبالغ والإبلاغ عنها.

## هاء - عدم خضوع إيرادات شركة Nile Petroleum Corporation لمراجعة الحسابات

137 - يحق للحكومة، بالإضافة إلى الإيرادات التي تجنيها من مبيعاتها المباشرة من النفط، الحصول على إيرادات منفصلة من النفط من خلال شركة Nile Petroleum Corporation، وهي شركة نفط مملوكة بالكامل للحكومة. ويحق للشركة، بوصفها شريكا في الشركات المشغلة لحقول النفط في جنوب السودان، الحصول على 8 في المائة من النفط المدر للربح من شركة Company Operating Petroleum Dar، و 5 في المائة من شركة Company Operating Petroleum Greater، و 5 في المائة من شركة Company Operating Petroleum Sudd.

138 - ووجد الفريق أن شركة Nile Petroleum Corporation لم تحول أرباحها المالية، التي تمثل موردا عاما، إلى بنك جنوب السودان<sup>(103)</sup>. ووفقا لحسابات الفريق المستندة إلى وثائق داخلية لوزارة البترول، وتقارير عامة صادرة عن الحكومة، وبيانات إنتاج النفط، ومقابلات، كسبت شركة Nile Petroleum ما لا يقل عن 400 مليون دولار في الفترة من حزيران/يونيه 2013 إلى أيار/مايو 2019. وليس لدى الفريق أي دليل يثبت تحويل أي من هذه الإيرادات العامة إلى بنك جنوب السودان. وفي عام 2019، وهو العام الأخير الذي أصدرت فيه وزارة البترول بيانات كاملة عن حصة شركة Nile Petroleum من النفط، حققت الشركة إيرادات صافية تجاوزت في متوسطها 3,4 ملايين دولار شهريا.

(101) كان سعر الفائدة على القرض مربوطا بسعر الفائدة المعمول به بين مصارف لندن (LIBOR)، الذي يعتبر النقطة المرجعية العالمية لسعر الفائدة المستخدم للاقتراض.

(102) استعراض الفريق لوثائق الشركة ووزارة البترول.

(103) مقابلات مع مسؤولين حكوميين حاليين وسابقين ومصادر سرية، كانون الأول/ديسمبر 2020 - شباط/فبراير 2021.

139 - ولم تُفصح شركة Nile Petroleum ولا الحكومة عن مآل الإيرادات التي جنتها الشركة<sup>(104)</sup>. ووجّه الفريق في أيلول/سبتمبر 2020 وشباط/فبراير 2021 خطابين تضمّنَا أسئلة محددة إلى الشركة، ولكنه لم يتلق أي رد. وبالإضافة إلى ذلك، لم تخضع حسابات الشركة للمراجعة، على الرغم من أن قانون النفط لعام 2012 ينص على أن "تقوم الشركة، وفقاً للمعايير الدولية، بإطلاع العموم على حساباتها السنوية المراجعة، وحصلتها من الإنتاج، وإجراءات التسويق التي تتبعها، وسعر المبيعات، والرسوم المدفوعة أو المحصلة عن الأنشطة المضطلع بها في مجال النفط ونقله، والاتفاقات النفطية والعقود المبرمة من الباطن"<sup>(105)</sup>.

140 - وينص قانون النفط (لعام 2012) أيضاً على أن الرئيس هو المسؤول عن تعيين مجلس إدارة شركة Nile Petroleum. وفي 28 آب/أغسطس 2020، عين السيد كير أعضاء جدد في مجلس الإدارة، وهؤلاء يكونون مطالبين بإبلاغ لجنة مكافحة الفساد وديوان المراجعة القومي بما لديهم من أصول شخصية<sup>(106)</sup>. وعلاوة على ذلك، علم الفريق من مسؤولين حكوميين حاليين وسابقين رفيعي المستوى أن مكتب الرئيس لم يعين مجلس الإدارة فحسب، بل أدار أيضاً عمليات شركة نايل بت بصورة مباشرة، بعيداً عن إشراف وزارة البترول وهيئات الرقابة الحكومية<sup>(107)</sup>.

## واو - عدم وجود بيانات بشأن رسوم استئجار مسطحات حقول النفط

141 - تجني الحكومة إيرادات نفط إضافية من رسوم مختلفة تحسّل لمرة واحدة أو سنوياً. وعلى وجه الخصوص، تدفع الشركات المشغلة التي تدير حقول النفط في البلد رسوماً سنوية لاستئجار المسطحات، وفقاً لمسؤولين حاليين وسابقين في وزارة البترول على دراية بترتيبات التتقيب وتقاسم النفط الموقعة مع الحكومة. وينص قانون النفط لعام 2012 على أن رسوم استئجار المسطحات "يجب أن تسدد حصراً إلى صندوق العائدات القومية"<sup>(108)</sup>. غير أنه وفقاً لمصادر سرية، لم تحول رسوم الاستئجار إلى بنك جنوب السودان (حساب صندوق العائدات القومية) وفقاً لقانون النفط لعام 2012 وقانون إدارة إيرادات النفط لعام 2013.

142 - ولم يتلق الفريق رداً على الطلبات الخطية التي وجّهها إلى وزارة البترول ووزارة المالية والتخطيط وشركة Nile Petroleum لاستيضاح جوانب معينة من موضوع رسوم استئجار المسطحات. وردت شركة Greater Pioneer Operating Company على الفريق في 4 آذار/مارس 2021 مشيرة إلى أن عليها "التزاماً تعاقدياً بالحفاظ على سرية جميع المعلومات المتصلة بعمليات النفط"، وطلبت الحصول على موافقة الحكومة و"الشريك المعني" للإفصاح عن المعلومات. ووجهت شركة Operating Petroleum Dar Company رسالة إلى الفريق في 9 آذار/مارس 2021 بالرد نفسه.

(104) مقابلات مع ناشطين من المجتمع المدني، ودبلوماسيين أجانب، ومسؤولين حاليين وسابقين في شركة Nile Petroleum Corporation وفي الحكومة، ومصادر سرية، آب/أغسطس 2020 - شباط/فبراير 2021.

(105) South Sudan, Petroleum Act, 2012, chap. 5, sect. 13, art. 10.

(106) المرجع نفسه، الفصل 19، الفرع 97، المادتان 1 و 2. وانظر أيضاً <https://nilepet.com/board-of-directors/>.

(107) مقابلات مع مسؤولين سابقين وحاليين في وزارة البترول وشركة Nile Petroleum Corporation، وخبراء اقتصاديين في قطاع النفط، ودبلوماسيين أجانب، ومصادر سرية، آب/أغسطس 2020 - شباط/فبراير 2021.

(108) South Sudan, Petroleum Act, 2012, chap. 16, sect. 72.

143 - وبدون وجود بيانات عن الاستخدام الحالي لكتل المسطحات النفطية، ليس بإمكان الفريق التحقق من المبلغ الذي طُلب دفعه من كل من شركة Company Operating Petroleum Dar وشركة Greater Petroleum Operating Company، لأن الحكومة تحسب رسوم إيجار المسطحات استناداً إلى كيفية استخدام تشغيل حقول النفط للأرض الواقعة داخل كتل مسطحاتها النفطية<sup>(109)</sup>. واستناداً إلى بيانات جزئية عن مدفوعات عام 2019 ومقابلات مع أفراد على دراية بمدفوعات النفط، قدر الفريق أن رسوم الإيجار المحصلة من الشركات المشغلة الثلاث بلغت أكثر من 20 مليون دولار سنوياً<sup>(110)</sup>.

## زاي - اختلاس جهات حكومية للأموال العامة

144 - قامت وكالات ووزارات حكومية بتحويل وجهة الموارد العامة، واختلاس الأموال، والتدخل في الإدارة المالية العامة لتحصيل الإيرادات غير النفطية. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، فإن نظم الإدارة المالية العامة، على وجه الخصوص، قد "أوجدت فجوة في المصادقية مع الجهات المانحة، وأدت إلى صرف المساعدات وتنفيذها خارج النظم الحكومية"<sup>(111)</sup>. ونظراً للمخاطر المرتبطة بإدارة الإيرادات وصرفها، صادق مجلس الوزراء على الإجراءات الأحد عشر ذات الأولوية التي اقترحتها لجنة الرقابة على الإدارة المالية العامة، والتي تتماشى في معظمها مع الإصلاحات المنصوص عليها في الاتفاق، لمعالجة الغياب المستمر للحكومة المالية على الموارد العامة والطبيعية في البلد.

## حاء - استيلاء مكتب الأمن الداخلي على حصص في الإيرادات غير النفطية المحصلة

145 - واصل مكتب الأمن الداخلي تعزيز نفوذه في مجال تحصيل الإيرادات الحكومية والأعمال الخاصة. فعلى سبيل المثال، اشترطت شعبة الاستخبارات الاقتصادية التابعة للمكتب على بعض الشركات الخاصة الحصول على موافقة المكتب لكي يُسمح لها بالعمل<sup>(112)</sup>. وأبلغ رؤاد أعمال في جوبا ومسؤولون حكوميون سابقون الفريق بأن المكتب كان يشترط بصورة روتينية على الشركات الخاصة أن توظف أشخاصاً من العاملين في الخدمة الفعلية بالمكتب، وذلك حتى بالرغم من أن المكتب كان في بعض الحالات يدير شركاته الخاصة المنافسة.

146 - ووفقاً لمسؤولين حاليين وسابقين في هيئة الإيرادات الوطنية ووزارة المالية والتخطيط، فقد أضعف مكتب الأمن الداخلي بشكل منهجي قدرة الهيئة على تحصيل الإيرادات غير النفطية. وكما أفاد الفريق في تقريره المؤقت لعام 2020، كان إيرجوك بولن، مفوض الهيئة بالنيابة السابق، ضابطاً في مكتب الأمن الداخلي قام خلال فترة تعيينه المؤقت بتيسير إعفاءات ضريبية واسعة النطاق للواردات، وحدّ من شفافية الإبلاغ عن عمليات تحصيل الإيرادات. وبالإضافة إلى ذلك، وجد الفريق أن موظفي مكتب الأمن الداخلي

(109) تستند رسوم استئجار المسطحات التي تفرض على الشركات المشغلة لحقول النفط إلى حساب حق الانتفاع بالكيلومتر المربع، وهو ما تختلف معدلاته بين الأراضي التي تضح النفط فعلياً والأراضي التي هي قيد التطوير والأراضي التي لم تعد تُستخدم.

(110) مقابلات مع مصادر سرية، تموز/يوليه - كانون الأول/ديسمبر 2020.

(111) IMF, "Republic of South Sudan: request for disbursement under the Rapid Credit Facility – press release; staff report; statement by the Executive Director for the Republic of South Sudan", country report No. 20/301, November 2020.

(112) وثائق سرية استعرضها الفريق.

قد جرى تعيينهم للقيام بأدوار إضافية في مناصب للإدارة المالية العامة في بنك جنوب السودان ووزارة المالية والتخطيط وهيئة الجمارك الوطنية<sup>(113)</sup>.

147 - ووفقا لما ذكره مسؤولون حكوميون سابقون، فإن شعبة الاستخبارات الاقتصادية مكلفة بدور رسمي في هيئة الإيرادات الوطنية يتمثل في التحقيق في التهرب الضريبي وتجنب دفع الضرائب. غير أن مصادر سرية أكدت للفريق أن موظفين في تلك الشعبة حاولوا التحكم في التدفقات المالية الواردة من الإيرادات غير النفطية، وقاموا بأنظمة داخلية فُصد بها تحسين تحصيل الإيرادات غير النفطية<sup>(114)</sup>. ووجد الفريق أيضا، كما ورد في التقرير المؤقت لعام 2020، حالات قام فيها ضباط في مكتب الأمن الداخلي بالضغط على الهيئة لمنح إعفاءات ضريبية لشركات خاصة<sup>(115)</sup>.

148 - وبالإضافة إلى ذلك، ففي عام 2019 عندما وُحِّدَت هيئة الإيرادات الوطنية عمليات تحصيل الضرائب في حساب واحد مجمع، حاول مكتب الأمن الداخلي التأثير على اختيار المصارف التي سيؤذن لها بإجراء المعاملات المالية نيابة عن بنك جنوب السودان. وأبلغت مصادر سرية الفريق بأن ضباطا في مكتب الأمن الداخلي حاولوا الوصول إلى الإجراءات السرية التي تقوم بها الهيئة لطرح العطاءات والاختيار.

## طاء - اختلاس مسؤول في وزارة الصحة أموالا عامة

149 - وجد الفريق، في سياق التحقيق الذي أجراه بشأن احتمال حدوث اختلاسات للأموال العامة، أن مسؤولا في وزارة الصحة وبنك جنوب السودان قد انتهكا إجراءات وُضعت لحماية الإيرادات العامة من الفساد المالي<sup>(116)</sup>. فاستادا إلى وثائق حكومية استعرضها الفريق، أرسل وكيل وزارة الصحة، الدكتور ماكور ماتور كاريوم، في 19 شباط/فبراير 2020، طلبا رسميا إلى بنك جنوب السودان لصرف مبلغ 30 780 دولارا نقدا (انظر المرفق الثامن عشر). وطلب السيد كاريوم في رسالته إلى بنك جنوب السودان صرف مبلغ نقدي لتغطية تكاليف تتصل بزيارة وفد أجنبي إلى وزارة الصحة، بما في ذلك بدل الإقامة اليومي للزوار.

150 - غير أن مدير الشؤون الإدارية والمالية في وزارة الصحة أبلغ السيد كاريوم في 6 نيسان/أبريل 2020 بأن زيارة الوفد الأجنبي قد ألغيت بسبب جائحة كوفيد-19. ومع ذلك، أمر الدكتور كاريوم أمين صندوق وزارة الصحة بالتوجه إلى بنك جنوب السودان لسحب مبلغ 30 780 دولارا من حساب وزارة الصحة (انظر المرفق الثامن عشر). واستعرض الفريق وثائق تفيد بأن أمين الصندوق سحب المبلغ النقدي دون ملء الاستمارة الإلزامية (انظر المرفق التاسع عشر).

151 - ووفقا لسياسات وزارة الصحة، يتطلب أي سحب من حساب وزارة الصحة إخطارا وموافقة مسبقين من مدير الشؤون الإدارية والمالية. وأرسل الفريق طلبات إلى وزارة الصحة وبنك جنوب السودان للحصول على مزيد من المعلومات عن تلك المعاملة، ولكنه لم يتلق أي رد.

(113) مقابلات مع المجتمع المدني، وهيئة الإيرادات الوطنية، ووزير المالية والتخطيط، كانون الأول/ديسمبر 2020.

(114) المرجع نفسه.

(115) المرجع نفسه.

(116) مقابلات مع المجتمع المدني ومصادر سرية، كانون الأول/ديسمبر 2020 - شباط/فبراير 2021.

## خامسا - تحوُّل التركيز عن جنوب السودان بسبب النزاعات الإقليمية

152 - جرى التفاوض على الاتفاق والتوقيع عليه في أيلول/سبتمبر 2018 في ظل انفراجة إقليمية متنامية في منطقة القرن الأفريقي، حيث توحدت جهود كل من إثيوبيا وأوغندا والسودان، بدعم من التكتل الإقليمي المتمثل في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد)، من أجل الدعوة إلى الاتفاق. وكما أشار الفريق في تقريره المؤقت لعام 2020، كان اتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ الاتفاق يتطلب في كثير من الأحيان ممارسة ضغوط إقليمية مستمرة على الأطراف الموقعة.

153 - غير أنه منذ تشكيل الحكومة، تسبَّب غياب وحدة الصف داخل الإيغاد في تناقص المشاركة الإقليمية الرفيعة المستوى والمنسقة بشأن تنفيذ الاتفاق. فخلال هذه الفترة، أثَّرت سلسلة من مسائل الأمن الإقليمي على تماسك المنطقة والإيغاد نفسها، وكانت لها عواقب مباشرة وغير مباشرة على السلام والاستقرار في جنوب السودان.

## ألف - ازدياد مسائل الأمن الإقليمي

154 - استنادا إلى مقابلات أجريت مع مسؤولين حكوميين ومنظمات استخبارات إقليمية، كان لثلاثة نزاعات في القرن الأفريقي خارج حدود جنوب السودان أثر خاص على السلام والأمن فيه، وهي: (1) النزاع في منطقة تيجري في إثيوبيا؛ (2) الاحتكاكات في منطقة الفشقة على الحدود بين إثيوبيا والسودان؛ (3) الخلافات بين إثيوبيا والسودان ومصر حول بناء سد النهضة الإثيوبي الكبير.

155 - وعلى الرغم من أن النزاعات الإقليمية لم تمتد إلى أراضي جنوب السودان، فقد ذكرت عدة مصادر دبلوماسية إقليمية للفريق أن الإيغاد لم تضطلع بدور فعال بسبب الشواغل الأخرى التي استحوذت على اهتمامها والتوترات الناجمة عن المنازعات، وبسبب توترات أخرى تتعلق بالخطط الانتخابية في الصومال وبانتخابات أوغندا في كانون الثاني/يناير 2021. ونتيجة لذلك، تضاعفت قدرة الإيغاد على توفير قيادة منسقة فيما يتصل بتنفيذ الاتفاق. ولذلك، تضاعف اهتمام المنطقة بالعملية السياسية في جنوب السودان، وفقا لمصادر سرية رفيعة المستوى في الحكومة.

156 - وفي إثيوبيا، بدأت الحكومة الاتحادية بقيادة رئيس الوزراء أبي أحمد، بدءاً من تشرين الثاني/نوفمبر 2020، عملية عسكرية للقبض على القادة السابقين لمنطقة تيجري الإثيوبية وإحكام السيطرة على كامل أراضي هذه الولاية الإقليمية. وذكرت مصادر إقليمية ودولية متعددة للفريق أن جيش إريتريا قدّم الدعم للسيد أحمد في العملية العسكرية، مما تسبَّب في تدفق عدد كبير من اللاجئين إلى منطقة القصارف في السودان<sup>(117)</sup>.

157 - وأدى امتداد النزاع الدائر في تيجري إلى تصعيد التوترات المتصلة بالنزاع الحدودي بين إثيوبيا والسودان في منطقة الفشقة، وهي مساحة من الأرض اعتُبرت جزءا من السودان بموجب معاهدات استعمارية، ولكن سكاناً إثيوبيين قد استقروا فيها<sup>(118)</sup>. واستمرت التوترات المتصلة بالنزاع على الفشقة منذ

(117) مقابلات أجريت مع دبلوماسيين أجانب، ومصادر استخباراتية إقليمية، ومصادر سرية، تشرين الثاني/نوفمبر 2020 - آذار/مارس 2021.

(118) مقابلات مع مصادر استخباراتية إقليمية ومصادر سرية، كانون الأول/ديسمبر 2020 - آذار/مارس 2021.

منتصف كانون الأول/ديسمبر 2020، وأدت إلى مواجهات عسكرية بين القوات المسلحة السودانية والقوات الإثيوبية<sup>(119)</sup>. وفي 15 كانون الثاني/يناير 2021، عرض جنوب السودان التوسط بين جارتيه<sup>(120)</sup>.

158 - وقد اشتدّت وطأة هذه التطورات الإقليمية بسبب الخلافات القائمة بين إثيوبيا من جهة والسودان ومصر من جهة أخرى حول ملء سد النهضة الإثيوبي الكبير، على نحو ما بيّنه الفريق سابقا (انظر S/2018/292). ولم تؤد سنوات من المفاوضات بين الدول الثلاث حول ملء السد والضغوط الدولية المبذولة للدفع باتجاه التسوية إلى التوصل إلى اتفاق.

159 - وفي خضم الاستقطاب الإقليمي وتصاعد الخطاب العدائي، وقّع السودان ومصر في 2 آذار/مارس 2021 اتفاق تعاون عسكري وصفته الحكومة المصرية بأنه غير مسبوق<sup>(121)</sup>. وفي 6 آذار/مارس 2021، قام الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بزيارة لرئيس المجلس السيادي الانتقالي للسودان، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، في الخرطوم. وذكرت الصحف أن الجانبين كرّرا تأكيد موقفهما المشترك بشأن ضرورة التفاوض قبل ملء سد النهضة الإثيوبي الكبير، وأكد السيد السيسي للسودان دعم مصر لحقوقه في الدفاع عن أراضيه في النزاع الحدودي مع إثيوبيا في منطقة الفشة<sup>(122)</sup>.

160 - وبالنظر إلى التوترات بين إثيوبيا والسودان ومصر، أعرب العديد من المصادر في جنوب السودان والمصادر الإقليمية عن القلق من أن جنوب السودان قد وجد نفسه في مهبّ النزاعات الإقليمية. وعلم الفريق من مصادر سرية في جوبا مطلّعة على شؤون المنطقة أن الفريق كوك والسيد غاتلوك حاولا طوال الأزمة الدبلوماسية الإقليمية إقناع كل من السودان ومصر من جانب، وإثيوبيا من الجانب الآخر، بولاء جنوب السودان. ووفقا للمصادر نفسها، ونتيجة لهذه الأنشطة، مارست كل من إثيوبيا والسودان ومصر ضغوطا على السيد كير لاتخاذ موقف حيال هذا النزاع الإقليمي.

161 - وحذّرت المصادر نفسها من المخاطر التي تهدد السلام والاستقرار في جنوب السودان إذا اختار السيد كير الانحياز لطرف دون الآخر في النزاعات. وأكدت مصادر سرية للفريق أن السيد ديمكي ميكونين، نائب رئيس وزراء إثيوبيا ووزير الخارجية، قام في 8 آذار/مارس 2021 بزيارة السيد كير في جوبا لإجراء محادثات تتعلق بالتطورات الإقليمية الأساسية.

162 - وكان قد سبق للسيد السيسي أن زار جنوب السودان في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 (انظر المرفق العشرين). وأجرى السيد كير والسيد السيسي محادثات حول القضايا الثنائية وتبادلا وجهات النظر بشأن الاستقرار الإقليمي، بما في ذلك الوضع في إثيوبيا، وفقا لمصادر سرية متعددة.

(119) المرجع نفسه.

(120) مقابلات مع مسؤولين في الحكومة، كانون الثاني/يناير 2021.

(121) مقابلات أجريت مع مصادر استخباراتية إقليمية ومصادر سرية، آذار/مارس 2021. و Egypt Independent, "Egypt, Sudan sign military cooperation agreement", 2 March 2021.

(122) Hamza Hendawi, "Egypt and Sudan reject Ethiopia 'controlling' Nile, says El Sisi in Khartoum", *The National*, 6 March 2021.



## سادسا - الخلاصة

163 - على نحو ما أفاد به الفريق باستمرار منذ تشكيل الحكومة (انظر S/2020/342 و S/2020/1141)، يشكل التنفيذ الانتقائي والبطيء للاتفاق خطرا على السلام والأمن في جنوب السودان. ونظرا لأن الاتفاق استند إلى تشكيل حكومة وحدة تتقاسم السلطة بعد خمس سنوات من النزاع العنيف، يلاحظ الفريق أن عدم تنفيذ الاتفاق بشكل حقيقي كان بمثابة مقياس لمدى التزام الأطراف الموقعة باتخاذ قرارات مشتركة والتوصل إلى حلول الوسط. غير أن النزاعات والخلافات السياسية التي دامت أكثر من عام بشأن كيفية تنفيذ الاتفاق قد أدت إلى اتساع نطاق الانقسامات السياسية والعسكرية والإثنية. وفي موازاة ذلك، تضاعف الزخم الإقليمي للتركيز على جنوب السودان بسبب الخلافات الإقليمية المتزايدة.

164 - ومنذ بداية كانون الثاني/يناير 2021، أثار ناشطون في المجتمع المدني وزعماء سياسيون ومسؤولون عسكريون، في محادثات علنية وسرية مع الفريق، شواغل خطيرة بشأن قدرة الاتفاق على تحقيق سلام دائم في جنوب السودان، وأعربوا عن عدم رضاهم عن الانتقال السياسي وإحباطهم من قيادة الحكومة. وردّد العديد من المحاورين رفيعي المستوى في جنوب السودان موقف مجلس أعيان جيبينق الذي مفاده أن السيد كير والسيد مشار قد أصبحا عقبتين أمام تحقيق الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والتقدم البشري في جنوب السودان، وأنه ينبغي لهما أن يتحيا جانبا للسماح للبلد باستكشاف بدائل سياسية أخرى ومنع نشوب نزاع جديد.

## سابعا - التوصيات

165 - بالنظر إلى تدهور الوضع الأمني في جنوب السودان، يكرر الفريق توصياته، على النحو المبين في تقريره المؤقت لعام 2020 (انظر S/2020/1141، المرفق التاسع عشر)، بأن يقوم مجلس الأمن بما يلي: (1) الإبقاء على الحظر المفروض على توريد الأسلحة إلى إقليم جنوب السودان؛ (2) طلب إجراء تقييم مستقل لإدارة الحكومة لمخزونها من الأسلحة؛

166 - وبالإضافة إلى ذلك، يوصي الفريق مجلس الأمن بما يلي:

(أ) أن يقوم، من أجل كفاءة التنفيذ الفعال لحظر توريد الأسلحة، بتعديل شرط الإعفاءات من حظر توريد الأسلحة بحيث تكون جميع المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك هوية المورد، والموعود المقترح للتسليم، ووسيلة النقل، وخط سير الشحنات، متطلّبا واجبا في طلبات الإعفاء؛ وأن يطلب من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أن تأذن لآلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية بتفتيش البضائع التي تدخل جنوب السودان والتي حصلت على موافقة إعفاء من لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2206 (2015) بشأن جنوب السودان، وفقا لما ورد في الفقرتين 5 (و) و (ز) من قرار مجلس الأمن 2428 (2018)، كما أعيد تأكيده في القرار 2521 (2020)؛

(ب) أن يطلب إلى الأمانة العامة، دعما لتقديم التقارير المستقلة بشأن تنفيذ حظر توريد الأسلحة وفقا للفقرات 8 إلى 10 من القرار 2521 (2020)، أن تضع، بالتشاور مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وآلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، نموذجا موحدا للإبلاغ تستخدمه الدول الأعضاء لتقديم التقارير عن عمليات تفتيش الشحنات المتجهة إلى جنوب السودان؛

(ج) أن يدرج، من أجل الاعتراف بأهمية ضمان حقوق ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي في الماضي ووضع حد للإفلات من العقاب، وكمعيار قائم بذاته لتحديد الجهات الخاضعة للجزاءات، أي إجراءات أو سياسات تهدد أو تقوض تنفيذ آليات العدالة الانتقالية، على النحو المبين في الفصل 5 من الاتفاق.

167 - ويكرر الفريق توصيته، على النحو المبين في تقريره المؤقت لعام 2020 (انظر S/2020/1141، المرفق التاسع عشر)، بما يلي: (أ) أن تقرر اللجنة جزاءات محددة الأهداف على القادة العسكريين الذين عرقلوا أنشطة البعثات الدولية العاملة في مجال حفظ السلام أو المجال الدبلوماسي، وعرقلوا إيصال أو توزيع المساعدات الإنسانية؛ (ب) أن تقوم اللجنة من أجل اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لكفالة تنفيذ تدابير تجميد الأصول، بدعوة حكومات البلدان المجاورة لجنوب السودان إلى أن تُحيل إلى وكالاتها، بما في ذلك المصارف المركزية ووكالات الإيرادات الوطنية وهيئات الرصد المالي ووزارات الأراضي والإسكان، قائمة أسماء الأفراد الثمانية من جنوب السودان المدرجين في قائمة الجزاءات التي وضعتها اللجنة.

168 - وبالإضافة إلى ذلك، يوصي الفريق بما يلي:

(أ) أن تقوم اللجنة، من أجل منع استغلال الأخشاب والاتجار بها على نحو غير مشروع من جانب الجماعات المسلحة في جنوب السودان، بحث الحكومة على وقف عمليات الشركات التي لا تملك تراخيص رسمية صادرة عن وزارة البيئة والغابات، وإصدار شهادة منشأ لأي شحنة من الأخشاب يتم تصديرها، على أن تتضمن الشهادة معلومات عن الموقع الجغرافي لمزارع الأخشاب، وتاريخ قطع الأشجار، وأنواع الأشجار المقطوعة، والوزن الكلي للشحنة؛

(ب) أن تقوم اللجنة، من أجل اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للتصدي للمخاطر المرتبطة بمسائل الفساد المالي وتحويل وجهة الموارد العامة والتي تشكل مصدر قلق بالغ لمجلس الأمن، على النحو المبين في الفقرة 16 من القرار 2521 (2020)، بالدعوة علناً إلى تشكيل اللجنة الاستشارية لهيئة الإدارة الاقتصادية والمالية، وهي الهيئة المكلفة بالرقابة الفعالة والإدارة المالية العامة. وتشمل اللجنة الاستشارية، على النحو المنصوص عليه في المادة 4-16 من الاتفاق، البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبنك التنمية الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ومصرف التجارة والتنمية لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (PTA Bank)، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وممثلين لثلاث من الجهات المانحة الرئيسية؛

(ج) أن تقوم اللجنة، من أجل المساعدة في كشف وردع حالات اختلاس الموارد العامة وتحويل وجهتها، بتوجيه دعوة علنية للشركات الخاصة، ولا سيما الشركات المشغلة لحقول النفط العاملة في مجال تجارة واستغلال الموارد الطبيعية في جنوب السودان إلى الإفصاح من تلقاء نفسها عن معلومات الشركة وفقاً لمطلبات الإبلاغ التي تنص عليها المبادرة الخاصة بشفافية الصناعات الاستخراجية. وبما أن المادة 4-8-1-14-11 من الاتفاق تنص على أن الحكومة مطالبة بالتعجيل بالانضمام إلى المبادرة، فإن من شأن الإعلان العام عن المعلومات المتعلقة بالمدفوعات والخدمات التي تؤديها الشركة إلى الحكومة، وحجم الإنتاج من الموارد الطبيعية وقيمتها السوقية، وتصدير المنتجات أن يدعم جهود الحكومة الرامية إلى تحسين الرقابة والإدارة المالية العامة في جنوب السودان؛

(د) أن تقوم اللجنة، بالنظر إلى ما وثقه الفريق من أن مكتب الأمن الداخلي لا يزال يتمتع بسلطات عسكرية ومالية غير خاضعة للرقابة، يثبتها استمرار قيامه بتدريب القوات وتجنيدھا وتسليحھا، بما يشكل انتهاكا لأحكام الفصل 2 من الاتفاق (انظر S/2019/301 و S/2020/342)، وأن مكتب الأمن الداخلي، بناء على أوامر مباشرة من الفريق كوك، واصل القيام بأعمال تمثل انتهاكا للاتفاق، مما يعرقل تنفيذه (انظر S/2019/301 و S/2020/342)، وهو ما يشكل بالتالي أحد أكبر التهديدات للسلام والأمن في جنوب السودان؛ وبالنظر إلى أن الفريق قدم تقارير مستفيضة عن انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات احتجاز وتعذيب وقتل تتم خارج نطاق القضاء في مرافق الاحتجاز غير القانونية، ومنها المرفقان المسميان "البيت الأزرق" و "ريفرسايد" والمرافق الموجودة في لوري، تحت القيادة والتحكم المباشرين للفريق كوك؛ وبالنظر إلى أن مكتب الأمن الداخلي قد واصل القيام بهذه الممارسات، بحث حكومة جنوب السودان على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لإغلاق جميع مرافق الاحتجاز غير القانونية وكفالة امتثال جميع أنشطة مكتب الأمن الداخلي للدستور الانتقالي لجنوب السودان لعام 2011، ولا سيما المادتان 159 و 160، والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

## ثامنا - المرفقات

## Contents

	<i>Page</i>
Annex I: Open Letter of the South Sudan Civil Society Forum on the Status of the Peace Implementation, 1 March 2021 .....	48
Annex II: Rome Initiative for Political Dialogue in South Sudan, Declaration of Principles, 10 March 2021, Naivasha, Kenya .....	54
Annex III: Excerpts from the Jieng Council of Elders Letter entitled “Breaking the Silence”, 26 January 2021 .....	58
Annex IV: Jieng Council of Elders Letter entitled “Breaking the Silence—The Way Forward”, 19 February 2021 .....	59
Annex V: Declaration of Breaking Away of Lou Nuer Faction from SPLA/M-IO, 31 Jan. 2021 .....	66
Annex VI: National Salvation Front Announcement of SPLA-IO in Eastern Equatoria, 8 December 2020 ..	69
Annex VII: Resignation from SPLM/A-IO of Brigade 2B forces in Central Equatoria, 13 February 2021 ..	70
Annex VIII: Minister of Presidential Affairs Press Statement, 2 February 2021 .....	71
Annex IX: Minister of Presidential Affairs Press Statement, 3 February 2021 .....	73
Annex X: Presidential Order No.02/21 on “the Formation of an Oversight Committee to Oversee Implementation of Audit of the Petroleum Sector Initiation by the National Petroleum and Gas Commission,” 18 February 2021 .....	74
Annex XI: Presidential Order No.21/2020 on “Extension and Continuation of the 2019/20 General Budget pending Adoption of the 2020/2021 General Budget by the Transitional National Legislative Assembly (TNLA),” 3 July 2020 .....	78
Annex XII: United Nations Security Council resolutions on transitional justice .....	80
Annex XIII: Movement of Mi-24 stored at SSPDF general headquarters, known as Bilpham between 15 February 2020 and 17 September 2020 .....	81
Annex XIV: Integrated Food Security Phase Classification (IPC) .....	82
Annex XV: press statement of the Bank of South Sudan regarding re-introduced Foreign Exchange Auctions, 21 January 2021 .....	83
Annex XVI: Annex of Resolution No.46/2019 on Council of Ministers entitled “Allocation of a Further 20,000 Barrels of Crude Oil a Day for Infrastructure Projects”, 7 May 2019 .....	84
Annex XVII: Speech of President Kiir at Opening Session of Transitional National Legislature, 14 May 2019 .....	85
Annex XVIII: Official letter of the Director of Administration and Finance of the Health Ministry to the Minister of Health (RSS/Juba), 8 April 2020 .....	87
Annex XIX: Official letter of the Legal Advisor of the Ministry of Health to the Minister of Health regarding the withdrawal of USD \$30,780, 9 April 2020 .....	89
Annex XX: Communiqué of the Office of the President of South Sudan on the visit of the President of Egypt to South Sudan, 27 November 2020 .....	90

## Annex I: Open Letter of the South Sudan Civil Society Forum on the Status of the Peace Implementation, 1 March 2021

SSCSF Letter to Citizens Number 1



---

### The South Sudan Civil Society Forum

---

March 1, 2021

To the Citizens of South Sudan,

**Dear Fellow Citizens,**

**Re: Open Letter 1 –The Status of Peace Implementation**

#### 1. Introduction

The South Sudan Civil Society Forum (SSCSF) writes to you following the eve of the first anniversary of the Transitional Period of the Revitalized Agreement on the Resolution of the Conflict in the Republic of South Sudan (R-ARCSS). This letter aims to update you on what is happening with the implementation of the 2018 Peace Agreement.

SSCSF, with a nation-wide membership of over 200 diverse and independent civil society organizations and individual activists, has represented you in the peace process right from the High Level Revitalization Forum (HLRF) and now in the implementation mechanisms of the R-ARCSS.

The Forum held numerous consultations throughout the country, engaged in radio talk shows, social media and channelled your voices to various institutions of the agreement. It is therefore obligatory for SSCSF to report to you the status of implementation of the R-ARCSS, one year into the Transitional Period and about 29 months since the signing of the Agreement.

The purpose of this letter is to inform you about prospects for peace in our country through the implementation of the 2018 Agreement by the Revitalized Transitional Government of National Unity (RTGoNU) and its constituent parties. This letter also intends to draw your attention to active citizenry in pursuit of lasting peace in the country.

#### 2. Missed Opportunities during the Transitional Period

**Fellow Citizens**, the R-ARCSS is a framework for peace in South Sudan. It was agreed upon by parties to the conflict and endorsed by stakeholders including faith-based leaders, civil society, academia, women, youth, business community and eminent persons.

If implemented on time, the Agreement would have established and strengthened the government to deliver on its core mandate of protecting us, our property and our country. Public institutions at all levels of government would have been reformed and strengthened to deliver social services to South Sudanese. It would have also allowed internally displaced persons (IDPs) and refugees to return home voluntarily, in safe and dignified manner.

---

Contacts: E-mail: [csforum.southsudan@gmail.com](mailto:csforum.southsudan@gmail.com) | Tel: +211 925 569 577 | +211 0920 709 709  
Social Media: @CSOForumSSD | Facebook: South Sudan Civil Society Forum

1

## SSCSF Letter to Citizens Number 1

Through transitional justice processes in the Agreement, families and individuals offended and aggrieved during the conflict would have gotten an opportunity to seek justice. We would have also engaged in a process of truth, reconciliation and healing to overcome the pains of the past and unite across our diversities to build a peaceful, just and prosperous South Sudan.

True implementation of the peace agreement would have enabled us to write a new constitution and prepare for democratic elections to elect leaders of our choice at all levels of government in our country.

### 3. Status of implementation of the R-ARCSS

Fellow citizens, we regret to inform you that progress made in the implementation of the peace agreement, over the last one year of the Transitional Period, has been very limited and mainly elite-based and Juba-centric. We are disheartened at the extent to which the Agreement has failed to offer you anything tangible so far, whether peace or peace dividends.

The parties formed the executive of the national government, appointed state governors, and allocated responsibilities (positions) among themselves for state and local government institutions. The national executive of RTGoNU was structured into five ministerial thematic clusters, each headed by a Vice President. Despite the disruptions related to COVID-19 pandemic, these institutions including the Council of Ministers have been operational.

After one year of delays, the parties to the Agreement have started reconstituting state governments. By the time of writing this letter, appointments were made for officials in the executive arm of Central Equatoria, Warrap, Northern Bahr el Ghazal, Unity, Western Bahr el Ghazal Jonglei and Western Equatoria state governments.

A National Constitutional Amendment Committee (NCAC) reviewed several laws and drafted them into bills for enactment. These legislative bills were submitted to the Ministry of Justice and Constitutional Affairs for presentation to the Council of Ministers and subsequently to the parliament for enactment, as part of numerous reforms envisaged in the R-ARCSS.

Fellow Citizens, the remaining provisions of the Agreement which are crucial to our lives have not been implemented over the last one year of the Transitional Period.

The 2018 Agreement provided for restoration of permanent and sustainable peace, security and stability in our country envisaged through training, graduation and deployment of national unified forces to take charge of security. Sadly, there is little progress to report on this front.

During our visits to the unified training centers, we confirmed that the training was supposed to last for sixty day. However, the trainees have been in the training centers for over fourteen months and there is no clarity on when they would be graduated and deployed.

A comprehensive national plan to facilitate and support repatriation, rehabilitation and resettlement of internally displaced persons (IDPs) and returnees in a voluntary and dignified manner has not been developed. Lack of plans by the government, looming insecurity and poor services continue to discourage IDPS and refugees from returning home.



## SSCSF Letter to Citizens Number 1

Reconciliation and healing of our society, especially through transitional justice mechanisms of the Agreement did not move an inch in the whole first year of the Transitional Period. .

We should have been engaging in writing a permanent constitution for our country to address unsettled matters of governance, wealth sharing and elections. This too has not formally commenced.

Radical reforms and transformation in public financial management systems to promote transparency and accountability in the utilization of our national resources have not been accomplished. Commitments in the Agreement for much needed reforms, restructuring and transformation in the civil service, security sector, judicial and electoral systems have not been meaningfully realized. The commitment to devolve powers and resources to state and local government levels, closer to us throughout the country, still remains only on paper.

The Agreement provides for representation of women by at least 35% in constitutional posts. Unfortunately, out of 264 officials so far appointed in governments of seven states, only 33 (12.5%) are women. At the national level, this 35% was not also met and the former Incumbent Transitional Government of National Unity (ITGoNU), dominated by Sudan People's Liberation Movement (SPLM) is the main party that consistently undermined this commitment of the Agreement.

#### 4. Effects of slow implementation

Fellow Citizens, in the slow and selective implementation of the agreement, the one year-old R-TGoNU has done very little to develop sufficient administrative, institutional, systemic and security capacities to effectively govern the country and address the multiple challenges facing South Sudanese.

##### *Security situation*

The country is beginning to lose the gains made in implementation of the Transitional Security Arrangements (TSAs). Reports by the monitoring mechanisms of the Agreement – the Reconstituted Joint Monitoring and Evaluation (RJMEC) and the Ceasefire and Transitional Security Arrangements, Monitoring and Verification Mechanism (CTSAMVM) indicate that forces assembled in both cantonment sites and training centers have been deserting those facilities due to unbearable living conditions and wilful neglect by the parties to the agreement.

Within the last one year of the Transitional Period, the parties have been accepting and even promoting on the national television, the defections of forces who are supposed to be unified within the framework of the Agreement. The defections amounts to recruitment, hence violating commitment of the parties in Article 2.1.8 of the Agreement, to cease recruitment of forces. Acceptance and promotion of defectors on the national television also amounts to violation of commitment under Article 2.1.10.4 to refrain from offensive, provocative or retaliatory actions such as dissemination of hostile propaganda, recruitment, mobilization, redeployment and movement of forces.

In Moroto unified training center, these defections resulted in serious fighting among forces affiliated to the SPLM/A-IO and defectors allied to ITGoNU, especially in September and November of 2020, undermining Agreement commitments to cessation of hostilities. The fighting also resulted in loss of lives of our fellow citizens, some of whom were your close relatives.

## SSCSF Letter to Citizens Number 1

At the community levels, inability of the RTGoNU to provide adequate administrative controls and security to civilians gave way for numerous armed violence that resulted in destruction of lives, property and villages; abduction of women and children, raping of women and girls; displacements of populations and disruption of means of livelihoods of our populations. In our interactions with many of our fellow citizens, especially in the affected areas around the country, they reported living in fear and not having seen the "Juba-based" Agreement helping to improve their conditions.

**Fellow Citizens**, instead of using the provisions contained in the agreement to address major security issues affecting the country, RTGoNU relies on *ad-hoc* interventions of holding political, elite-level and Juba-based dialogues. While doing so, conflicting groups in the communities and villages continue with the menace. Moreover, the dialogues are concluded only at closing ceremonies and their outcomes are never seriously implemented.

Meanwhile, the United Nations has found evidence that senior army and elite politicians are providing weapons to communities<sup>1</sup>. The country is yet to witness any action by the RTGoNU to hold to account individuals or groups responsible for the flow of combat grade weapons to civilians involved in killings, cattle theft, abductions of women and children and destruction of villages.

While the forces under unification desert cantonment and training centers, civilians roam the villages, so armed and powerful that local government authorities and available government security cannot manage to contain them. In some parts of the country, for example Tonj East County of Warrap State, selective and poorly planned disarmament of civilians resulted in more violence and loss of lives; leaving heavily armed civilians in control of villages.

We are repeatedly told by the parties that our country has no resources to fund the implementation of the agreement, especially the security arrangements. However, we see hotels in Juba demanding millions of dollars of our national resources in accommodation bills from the RTGoNU. We equally witness heavy spending of our national resources on very expensive luxurious vehicles. With priorities, these resources would have helped in the implementation of many aspects of the Agreement.

#### *Economy situation*

**Fellow Citizens**, we measure progress in the R-ARCSS not by elite- and Juba-based activities but by the level of improvements the Agreement brings to your living conditions in your respective locations. Generally, the economic situation has continued to worsen since the signing of the Agreement and particularly over the last one year of the Transitional Period.

By the time Agreement was signed in September 2018, the exchange rate of South Sudanese Pounds (SSP) against the United States dollar was about \$1 to 200SSP in the parallel market, today \$1 equals to 340SSP. And it has further plunged to \$1 equals 650SSP, raising market prices on goods and services far above the reach of ordinary citizens who are not usually paid salaries for months.

<sup>1</sup> UN Panel of Experts on South Sudan Interim (2020) Interim Report. Available online: [https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-7361A913568A%7D/20201020\\_S/20201020\\_PoE\\_Report.pdf](https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-7361A913568A%7D/20201020_S/20201020_PoE_Report.pdf)



## SSCSF Letter to Citizens Number 1

These difficult economic conditions cause some institutions of the RTGoNU to improvise means to extort money from the already struggling citizens. For example, many illegal roadblocks are set up along major roads in the country to illegally extort money from travellers and businesses. In Juba city, driving licences and logbooks are routinely confiscated from drivers, especially female drivers and *boda-boda* riders and they are charged to pay thousands of pounds, in most cases without receipts. This happens in complete disregard for the economic situation citizens face.

*Humanitarian situation*

Current statistics on humanitarian situation indicates that over 8 million of our citizens, including 4.3 million children are in need of multi-sectoral humanitarian assistance; 4 million remain displaced including 1.6 million IDPs and 2 million refugees in the region<sup>2</sup>. The statistics further reveal that 1.3 million children are at risk of acute malnutrition, 3.3 million people lack essential health care services, 5.2 million people lack access to safe clean drinking water and 3.1 million children can miss basic education in this year alone. This statistics puts our humanitarian crisis among the worst in the world. Evidently, the Agreement is not being implemented to robustly address these multiple humanitarian crisis in the country.

*Political situation*

Fellow Citizens, there is no clear political agenda and direction for our country. The R-ARCSS as a political program, is not being responsibly implemented. A complimentary solution was sought through the South Sudan National Dialogue, from December 2016 to November 2020. Substantial amounts of resources were invested from national and foreign sources and many of you participated in this National Dialogue at different levels – grassroots consultations, regional conferences and national conference. This too is now being abandoned with no commitments to implement its outcomes. Further still, the vision of the struggle for the liberation and independence of our country “...for justice, freedom, equality, human dignity and political and economic emancipation<sup>3</sup>” should have been the foundation of our country’s governance. But again, our leaders have abandoned that vision too.

On the political land scape, there is clearly no difference between parties that have been in government and those supposedly fighting for fundamental reforms in our country. We engage with all the parties directly and in the oversight and implementation mechanisms of the agreement and we can report to you with certainty that the calls for reforms no longer feature prominently anywhere in the discussions of the leaders of our country.

<sup>2</sup> UNOCHA (2021). Humanitarian Needs Overview. Available online at: <https://reliefweb.int/report/south-sudan/south-sudan-acute-food-insecurity-and-acute-malnutrition-situation-october-2020> and Integrated Food Security Phase Classification (2020). Available online at: [http://www.ipcinfo.org/fileadmin/user\\_upload/ipcinfo/docs/South\\_Sudan\\_TWG\\_Key\\_Messages\\_Oct\\_2020-July\\_2021.pdf](http://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/South_Sudan_TWG_Key_Messages_Oct_2020-July_2021.pdf)

<sup>3</sup> As stipulated in the very first paragraph of the Declaration of Independence of South Sudan – Available online at: <http://org.southsudan.org/wp-content/uploads/2020/09/FULL-TEXT-OF-DECLARATION-OF-INDEPENDENCE-2011.pdf>

SSCOP Letter to Citizens Number 1

As South Sudan remains politically weak, it becomes increasingly vulnerable to aggressive encroachment on our sovereign territories by some neighbouring countries. This is another potential source of future crisis in the country.

## 5. Our Conclusions

Fellow Citizens, from our analysis of the situation, we have reached a conclusion on the following important issues:

- (1) Economic, security, political and humanitarian situations in our country continue to worsen, imposing unbearable suffering on the population over the past one year of the Transitional Period. There is no predictable indication showing that the situation will change for the better any time soon, under current conditions of the peace implementation.
- (2) The bloodshed and the suffering of the people as a result of the deteriorating security, economic and humanitarian situations in the country are likely to worsen unless the government takes urgent and responsible measures as outlined in the Agreement and also in the Resolutions of the National Dialogue, to restore sustainable peace, security and stability in the country.
- (3) The people of South Sudan have used the agreement, the National Dialogue and other peaceful means at their disposal to repeatedly remind the parties and the government to improve the situation in our country, but nothing significant has changed. The region and the international community who sympathize with our conditions have equally called on the parties to implement the agreement, but the parties remain selective, slow and inconsistent in implementing the peace agreement.
- (4) Our participation in the agreement as your representative voice only makes sense as long as the implementation of the agreement is carried out in a manner that improves the security, economic, humanitarian and human rights situations for you; and ultimately unite our country and put an end to the bloodshed. We contend that we cannot be an endorsement to the continuous extension of your suffering, the destruction and mismanagement of our national resources through willful inconsistencies in the implementation of the peace agreement. To that end Fellow Citizens, we will reconsider our participation in the oversight and implementation mechanisms of the Agreement.
- (5) Given this situation in the country, we invite you, Fellow Citizens, to do your part and play an active citizenry role towards ending the persistent suffering and continuous bloodshed in our country. Specifically, we call on you to:
  - 5.1 Demand of the government and its constituent parties, full implementation of the Agreement and measures that would restore stability in your respective localities.
  - 5.2 Take charge of peacebuilding in your respective communities including holding dialogues to resolve any disputes and normalize relations.
  - 5.3 Identify, disown, name and shame perpetrators of violence in the community and use appropriate mechanisms at the community, state or national levels to stop them perpetuating further violence and destabilization.

*#SouthSudanIsCalling*



**Annex II: Rome Initiative for Political Dialogue in South Sudan, Declaration of Principles, 10 March 2021,**

Pag. 1 of 4

Rome Initiative for Political Dialogue in South Sudan  
**DECLARATION of PRINCIPLES**

We, the representatives of the Revitalized Transitional Government of National Unity (R-TGoNU) led by Hon. Barnaba Marial Benjamin and South Sudan Opposition Movements Alliance (SSOMA) led by Hon. Pa'gan Amum Okiech (Real SPLM) and Gen. Paul Malong Awan Anei (SSUF/A), meeting under the auspices of the Community of Sant'Egidio in coordination with the Government of Kenya in Naivasha, Kenya,

Recalling the Rome Declaration of 12th January 2020 and the Rome Resolution of 13th February 2020;

Aware of the unique opportunity availed by the Rome Initiative to achieve a comprehensive, all-inclusive and sustainable peace in South Sudan;

Concerned by the continued suffering and misery of the people of South Sudan;

Committed to transform South Sudan into a viable and resilient state capable of building a free and prosperous nation, where its people live "united in peace and harmony";

Reaffirming our commitment to preserve and protect the independence and territorial integrity South Sudan;

Hereby agree to the following Declaration of Principles (DoP) that would constitute the basis for the subsequent political dialogue to resolve the grave national crisis in the country

1. That lasting resolution of the conflict in South Sudan requires addressing the political concerns and root causes of the conflict;
2. No military solution can bring lasting peace and stability to the country and a negotiable and just political settlement shall be the common objective of the parties to the Rome Initiative to achieve permanent and sustainable peace and democratic system of governance; based on the the supremacy principles of the rule of law






Dr. IS



**Naivasha, Kenya**

3. The unity of the people of South Sudan based on their shared history of struggle for freedom and self-determination, shared aspirations to live in peace, harmony and dignity, must be the common goal.
4. South Sudan is a multi-ethnic, multi religious and multi-cultural society and therefore full recognition, respect, protection and acceptance of these diversities must be affirmed.
5. Divisive policies, and negative regional sectarianism, tribalism and nepotism shall be rejected and eradicated South Sudan .
6. The civil and political, cultural and economical rights of all South Sudanese citizens shall be upheld and guaranteed by law
7. A secular, democratic and multi-party federal state based on equal citizenship shall be established in South Sudan.
8. A fair, transparent management and sharing of national wealth among the people of South Sudan at the national state and local government levels must be realized.
9. Land in South Sudan belongs to the people. Its ownership and use shall be regulated by customs and law. Resolution of communal and tribal land disputes shall be based on communal and tribal land boundaries as they stood on the 01/01/1956, taking into consideration the historical, cultural and geographical factors. This principle shall be incorporated into the permanent constitution in the current constitutional making process.
10. Establishment of transparent and accountable system of management of natural and public resources to prevent and combat corruption, mismanagement and to realize equitable socio-economic development in the country
11. Transitional justice and accountability must be instituted without delay or obstruction as the basis for national reconciliation, healing and unity.
12. Defense forces and other organized forces of the Republic of South Sudan shall be professional, non-partisan and non-political. Their composition shall reflect the diversity of the Republic of South Sudan, their mandate shall be defined by the constitution and law.

PI     

13. The National Security Service (NSS) of the Republic of South Sudan shall be professional, non-partisan and non-political and its composition shall reflect the diversity of the nation. Its sole mandate is to gather and analyse information, and advise the government in pursuit and protection of national interest. They shall have no power of domestic law enforcement. The principle of it not having the power of arrest and detention shall be enshrined in the Constitution as part of the current constitution making process.
14. Professionalize law enforcement agencies and community policing services with the mandate of maintaining internal law and order and protection of citizen's life and property.
15. The Republic of South Sudan shall have an effective public service reform and environmental stewardship.

With this Declaration of Principles the parties commit themselves to implement as soon as possible the agreement in a spirit of good faith.

Done on 10<sup>th</sup> March 2021, in Naivasha, Kenya



Barnaba Marial Benjamin (R-TGoNU)



Pa'gan Amum Okiech (SSOMA-Real SPLM)





Paul Malong Awan Anei (SSOMA- SSUF/A)

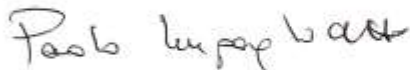


Ismail Wais, IGAD Special Envoy for South Sudan

Stephen Kalonzo Musyoka, Kenya Special Envoy for South Sudan



Betty Oyella Bigombe, Uganda Special Envoy for South Sudan

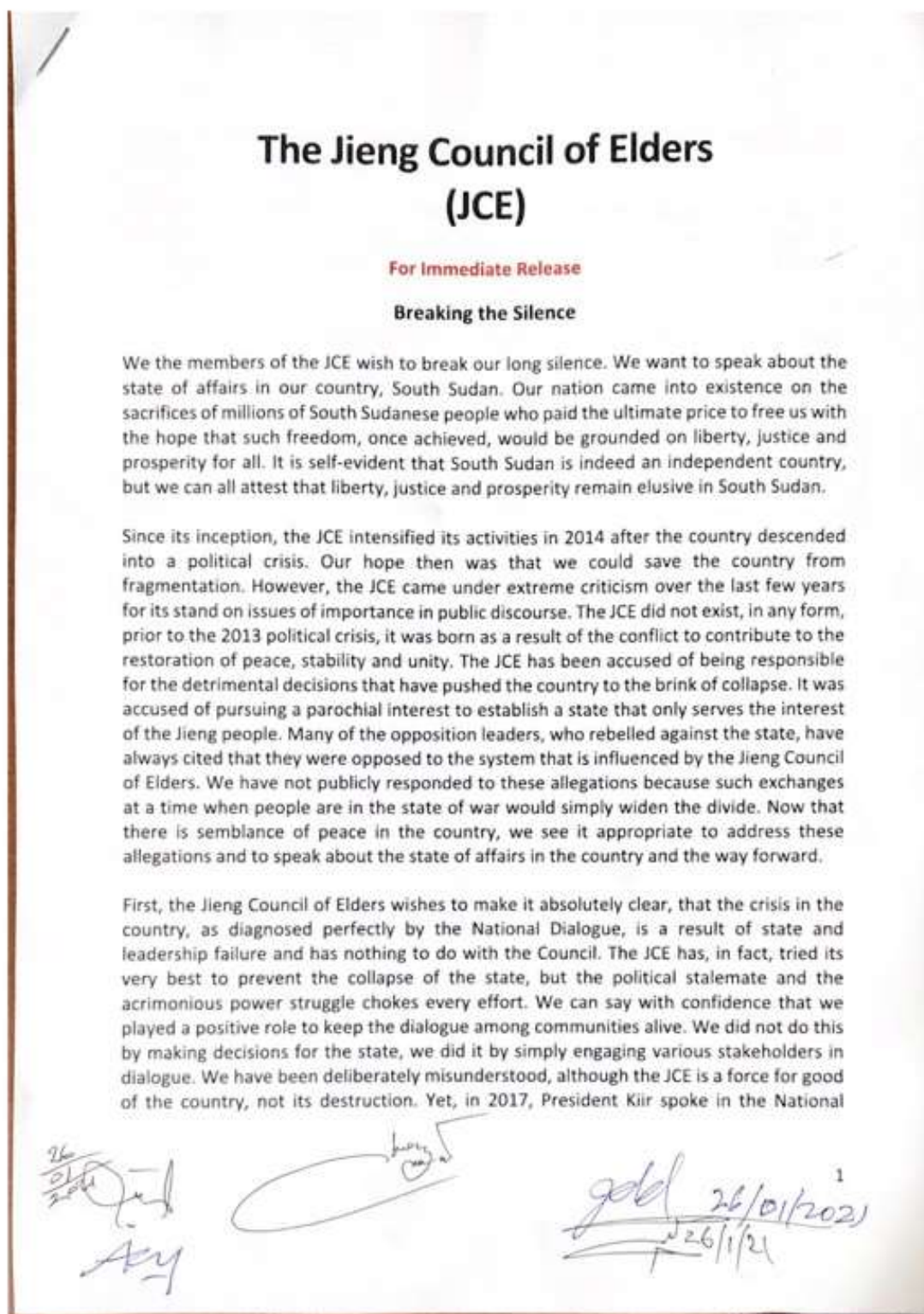


Paolo Impagliazzo, Secretary General Community of Sant'Egidio





**Annex III: Excerpts from the Jieng Council of Elders Letter entitled “Breaking the Silence”, 26 January 2021**



**Annex IV: Jieng Council of Elders Letter entitled “Breaking the Silence—The Way Forward”, 19 February 2021**

## **The Jieng Council of Elders (JCE)**

19 February 2021

### **Breaking the Silence—The Way Forward**

We the members of the JCE wish to release this document as a follow-up to our press statement released on 26 January 2021. The previous press statement generated a lot of debate and questions from the public with people wondering what prompted us to issue the statement. There are many other conspiracy theories that the statement has spawned, and we intend not to give credence to those wild speculations. We owe it to the public, however, to explain what compelled us to come out publicly. This statement, therefore, is in response to the question of what provoked us to speak out, and in it we offer a concise analysis of the crises facing the country, the main reason we had to speak out. We also propose what we believe needs to be done to reverse the trend that is definitely heading to another senseless war in South Sudan.

#### **I. The R-ARCSS**

The country seems to be heading for another war and as elders and senior citizens, we do not want to witness another bloodshed in the country. Our people have had enough of the suffering and if we can contribute to alleviating this suffering by speaking the truth, we shall have performed our patriotic duty. In our Press Statement in January, we stated that the Revitalized Agreement on the Resolution of Conflict in South Sudan (R-ARCSS) is far worse than the 2015 ARCSS. Here is why:

First, the Agreement is overly focused on power sharing among the parties and less about peace among the people of South Sudan. This Agreement simply lacks credibility when it comes to building peace at the local level as it has no single clause addressing real grassroots issues such as communal violence, cattle raiding and mundane gun criminality. In fact, the Agreement has fractured the country more, starting from the national, states, counties and payams levels to the level of communities.

The responsibility sharing at the states, counties, and payams is not properly understood at the local level and it has triggered local conflicts. People wonder why they are forced to accept sharing power in their counties and payams with parties which have no presence in their areas. The political conflict has simply been expanded by way of an agreement to areas that never experienced unrest before. This has unnecessarily politicized and militarized normal social relations in our rural areas. Current violent conflict episodes in Warrap, Lakes, Unity, Central Equatoria, Jonglei and Upper Nile states explain this phenomenon. This phenomenon was compounded by the abrupt dissolution of 32 states and county governments early last year, leaving no authority in charge of the entire countryside. This goes of course into the broader question of the quality of leadership and decision-making mechanisms in the country.



*Handwritten signature*  
19/2/2021  
*Handwritten signature*

*Handwritten signature* 1



Second, the Agreement has instituted an experimental government in the country with six co-presidents running mini cabinets, a system never seen anywhere before. This structure of government is not workable and quite impractical, and it has led to paralysis of the institutions and decision-making processes everywhere in the country. In fact, no one feels responsible for running the affairs of the country. Executive powers have been diffused and the President is technically handicapped with so many veto points in the cabinet and the presidency. It should not surprise anyone that it has taken a year just to form this government, which in the end is assured to fail.

Third, the Agreement lacks international support. Key members of the international community such as the Troika (United States, United Kingdom and the Kingdom of Norway) and the European Union have refused to be witnesses or guarantors to the Agreement, an indication of their reservations. Even IGAD countries did not become guarantors to the Agreement, only Sudan and Uganda are guarantors. The process was simply handed over to Bashir, our erstwhile enemy, to arm-twist the parties into accepting an Agreement that is fraught with impractical clauses.

Fourth, the Agreement failed to address the central problem of South Sudan, which is the political stalemate and leadership failure. As will be shown in the next section, leadership failure and political stalemate are the root causes of the conflict in South Sudan as indicated by the Obasanjo Report and the National Dialogue. Failing to address this fundamental issue is the single most important drawback of the R-ARCSS.

Lastly, any agreement, no matter how imperfect it might be, can be made to work, provided there is political will and effective political leadership. Unfortunately, for the R-ARCSS, political will is exactly what it is lacking. The slow pace, coupled with selective implementation of the provisions of the Agreement, demonstrate the unwillingness of political leaders to move forward. What we see in fact are more efforts to undermine the Agreement and less practical initiatives to move it forward. This therefore renders any hopes for its success hollow and unrealistic. It is in this vein that we want to make it clear that we are not against the peace Agreement; we as a matter of principle, would like to see a workable peace agreement and the R-ARCSS is awfully unworkable.

**Way Forward**—The government must take necessary actions now to prepare for the elections to take place. The current Transitional Period cannot and must not be extended as the country needs a democratic transition to consolidate peace. Among the most important steps that need to be taken now, include conducting census, revising the electoral law, reconstituting the Elections Commission, and registering political parties. The work on the permanent constitutions must also commence now because it is going to govern the next elections. It is imperative, therefore, that resources are made available for these processes. More importantly, the return of the displaced persons and refugees and the unification of the forces are prerequisites for both the census and credible elections.

## II. The National Dialogue

President Salva Kiir Mayardit initiated the South Sudan National Dialogue process in December 2016 to the delight of the enlightened segment of the country's population. The JCE fully supported the initiative as this was consistent with our objectives. Dialogue among the people of South Sudan was sorely needed and when the opportunity was availed, the people came together,



*Handwritten signature*  
*Handwritten signature*

*Handwritten date: 19/2/21*

*Handwritten signature and date: 19/2/21*

and they have spoken in no uncertain terms. All the three stages (grassroots consultations, regional conferences, and national conference) of the National Dialogue provided the opportunity for the people of South Sudan to air out their grievances and to reach consensus on the way forward.

The people of South Sudan have analyzed critically how the country got into its current crises and this analysis is contained in the Covering Note of the Co-Chairs. The people of South Sudan have discussed all issues exhaustively starting with governance and political issues, constitutional matters, security matters, and matters related to the economy and social cohesion. It is a ready-made program for the government to implement. We are appalled, however, by the indifference of the political leaders toward the National Dialogue Resolutions.

President Kiir, in his closing statement of the National Dialogue, showed little enthusiasm for the implementation of the National Dialogue Resolutions. Dr. Riek Machar, on the other hand, refused to acknowledge the significance of this national process. Other opposition leaders did express their support to the National Dialogue Resolutions. Failing to recognize or implement those Resolutions would amount to killing of a national spirit and the people of South Sudan will not stand by and watch their interests dismissed. As with the R-ARCSS, the leaders are simply intent on shelving the will of the people of South Sudan expressed through the Resolutions of the National Dialogue. We stand with the people of South Sudan in their demand for full implementation of the National Dialogue Resolutions.

Way Forward—We fully support the Resolutions of the National Dialogue National Conference and the outcomes of all the three phases. The South Sudan National Dialogue provides far superior solutions to the problems facing South Sudan. As such, its resolutions and recommendations contained in the Covering Note should be implemented. The RTGoNU must hold a national meeting on the National Dialogue Resolutions and the follow-up mechanism must be instituted. The will of the people of South Sudan must not be buried; it must be invigorated through the implementation of the National Dialogue Resolutions.

### III. Leadership Failure and Political Deadlock

The war in South Sudan was a result of political deadlock between President Kiir and his then Deputy, Dr. Riek Machar, and the fact that the duo failed to lead the country as envisioned. This conclusion came out very clearly in the Final Report of the African Union Commission of Inquiry on South Sudan (AUCISS), also known as the Obasanjo Report. Paragraph 90 of the Report states that:

"... the crisis in South Sudan, has roots in, and is indeed a crisis of weak governance, weak leadership and weak institutions, conflation of personal, ethnic and national interests ...".<sup>1</sup>

The National Dialogue Leadership reached the same conclusion independently by concluding that leadership failure and political deadlock lie at the root of the conflict, and unless resolved, the country cannot move forward. The Covering Note of the National Dialogue Co-Chairs states that:

The people noted with concern that the collective leadership of the country did not only fail to provide a vision for the country and lay a strong foundation for stable political,

<sup>1</sup> See the *Obasanjo Report* page 34 Paragraph 90.



19/2/21  
A. O. J. K.

3  
19/2/21

security, and socioeconomic systems, but conspicuously got distracted by power struggle and related spoils from the goal of building a new political dispensation for all the people of the country. Although the people from the grassroots to the regional conferences highlighted this failure, it is common knowledge to which our national leaders themselves attest.

Both the leadership failure and political deadlock remain unresolved in South Sudan. The origin of this political deadlock, according to the Obasanjo Report, is deeply rooted in the history of the liberation struggle. Paragraph 50 of the Report states:

The other dimension to these developments was the relationship between the President and his Vice President. The Commission established that long before the 2010 elections, the relationship between the two leaders was already strained, and that these differences were overlooked for the sake of unity within the party during the Interim Period (2005-2011). It was suggested that the SPLM split in 1991, and the reordering of the SPLM leadership to accommodate Riek Machar on his return were partly to blame for the frosty relationship that carried on into government after independence. In 2010, the two leaders are said to have supported rival candidates in a number of key electoral positions, particularly the governorships of several states.<sup>2</sup>

The Leadership of the South Sudan National Dialogue, in the Covering Note of the Co-Chairs, clearly articulated the political deadlock, stating:

It seems obvious by now that President Kiir and Dr. Riek Machar have irreconcilable political differences and personal animosity towards one another. They have therefore created a seemingly unbreakable political deadlock in the country, and they no longer have the political will or leadership capacity to move beyond personal grudges. Our country is stuck in the hands of these two leaders and both have proven beyond reasonable doubt that their joint leadership is no longer capable of getting the country out of its present predicament. Nothing is likely to improve or work in South Sudan unless this political deadlock is broken.<sup>3</sup>

The wild claims that the JCE or the Jieng community in general, is behind the conflict, are obviously chauvinistic opinions. Evidence is already abundant, through the Obasanjo Report and the National Dialogue documents, in respect to how South Sudan got itself into this abyss.

Way Forward—President Kiir and Dr. Riek Machar symbolize both failure of leadership and political deadlock. Addressing this dual problem demands that both of them step aside and give the country an opportunity to explore other options politically per the National Dialogue recommendations. They have both stymied democracy, economic development, and human progress. Besides, we strongly believe that there is not much that is left for them to achieve more than the referendum and hoisting of our national flag on Independence Day!

<sup>2</sup> Obasanjo Report page 21, Paragraph 50

<sup>3</sup> The Covering Note of the Co-Chairs released on the 15 Dec 2020, page 10.





#### IV. Corruption

South Sudan is now among the most corrupt countries in the world, according to Transparency International 2020 Report.<sup>4</sup> Corruption in South Sudan is the driver of political competition and hence the war. This assertion is supported by the Sentry Report, the National Dialogue, and the Obasanjo Report. The Sentry had this to say:

By the time South Sudan became the world's newest state in 2011, a cabal of military and civilian officials had already captured its main government institutions, enabled by a dizzying array of international actors seeking to profit from a rapidly developing kleptocracy. Factions that had formed during the long war for independence now turned their attention to competing over the control of this new state, which was blessed with billions of dollars of annual oil revenue and no checks and balances or transparency.

The perception of corruption is apparently high in South Sudan as the government operates in total darkness without accountability. Oil revenues and the revenues from the National Revenue Authority get spent whimsically without regards to the public financial management rules. The public budget, which is presented to the parliament is hardly the basis of expenditures. In fact, fictitious institutions that do not appear in public budgets get to spend the money while public institutions are cash starved.

The country is basically up for looting and this is in large part because of the political deadlock and leadership failure. Public resources are spent on buying political opponents, keeping them in hotels for lengthy period, buying them homes, simply paying them handsome amounts of cash to remain silent. Yet, the men and women of the armed forces in the trenches get passed when the time for payment comes.

All these have bankrupted the country and will continue to drain the meagre resources away from serving public interest. Although the R-ARCSS has elaborately outlined in Chapter IV reforms in the economic and public financial management sectors, we know nothing will come of these provisions. It is these concerns, that have prompted us to speak out.

Way Forward—We call on the government and the international community, to support an international audit of the oil production and sale of crude effective since independence. This audit should involve both the Ministry of Finance and the Ministry of Petroleum focusing on cost oil, revenue sharing and related transactions such as Transitional Financial Assistance to Sudan. The Ministry of Finance and the National Revenue Authority should also be audited on revenue management. Ideally, a foreign consulting firm with recognized experience in oil auditing from countries, like Norway and Canada, should carry out the audit. The audit reports would then inform the country's new financial management rules and procedures. Generally, there is a need for institutional reform to prevent corruption.

Perpetrators in public institutions that have already been identified as the dens of corruption must be brought to books. Our legislative institutions must perform their constitutional role in exposing

<sup>4</sup> See detailed report at: <https://www.transparency.org/en/cpi/2020/sudan/sud>



17/2/2021  
A. H. A.

17/2/21

and ordering prosecution of corrupt elements throughout the country whether in public or private institutions. The President's voice must be heard in the campaign against corruption.

## V. Persistent Insecurity in the Rural Areas

If there is one area where the government of South Sudan has spectacularly failed, it is in relation to security. We are all witnesses to the appalling security situation in our rural communities. Inter-ethnic wars are commonplace and so are intra-ethnic conflicts. For far too long, our government has allowed citizens to fend for themselves in protecting and preserving their lives and property. Weapons have found their way in the hands of civilians and they now kill and loot each other with impunity. The state is apparently unable to exert control and it therefore has no capacity to prevent these conflicts. For how long can the people of South Sudan go on like this?

These are issues that leaders everywhere in the world have sleepless nights over. In South Sudan however, leaders are inured to these situations and could care less about addressing them. What peace are we talking about then, if the majority of our people are at war in the rural areas, and we are unable to contain these wars? The state has the duty to address these matters, failure of which would warrant questions about the legitimacy of the government and its functions.

Way Forward—We cannot pretend that this is not a problem; it is actually the most serious situation that any serious government would want to address at the start. South Sudan shall never be a stable country until all local conflicts are addressed and until civil disarmament takes place. The people of South Sudan, through the National Dialogue, consider disarmament as the number one priority for peace in the country. Failure to disarm and control the civil population, means there shall never be peace and stability in the country. The fallacy that once you reward warlords with positions and power you get peace is simply outdated and we need a paradigm shift.

To address some of these issues the government must organize and modernize the security organs and provide them with the requisite logistics to enable them to perform their mandates satisfactorily. Furthermore, the government must revive the supremacy of the state power and authority. The most important responsibility of any government is to ensure the security of its citizens and maintain law and order throughout its territory.

## VI. Institutions

All institutions of democratic governance in South Sudan are virtually dead. The ruling party, the Sudan People's Liberation Movement (SPLM), is practically paralyzed. It does not meet, and its policies do not guide government action. The Secretariat, which generates ideas and policies is neglected and its recommendations are not considered. The National Liberation Council (NLC) last met in December 2013 and it has not met again. The Political Bureau only meets to discuss policies decided already by the government and only when convened at the whims of the Chairman.

The parliament has been undermined and weakened by executive interference. It is not independent, and it does not debate matters democratically. It simply goes along with what is brought by the Executive. It does not question the on-going corruption and it does not investigate



17/2/2021

17/2/21 6

or debate reports of the Auditor General. The country has for long been under an authoritarian system and it is now moving more towards stalemated and unworkable system.

All accountability mechanisms have been disabled, including the national army, which has now been relegated to the same level of militias per the terms of the R-ARCSS. For all practical purposes, South Sudan has lost all the democratic gains ushered in by the CPA and the Declaration of Independence. There are no avenues where political matters of significance are discussed openly. Many politicians now resort to talk politics at funerals, weddings, and other social gatherings such as the churches. South Sudan cannot and must not continue like this.

**Way Forward**—The single most serious threat against the Republic of South Sudan is lack of internal cohesion and insecurity across the country. In keeping with the Resolutions of the National Dialogue, civil disarmament is the most important priority the country should undertake. After the unification of the national army, the country needs a robust disarmament policy through an act of parliament. All must be disarmed, and possession of arms must be criminalized for civilians and non-active military personnel. The government must have a robust and decisive response to communal violence.

South Sudan urgently needs democratic transition. Return to democracy is the only way to establish and reinforce virtuous institutions of governance. The growing impunity is a function of paralyzed democratic institutions. Democracy by definition is a form of accountability and transparency.

## VII. Conclusion

In concluding this statement, we want to reiterate that South Sudan remains in serious crises and the R-ARCSS has proven inadequate in bringing peace to the country. These crises as indicated by the National Dialogue are a result of leadership failure and power struggle. We strongly believe that the National Dialogue provides superior supplementary solution to the problems facing South Sudan, so we suggest that its resolutions must therefore be implemented fully and should become a readymade program of the government. We call for democratic transition in the country as an exit from leadership failure and political deadlock, hence, our demand for preparations for elections to be expedited.

1. Hon. Joshual Dau Diu,
2. Hon. Charles Majak Aleer,
3. Hon. Dr. Aldo Ajou Deng,
4. Hon. Daniel Dhieu Matuet,
5. Hon. Maker Thiong Maal,

Chairman

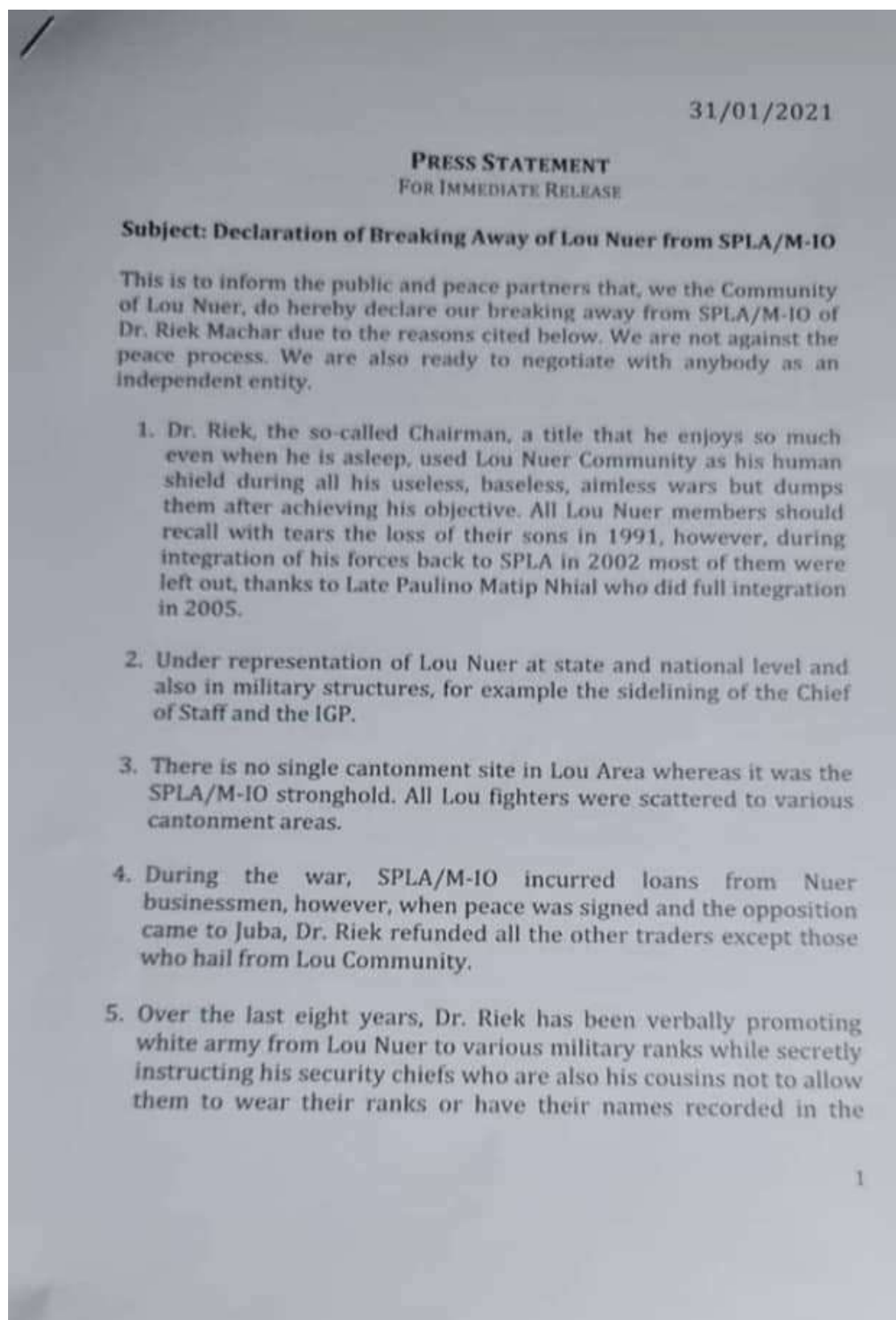
Co-Chairman

Member

Member

Member

**Annex V: Declaration of Breaking Away of Lou Nuer Faction from SPLA/M-IO, 31 Jan. 2021**





SPLA-IO Dam Records. He is just using Lou Nuer White Army to fight his wars and later abandons them.

6. Dr. Riek's poor administration has caused more death in Nuerland as evidenced in Maiwut where he appointed someone from Fangak to be the Commissioner. He also created division in Nasir and Panyijar areas. The same situation almost happened in Akobo.
7. Dr. Riek doesn't help any Lou Nuer member seeking medical assistance. He only contributes for the taking of dead bodies for burial.
8. Dr. Riek has weakened Lou Nuer leaders and politicians by undermining their constituencies control and representation. He also doesn't like Lou Nuer Community to live in a peaceful co-existence with our brothers in Gawaar, Jikany, Dinka Ngok of Bailiet, Dinka of Duk, Dinka of Atar, Anyuak and Murle.
9. Dr. Riek and his wife continue to sideline our prominent son who is the SPLA-IO Chief of General Staff, Gen. Simon Gatwech Dual, and other capable sons of Lou Nuer like Gen. Moses Chot Riek, Gen. Mabor Dhol.
10. From the onset of 2013 war, Lou Nuer sons and daughters both in diaspora and in the field fully participated politically and militarily. After the war ended, he gave all key positions to his close relatives who were enjoying in diaspora and East Africa but knew nothing about the pain and suffering of our people for the last seven years of this war. Such appointments of relatives include but not limited to, the appointment of his wife, Angelina Teny, as Minister of Defence, in-law Puot Kang Chol, as Minister of Petroleum, cousin Dheling Keah as the head of Military Intelligence, Cousin Yiey Dak Wie, as Director General for National Security plus others.
11. In any community there are elders and leaders to be followed for guidance and advice. Dr. Riek Machar wanted to use Lou Nuer and betrayed their leaders and elders. For example, Lt. Gen. Simon Gatwech Dual, the only Lou Nuer son who is the most senior officer in SPLA-IO has now been abandoned.



Based on the above accounts of our sad realities, suffering humiliation, exploitation within the SPLM-IO, we, the undersigned senior officials, army officers, white army leaders, chiefs, women and youth leaders would like to make it clear from today that we have sat, analyzed the current situation and agreed to break away from SPLM-IO of Dr. Riek Machar.

All sons and daughters of Lou Nuer in uniform, White Army, politicians, chiefs and including those in diaspora, should remain calm until the outcome of the meeting.

Lou Nuer Community shall convene a conference in Lou area on the date to be announced. We shall ensure that all Lou Nuer sons and daughters in uniform and White Army in greater Lou-land as well as those in Diaspora are equally served in a dignified way and their contributions are recognized.

**Signed:**

1. Hon. Jamuth Yuot Dak: Former Commissioner of Akobo East County, Bieh State under SPLM-IO
2. Hon. Koryom Turuk Koryom: Former Chairperson of Investment Commission, Bieh State under SPLM-IO
3. Maj. Gen. John Jock Giek
4. Brig. Gen. Gatkuoth Chuol Nyinyar
5. Brig. Gen. Kok Wechtuor Mok
6. Brig. Gen. John Jock Kuon
7. Brig. Gen. Gatkhor Wanjang Tung
8. Col. Ngony Kich Chan
9. Col. Gatwech Guol Garang
10. Lt. Col. Gatwech Tot Thot Dinay
11. Maj. Yoal Bol Khan
12. Puok Nyuon Nying, Head Chief of Nyirol
13. Majok Tot Nyuon, Head Chief of Uror
14. Gatwech Kon Reath, Head Chief of Diror
15. Yien Biel Both, Head Chief of Wejal
16. Tuong Yak Tharjeith, Head Chief of Walgak

**Annex VI: National Salvation Front Announcement of SPLA-IO in Eastern Equatoria, 8 December 2020**

National Salvation Front/Army  
**OFFICE OF THE SPOKESMAN**  
**NAS-HQs**

Email: samuelsuba@yahoo.co.uk

Ref: NAS/OSM/32

Date: 08<sup>th</sup> December; 2020

**FOR IMMEDIATE PRESS RELEASE**

The Leadership of National Salvation Front (NAS) takes this opportunity to announce officially the joining of Tafeng Division task force of the SPLA IO Eastern Equatoria State (EES) under Brig Gen. Kennedy Ongie Odong together with his colleagues and forces under their command on 5<sup>th</sup> December 2020.

The Leadership of NAS and its members view this development as historical and nationalistic move. NAS encourage all other forces in the country who are dissatisfied with the dictatorial regime of Salva Kiir including the SSPDF who feel exploited to emulate the example shown by Brig Gen. Odong and his colleagues. The Leadership of NAS appeals to all freedom fighters in the country to joint hands together with NAS in its struggle to restore our people's lost dignity, justice, equality and freedom.

On behalf of NAS, the Leadership, members and the sympathizers warmly welcomes these forces into the ranks and files of NAS freedom fighters and we are looking forward to working together,

NAS Guwa NAS Guwa NAS Power!!!

Suba Samuel Manase

NAS Spokesman



**NAS**

**Annex VII: Resignation from SPLM/A-IO of Brigade 2B forces in Central Equatoria, 13 February 2021**

**REPUBLIC OF SOUTH SUDAN**

COL. EMMANUEL WANI MASCO, BRIGADE 2B  
DIVISION 2B, CENTRAL EQUATORIA STATE  
DATE: 13<sup>th</sup> /02/2021

TO: C-IN-C SPLA/M-IO DR. RIEK MACHAR TENY  
FVP REPUBLIC OF SOUTH SUDAN, JUBA

INFO: SPLA/M-IO CHIEF OF INTELLIGENCE  
INFO: CDR BRIGADE 2B SPLA/M-IO CES  
CC: FILE

**SUBJECT: RESIGNATION FROM SPLM/A-IO**

I Col. EMMANUEL WANI MASCO, hereby declare my resignation from SPLA/M-IO under the leadership of Dr. Riek Machar Teny with immediate effect with my forces, due to the following reasons;

1. The 2018 R-ARCISS, did not address the Root Causes of the conflict in the Republic of South Sudan
2. The Agreement failed to be Implemented as there is no Unification of forces, no Peace, no states Governments formed and no Legislatures reconstituted due to lack of Political will.
3. The Agreement maintained **Status quo** to continue Oppressing and Looting the downtrodden people of South Sudan
4. The Revitalized Agreement is a surrender in disguise, as it focused on allocating elites positions rather than resolving the people's problems

Due to the above reasons and more, I and my 132 forces attached have joined the Revolutionary Forces of the National Salvation Front/Army, committed to Addressing the Root Causes of conflict, standing and defending the restoration of Unity, Dignity and the Power to the people of South Sudan, under the wise and able leadership of NAS C-in C and Chairman Gen. Thomas Cirillo Swaka.

COL. EMMANUEL WANI MASCO  
FMR OPERATION FORCE CDR SPLA/M-IO  
BRIGADE 2B, DIVISION 2B, CENTRAL EQUATORIA STATE.

13 Feb 2021

Long Live NAS Chairman!  
Long Live People of South Sudan!  
NAS Guwa, NAS Power, People's Power!!!

## Annex VIII: Minister of Presidential Affairs Press Statement, 2 February 2021



**REPUBLIC OF SOUTH SUDAN**  
**Ministry of Presidential Affairs**  
**The Minister**

---

2/2/2021

**PRESS STATEMENT**

His Excellency President Salva Kiir Mayardit, President of the Republic of South Sudan convened today Tuesday 2/2/2021 a meeting of the Presidency, which was attended by the 1<sup>st</sup> Vice President and all the four (4) Vice Presidents of the Republic.

After extensive deliberations that lasted for three (3) hours on a broad range of critical and pertinent issues revolving around the implementation of the Revitalized Agreement on the Resolution of the Conflict in South Sudan (R-ARCSS), the meeting resolved:

1. That completion of the process of the formation of State Governments be expedited, by finalizing the list of nominations and issuance of the requisite Presidential Decrees, in the course of this week, effecting the appointments of:
  - (a) State Advisors
  - (b) State Ministers
  - (c) State Commission Chairpersons and Members
  - (d) County Commissioners
  - (e) State Legislative Assemblies
  - (f) County Councils
2. That the unification of the top echelons of the Army Command shall be expeditiously carried out to pave the way for the commencement of the process to integrate all forces into a single National Army under one unified command.
3. That the graduation of the first batch of the Unified Forces currently in the various Training Centers across the country be conducted without further

1

---

The Minister



delay, notwithstanding the lack of equipment essential for their graduation and launch preparations to admit the next batch of trainees to the Training Centers.

4. That H.E. the 1<sup>st</sup> Vice President Dr. Riek Machar Teny, accompanied by some Vice Presidents and Ministers shall undertake a tour of different areas of the country for the purpose of disseminating (R-ARCSS). This measure is intended among other things, to help address some of the recurrent problems associated with freedom of access to and movement within, areas still under the administrative control of the SPLM (IO) by entrenching the reality that the R-TGONU is a single unified Government having undivided jurisdiction over the entire territory of the Republic of South Sudan



Nhial Deng Nhial

Minister of Presidential Affairs



## Annex IX: Minister of Presidential Affairs Press Statement, 3 February 2021



REPUBLIC OF SOUTH SUDAN  
Ministry of Presidential Affairs  
The Minister

---

3/2/2021

**PRESS STATEMENT**

Further to the Press Statement issued on the outcome of the meeting of the Presidency that was held yesterday Tuesday, Feb 2, 2021, the Ministry of Presidential Affairs hereby wishes to declare that the said meeting also resolved that the (R-TGONU) shall finalize the reconstitution of the **Transitional National Legislative Assembly (R-TNLA) and the Council of States on or before February 15, 2021.**



Nhial Deng Nhial

Minister of Presidential Affairs

---

The Minister

**Annex X: Presidential Order No.02/21 on “the Formation of an Oversight Committee to Oversee Implementation of Audit of the Petroleum Sector Initiation by the National Petroleum and Gas Commission,” 18 February 2021**





Resolution of the Conflict in the Republic of South Sudan (2018) 1, Salva Kiir Mayardit, President of the Republic of South Sudan, do hereby issue this Republican Order for the **Formation of an Oversight Committee to Oversee Implementation of Audit of the Petroleum Sector Initiated by the National Petroleum and Gas Commission** comprising of Members as hereunder:

S/No.	Name in Full	Position
1.	Minister of Presidential Affairs	Chairperson
2.	Chairperson of the National Petroleum and Gas Commission	Deputy Chairperson
3.	Auditor General of the National Audit Chamber	Member
4.	Undersecretary of the Ministry of Justice and Constitutional Affairs	Member
5.	Director General of the Petroleum Authority, Ministry of Petroleum	Member
6.	Director General, General Intelligence Bureau, National Security Service	Member
7.	Director General of Exploration and Production, NilePet Corporation	Member

### 3. TERMS OF REFERENCE OF THE COMMITTEE:

The Terms of Reference for the Committee shall be as hereunder:

The President  
2

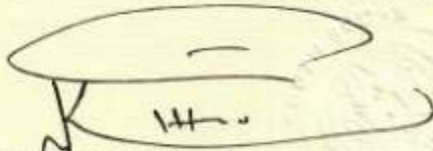


- (1) To ensure that Audit of the Petroleum Sector is carried out with immediate effect and in accordance with the Agreement/Contract, signed between the National Petroleum and Gas Commission and Alex Stewart International to avail accurate information relating to petroleum resources to enable the leadership of the RTGoNU to:
  - (a) reconstitute and empower the National Petroleum and Gas Commission in accordance with the R-ARCSS, 2018;
  - (b) enable the reconstituted and empowered Commission to formulate policies relating to management of petroleum resources; and
  - (c) adapt measures to ensure that;
    - (i) loss and wastage of petroleum resources in the course of extraction, processing, transportation and exportation is kept to a bare minimum so that the Country derives maximum financial benefits from its exploitation; and
    - (ii) the exploitation of petroleum resources is conducted in a manner that avoids causing harm to both the natural environment and livelihoods
- (2) Ensure that all relevant stakeholders participate in the audit exercise accordingly and report periodically to the Presidency on implementation of this Order.
- (3) The Committee may review the Agreement/Contract signed between the National Petroleum and Gas Commission and Alex Stewart International where appropriate and recommend to the parties thereof; any necessary amendment.
- (4) The Committee may summon or direct any other person, body corporate or authority to adhere to the audit exercise.

The President  
3

- (5) The Committee may co-opt not more than two (2) additional Members where necessary.

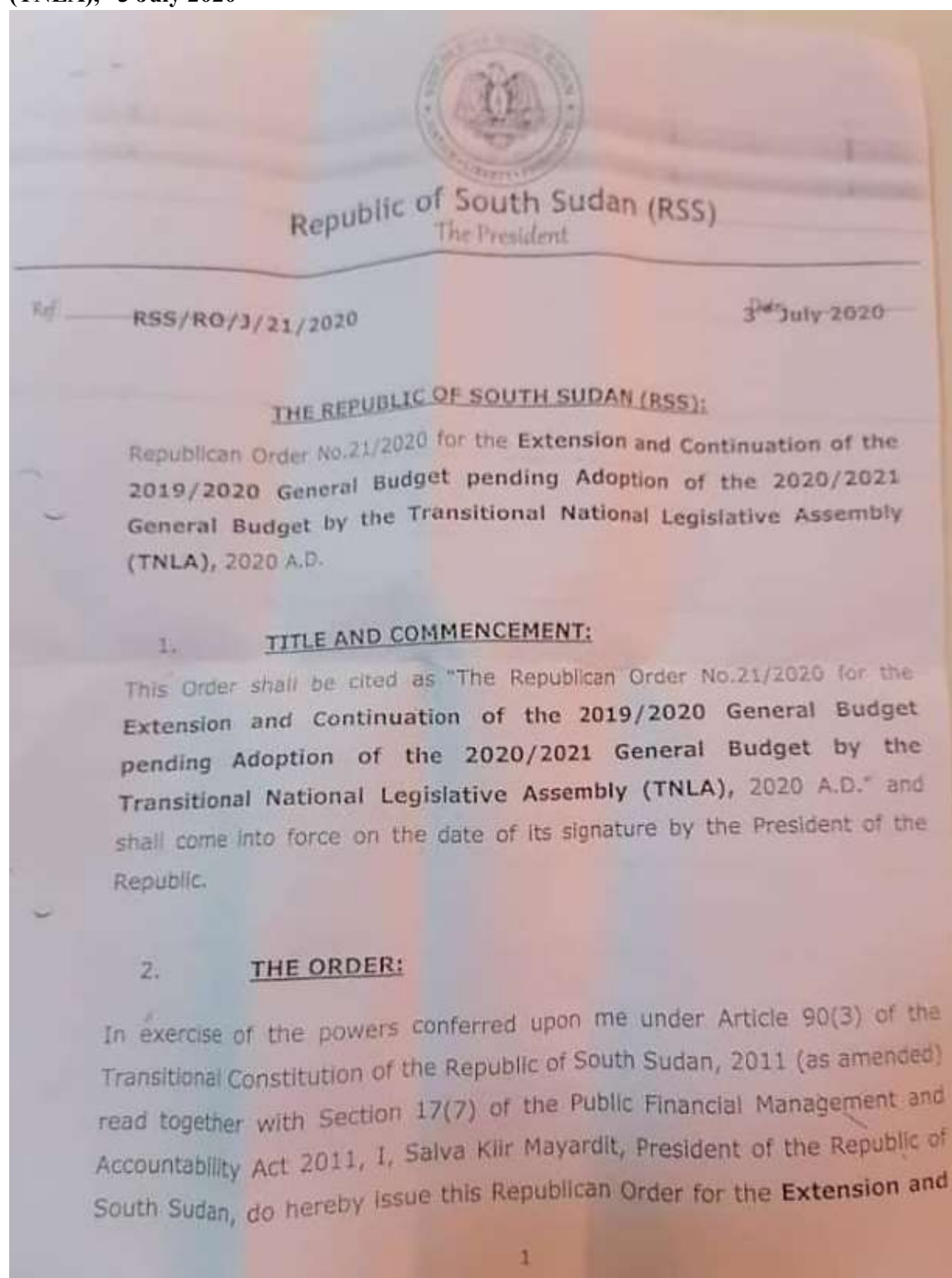
*Issued under my Hand and the Seal of the Republic of South Sudan in Juba,  
this Eighteenth Day of the Month of February in the Year 2021.*

A handwritten signature in black ink, consisting of a large, stylized 'S' followed by 'K' and 'M'.

**Salva Kiir Mayardit,  
President,  
Republic of South Sudan,  
Juba.**

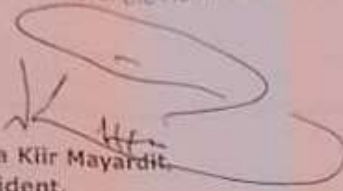
The President  
4

**Annex XI: Presidential Order No.21/2020 on “Extension and Continuation of the 2019/20 General Budget pending Adoption of the 2020/2021 General Budget by the Transitional National Legislative Assembly (TNLA),” 3 July 2020**



Continuation of the 2019/2020 General Budget pending Adoption of  
the 2020/2021 General Budget by the Transitional National  
Legislative Assembly (TNLA), 2020 A.D.

Issued under my Hand and the Seal of the Republic of South Sudan in Juba,  
this Third Day of the Month of July in the Year 2020 A.D.



Salva Kiir Mayardit,  
President,  
Republic of South Sudan,  
Juba.

**Annex XII: United Nations Security Council resolutions on transitional justice**

The United Nations Security Council has made explicit reference to transitional justice as a key to achieving long-lasting sustainable peace, and it has highlighted the importance of transitional justice in relation to women, peace and security and on children and armed conflict. In particular, the Security Council has emphasised the responsibility of the States to end impunity, investigate and prosecute those responsible for genocide, crimes against humanity, war crimes and other crimes perpetrated against children and women and girls:

- On children and armed conflict see S/RES/2427 (2018), S/RES/2143 (2014), S/RES/2068 (2012), S/RES/1882 (2009) and S/RES/1820 (2008).
- On women peace and security see S/RES/2467 (2019), S/RES/2242 (2015), S/RES/2122 (2013), S/RES/2106 (2013), S/RES/1960 (2010), S/RES/1888 (2009), S/RES/1820 (2008), S/RES/1325 (2000)

•

In addition, the Security Council in resolution 2106 (2013) drew attention to the importance of a comprehensive approach to transitional justice, which according to the UNSC should encompass both judicial and non-judicial measures.



**Annex XIII: Movement of Mi-24 stored at SSPDF general headquarters, known as Bilpham between 15 February 2020 and 17 September 2020**

15 February 2020



17 September 2020





## Annex XIV: Integrated Food Security Phase Classification (IPC)

## How is food security measured with the IPC?

The IPC standardized scale categorizes **the severity of acute food insecurity into Five Phases**. Each of these phases has important and distinct implications for where and how best to intervene and therefore influences priority response objectives.

The IPC phases are determined by analyzing a range of outcomes based on international standards including **food consumption levels, livelihoods changes, nutritional status, and mortality**. These are triangulated with several contributing factors (food availability, access, utilization and stability, vulnerability and hazards) and analyzed within local contexts.

The IPC classification is based on a **convergence** of all of this evidence and functions essentially like a thermometer that takes the 'temperature' of how bad the food security situation is. But its more than just the temperature. The IPC indicates the changing of a food insecure situation and, critically, changes in the required responses.

1. Minimal
2. Stressed
3. Crisis
4. Emergency
5. Famine

- The IPC makes a distinction between acute and chronic food insecurity.
- The IPC classifies the current severity of acute food insecurity situations as well as the future projected conditions to provide an early warning statement for proactive decision-making.

Image taken from the Integrated Food Security Phase Classification (IPC), briefing. Available at: <https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/documents/files/IPC-Factsheet.pdf>

**Annex XV: press statement of the Bank of South Sudan regarding re-introduced Foreign Exchange Auctions, 21 January 2021**



**Bank of South Sudan**

21 января, 10:13 · 🌐

...

**PRESS STATEMENT**

The Bank of South Sudan (BSS) re-introduced Foreign Exchange Auctions on the backdrop of the rapid depreciation of the South Sudanese Pound (SSP) and high inflation. This monetary policy tool –among other policy instrument implementations- has proven success in the past while addressing the economic shocks brought about by low international oil prices and other externalities beyond our control, which led to considerable fiscal imbalances and constrained financial system performance.

In light of the above, the article published by the Juba Monitor on the 20th of January, 2021, is extremely misleading and lacks the undertaking of the objectives of why the Bank of South Sudan engages in Foreign Exchange Auctions.

The objective of this tightened monetary policy stance is to withdraw the excess liquidity from the market, and in return harmonise the difference in exchange rates, while stabilising market prices. Therefore, the impression carried by some Forex Bureaus that the FX Auctions are intended for maximising the profits of Forex Bureaus are absolutely false.

We would like to make it clear that the current FX Auctions are only meant for forex bureaus. Commercial Banks are not participating; however, BSS still provides commercial banks with USD at the official rate to support the importation of essential commodities, including food items, fuel and medicines.

We strongly encourage media houses to contact the Bank of South Sudan in the future for any clarification on the Bank's dealings before publishing on such sensitive matters that usually have adverse effects on the market and to avoid misleading the public.

<https://www.bankofsouthsudan.org/.../21/press-statement-3/>

**Annex XVI: Annex of Resolution No.46/2019 on Council of Ministers entitled “Allocation of a Further 20,000 Barrels of Crude Oil a Day for Infrastructure Projects”, 7 May 2019**

**Annex**

Initial list of roads and Bridges for construction under the crude-oil for development-of-infrastructure arrangement.

- a. Juba – Terekeka – Yirol – Rumbek – Wau –Gogrial – Aweil road.
- b. Rumbek – Bentiu – Malakal road.
- c. Nadapal – Kapoeta – Torit – Juba – Bor – Ayod – MalaKal – Renk road.
- d. Juba – Mundri – Maridi – Yambio – Tamura – Wau road.
- e. Kaya – Yei –Juba road.
- f. Sobat Bridge and the east-West Bridge near Malakal in the former Greater Upper Nile.
- g. Wau – Raga road.
- h. Gogrial – Twic – Abyei- Bentiu road.
- i. Wau – Aweil road.



*AAthial*  
*7/5/2019.*

**Annex XVII: Speech of President Kiir at Opening Session of Transitional National Legislature, 14 May 2019**



**REPUBLIC OF SOUTH SUDAN  
The President**

**SPEECH OF H.E. THE PRESIDENT OF  
THE REPUBLIC ON THE OCCASION OF  
THE OPENING OF THE SECOND SESSION OF  
THE TRANSITIONAL NATIONAL LEGISLATURE**

**MAY 14TH, 2019**

With peace in our sight, I see road construction as a critical measure needed in order to spur development and economic growth in our country. Economic development is a function of the movement of people, goods and services; and these require good roads. Towards this end, the government has signed a contract with Shandong High-Speed Company and other Chinese construction companies to build major highways connecting the three regions of South Sudan with Juba.


As it is reported, the government has approved a plan to fund the construction of these highways from our crude oil. The Ministry of Petroleum is instructed to deposit 30,000 barrels of crude oil daily into an account established for this purpose. It is against the funds accruing from these barrels of crude that road construction can be financed.

These plans have been approved by the Council of Ministers and I have created a China Desk in my office so I can directly supervise this important project. We are starting with the Juba-Rumbek highway, and then we can start the Nadapal-Torit-Juba-Bor highway to Upper Nile. The third road is the Kaya-Yei and Western Equatoria to Raja Road. These roads are they trunk roads that will spur economic growth and give birth to new industries in our country.



**Annex XVIII: Official letter of the Director of Administration and Finance of the Health Ministry to the Minister of Health (RSS/Juba), 8 April 2020**

The Republic of South Sudan

  
 Ministry of Health

*Head of legal Administration*  
*Please provide your legal opinion*  
*Hon. Elizabeth Yal*  
*6.4.2020*

Hon. Minister of Health

RSS/Juba

Subject:- USD 30780 Thirty Thousand Seven Hundred and Eighty USD

The above amount was requested by the ministry from Bank of South Sudan on 19.2.2020 the purpose for the request was to meet the following expenses;

1. DSA for Delegation to Addis Ababa	USD 10000
2. Payment to ( Makuic )drug Supplier to AL Cardinal Kidney Hospital	10780
3. DSA and accommodation to Kidney Dialysis Engineer from Sudan	<u>10000</u>
Total	30780


As the Pandemic of COVID19 occurred the trip to Addis Ababa was cancelled, in the same manner the coming of the Engineer from Khartoum was called off.  
 The Supplier of drugs Mr. Makuic opted to be paid in Local currency at official bank rate

On 2.4.2020 the request for hard currency came out for the above amount in BoSS the Undersecretary Dr. Makur Kariom did not inform me as the official responsible for finances but he went to the bank with the cashier. I got the information two days later from the director of Finance when I informed him that the Hon. Minister instructed me to start repairing the sewage system in the ministry and that I should bring a plumber to do the work. To my dismay I found that an amount was withdrawn from the bank account equivalent to 30780 USD. I called the cashier if the amount got remitted in the chest with the idea to remit the money back to BoSS for the transaction to be reversed as there is no need for the hard currency.

Unfortunately the cashier informed me that the money was taken by Dr. Makur Kariom up to the moment .

The points I want to communicate are:

1/ We are not in position to repair the sewage system because we don't have money in the bank account.



2/ The amount taken without justification remains a question when auditors come, and the responsibility goes to me as DG for Adm. & Finance ,therefore the amount must be remitted in the chest.

Hon. Minister,

These are the issues I felt must be forwarded to you for the smooth running of the work in the ministry

I remain awaiting your kind and positive reply.

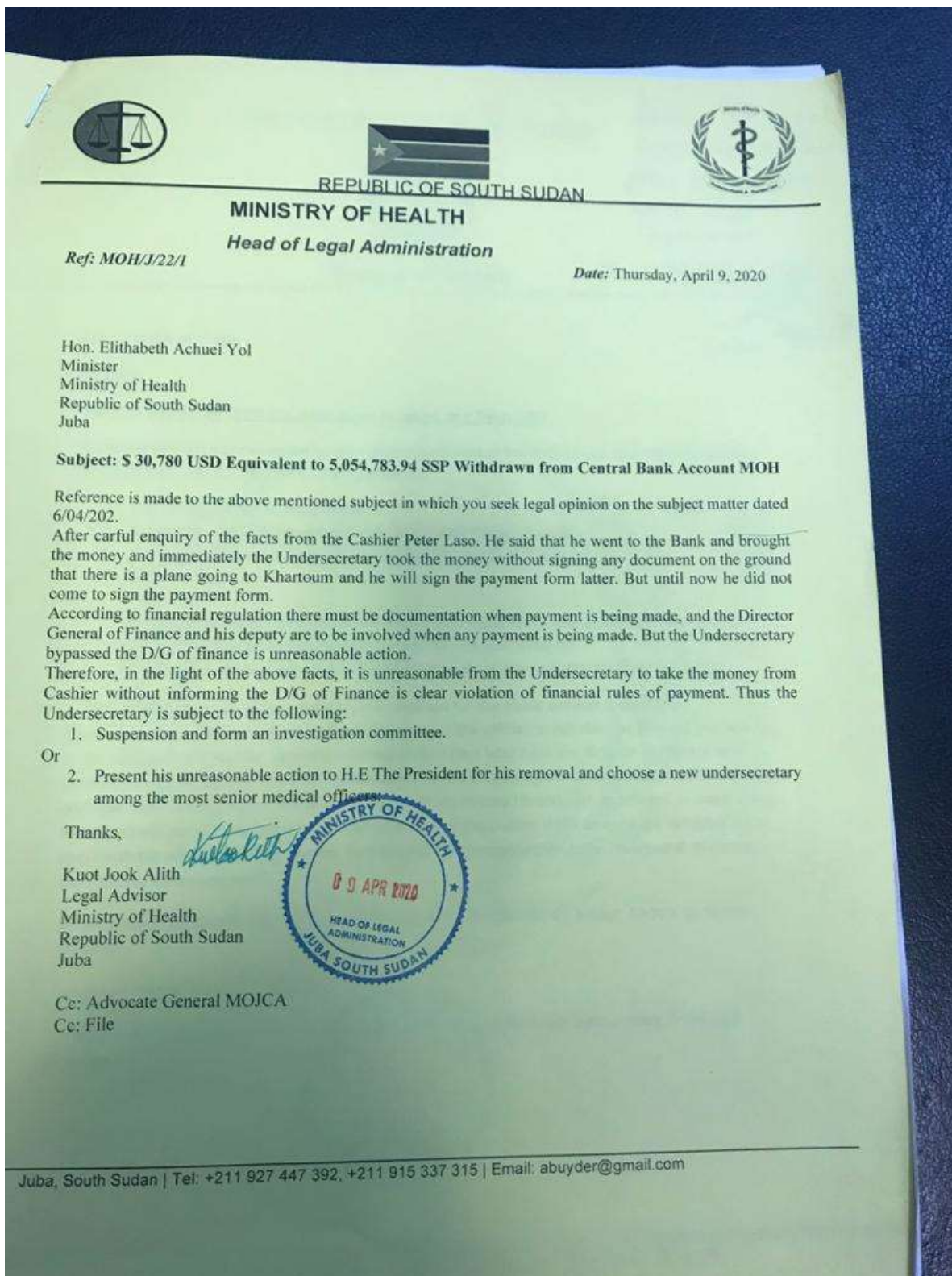
  
Adwok Laa Ajak

DG of Administration and Finance

MoH/RSS/Juba



**Annex XIX: Official letter of the Legal Advisor of the Ministry of Health to the Minister of Health regarding the withdrawal of USD \$30,780, 9 April 2020**





**Annex XX: Communiqué of the Office of the President of South Sudan on the visit of the President of Egypt to South Sudan, 27 November 2020**



**Republic of South Sudan**  
Office of the President

---

Ref: RSS/OP/PS/J/1. A/5/20

Date: 27/11/2020

**Sub: The Visit of the Arab Republic of Egypt President to South Sudan**

The Office of the President is delighted to announce that, His Excellency Abdel Fattah Al- Sisi, President of the Arab Republic of Egypt and his accompanying delegation is paying a visit to South Sudan on Saturday, November 28, 2020.

H.E. Salva Kiir Mayardit will welcome his Egyptian Counterpart, President Abdel Fattah Al- Sisi upon arrival at Juba International Airport. The two leaders are expected to hold bilateral talks which will include State Lunch. They will discuss bilateral issues and exchange views on regional stability as well as deepening South Sudan's and Egypt diplomatic ties.

Therefore, The Office of the President invites the general public to come to Juba International Airport beginning from 8:00 am for the reception ceremony of the historic visit of His Excellency Abdel Fattah Al- Sisi.

We would also like to reiterate that only the invited media houses are allowed to cover this event.



**Ateny Wek Ateny**  
Press Secretary,  
Office of the President